تنظيم شهادة الحلال في مجلس العلماء الإندونيسي ومركز الرقابة على الأغذية الليبي
(دراسة نقدية مقارنة)

رسالة الدكتوراة

مقدمة لاستيفاء شروط الحصول على درجة الدكتوراة في الإدارة الإسلامية

جامعة والي سونجو الإسلامية الحكومية سمارنج

إعداد الطالب

رمضان بشير امحمد

رقم الطالب: 1700029058

القسم: الإدارة الإسلامية

التخصص: إدارة المنتج الحلال

دراسات عليا

جامعة والي سونجو الإسلامية الحكومية سمارانج

2021

موافقة المشرف

إلـــــى سمارنج 20 ديسمبر 2021

حضرة مدير الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية الحكومية "والي سونجو" سمارنج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الانتهاء من الملاحظات والتصحيحات والتعديلات على حسب الحاجة نحيل إليكم نسخة من أطروحة للطالب:

الاسم : رمضان بشير امحمد

رقم الطالب : 1700029058

التخصص : إدارة إسلامية

الموضوع : تنظيم شهادة الحلال في مجلس العلماء الإندونيسي ومركز الرقابة على الأغذية الليبي (دراسة نقدية مقارنة) نرجو أن تتم مناقشة هذه الأطروحة في الحلقة الدراسية للامتحان الشامل بأسرع ما يمكن، شكراً جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المشرف الأول

أ.د أحمد رفيق

195907141986031004

المشرف الثاني

أ.د: شمس المعارف

197410302002121002

KEMENTERIAN AGAMA RI
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI WALISONGO
PASCASARJANA
Jl. Walisongo 3-5 Semarang 50185, Telp./Fax: 024--7614454, 70774414

FDD-38

PENGESAHAN MAJELIS PENGUJI UJIAN TERBUKA

Yang bertandatangan di bawah ini menyatakan bahwa disertasi saudara:

Nama : RAMADHAN BASHER IMHEMD

NIM : 1700029058

Judul : Regulasi Sertifikasi Halal di Majelis Ulama Indonesia (MUI) dan Badan Pengawasan Makanan Libya (Studi Kritis Komparatif).

telah diujikan pada 14 Januari 2022 dan dinyatakan:

LULUS

dalam Ujian Terbuka Disertasi Program Doktor sehingga dapat dilakukan Yudisium Doktor.

NAMA	TANGGAL	TANDATANGAN
Prof. Dr. H. Abdul Ghofur, M.Ag Ketua/Penguji		
Dr. H. Muhyar Fanani, M.Ag. Sekretaris/Penguji		
Prof. Dr. H. Ahmad Rofiq, MA Promotor/Penguji		
Prof. Dr. H. Syamsul Maarif, M.Ag. Kopromotor/Penguji		
Prof. Dr. H. Ahmad Thib Raya , MA Penguji		
Prof. Dr. H. Suparman, M.Ag. Penguji		
Dr. Hj. Yuyun Affandi , Lc.MA Penguji		
Dr. H. Mahfudz Siddiq,Lc., MA Penguji		

تصريح الأطروحة

صرح الكاتب:

الاسم : رمضان بشير امحمد

رقم الطالب : 1700029058

قسم: الإدارة الإسلامية تخصص : إدارة الحلال

صرح بأن هذه الأطروحة تحت موضوع:

تنظيم شهادة الحلال في مجلس العلماء الإندونيسي ومركز الرقابة على الأغذية في ليبيا (دراسة نقدية مقارنة) بالصدق والأمانة أن هذا اقتراح الأطروحة لا يتضمن الآراء من المتخصصين أو المادة التي نشرها الباحث أو كتبها الباحثين إلا أن تكون مرجعاً ومصدراً لهذا البحث.

سمارنج 15 -12- 2021

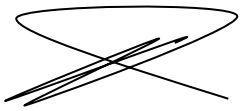

رمضان بشير امحمد

رقم الطالب: 1700029058

هـ

الشعار

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨

من سورة البقرة الآية: 168

شكر وتقدير

أولاً أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني وهداني لإتمام هذا العمل، ثانياً وفي ساعات ملامسة النجاح وبلوغ القمم تطالعنا أيادٍ فاضلة، وقلوب عامرة، ومهج سنية خيرة، دعت وتمنت لنا النجاح وبلوغ المنى ونيل المراد، فمن حقها علينا أن نذكرها بالشكر والعرفان وأخص منهم بالذكر أ.د. إمام توفيق عميد جامعة والي سونجو الإسلامية الحكومية سمارنج و أ.د. عبد الغفور عميد كلية الدراسات الإسلامية ود. محير فناني مدير برنامج الدكتوراة.

وأتقدم بالشكر إلى المشرفين أ.د. أحمد رفيق و أ.د. شمس المعارف علي قبولهما الإشراف على رسالتي ولما قدماه لي من توجيه وإرشاد ونصائح قيمة حتى وصل إلى هذا المستوى المرضي عنه، كما وأتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي وفحصها من كل الجوانب وأنا على استعداد للاستماع لملاحظاتهم وتوجيهاتهم والأخذ بها.

كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لما قدموه لي من خلاصة علومهم وخبرتهم العلمية، ولا أنسَ بالذكر أعضاء الإدارة في الجامعة فلهم جزيل الامتنان والعرفان، والشكر موصول بكل اعتزاز إلى مجلس العلماء الإندونيسي جاوا الوسطى وفي مقدمتهم أ.د. أحمد رفيق نائب رئيس المجلس، وكذلك الشكر موصول لوزارة الشؤون الدينية بجاوا الوسطى وأخص منهم أ. خطيب الأمم، والشكر إلى مركز الرقابة على الأغذية في ليبيا وأخص منهم بالشكر م. علي اغنية، و أ. عبد المولى بوحليقة، والتحية والشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة، ومن دعا لي وتمنى لي الخير من أسرتي وخاصة أبي وأمي أطال الله في عمرهما.

الباحث

ملخص البحث

رمضان بشير امحمد 2021 رسالة دكتوراة بعنوان تنظيم شهادة الحلال في مجلس العلماء الإندونيسي ومركز الرقابة على الأغذية الليبي (دراسة نقدية مقارنة) إشراف: أ.د أحمد رفيق، أ.د شمس المعارف.

تنطلق الدراسة من فكرة أن الغذاء الحلال وتنظيمه ومراقبته من الأمور الهامة ذات الطابع التعبدي في حياة المسلم، وهو الأمر الذي استوجب على الأفراد والمؤسسات والدول الاهتمام به باستمرار.

هدفت الدراسة إلى معرفة تنظيم شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وفي ليبيا، ومعرفة الاختلاف والتشابه بين تنظيم شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا، ومعرفة الصعوبات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا، واستخدم الباحث المنهج المقارن، والمنهج النوعي، والنقدي، باستخدام أدوات المقابلة والوثائق والملاحظة لجمع البيانات.

توصل الباحث لنتائج ملخصها: يتم إدارة شهادة الحلال وتنظيم الغذاء الحلال في إندونيسيا عن طريق مجلس العلماء الإندونيسي *(MUI)* فهو يتولى تنظيم ومراقبة الطعام الحلال بناء على قانون ضمان المنتجات الحلال 2014 ثم تغير إلى قانون 2019 بينما وزارة الشؤون الدينية هي من تصدر شهادة الحلال، يتولى مركز الرقابة على الأغذية والأدوية *(FDCC)* في ليبيا تنظيم ومراقبة الطعام الحلال، ويرجع مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في ليبيا لمركز المواصفات والمعايير القياسية في الحصول على الاستشارة الشرعية بشأن الحلال والحرام، وتبين بعد المقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا بناء على الوظائف الإدارية لوظيفة التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة أن الوظائف تؤدى بشكل جيد مع تمايز في بعضها، في جانب المقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا بناء على نظرية الشريعة الإسلامية في الطعام تم النظر إلى الجهود البشرية والسلطة الدينية، ومن حيث البيان والافصاح وعدم التدليس في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا، ثم من حيث اختلاف المذهب الفقهي وأثره في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا، وقد وجدت بعض الاختلافات في بعض الجوانب الشرعية بين الدولتين، وفي جانب الصعوبات في ليبيا واندونيسيا في تطبيق شهادة الحلال اتضح في اندونيسيا وجود بعض الصعوبات مثل الصعوبات القانونية، ونقص الوعي من المنتجين والمستهلكين بأهمية شهادة الحلال وارتفاع الاستهلاك دون الإنتاج في الأغذية الحلال، أما في ليبيا فالصعوبات في تطبيق شهادة الحلال فتتمثل في الظروف السياسية للبلاد، ونقص الأجهزة القادرة على الاختبار والمخصصات، وبعض مشكلات العناصر البشرية والإدارية، وعدم وجود توسيم في أغلب المنتجات.

Abstract

Ramadan Basher Imhemd, 2021, Dissertation: Halal Certification Regulations in the Indonesian Ulema Council (MUI) and the Libyan Food Control Agency (A Comparative Critical Study). Advisor I: Prof. Dr. H. Ahmad Rofiq, MA. Advisor II: Prof. Dr. H. Syamsul Maarif, MA.

This study is written based on the idea that halal food contains a worship value in the Muslims' life. This should become a concern for individuals, institutions, and the state.

This study aims to find out the regulation of halal certification on food products in Indonesia and Libya, to find out the differences and similarities between the regulation of halal certification on food products in Indonesia and Libya, and to find out the difficulties in applying halal certification on food products in Indonesia and Libya.

The researcher employs qualitative and critical comparative research methods. In collecting the data, the researcher uses interviews, documents and observations.

The researcher gained the following results of studies: Halal Certificate and its regulations in Indonesia are managed by the Indonesian Ulema Council (MUI), which regulates and controls halal food under the Halal Product Guarantee Law in 2014, and it was subsequently amended by the Law in 2019; at that time, the Ministry of Religious Affairs issued a halal certificate. The Food and Drug Control Center (FDCC) in Libya regulates and controls halal food. This Agency is associated with the Center of Specification and Standardization in obtaining halal and haram legitimacy. The comparison of halal food regulations between Indonesia and Libya, based on the administrative functions; planning, organization, recruitment, supervision and control shows that these functions run well despite having differentiation in several functions. In addition, based on the theory of Islamic law regarding food, as well as considering humans' efforts and religious authorities in terms of statements, and disclosures, there is no fraud in Libya's and Indonesia's halal certification. In terms of the differences in the schools of Islamic jurisprudence (Fiqh) and their impact on Libya's and Indonesia's halal certification, some, in several legitimacy aspects between the two countries, are found. The difficulties in implementing halal certification in Indonesia include legal difficulties, the producers' and consumers' lack of awareness regarding the importance of halal certification and high consumption without being balanced by halal food production. On one hand, the difficulties in implementing halal certification in Libya comprise the country's political conditions, lack of adequate equipment for testing and specifying, several human and administrative elements problems, and lack of labeling applied for most of the products.

Abstrak

Ramadan Basher Imhemd, 2021, Disertasi Regulasi Sertifikasi Halal di Majelis Ulama Indonesia (MUI) dan Badan Pengawasan Makanan Libya (Studi Kritis Komparatif). Pembimbing I: Prof. Dr. H. Ahmad Rofiq, MA. Pembimbing II: Prof. Dr. H. Syamsul Maarif, MA.

Studi ini didasarkan pada gagasan bahwa makanan halal, bernilai ibadah dalam kehidupan seorang Muslim, hal ini harus diperhatikan oleh individu, institusi, dan negara.

Studi ini bertujuan untuk mengetahui regulasi sertifikasi halal pada produk makanan di Indonesia dan Libya, mengetahui perbedaan dan kesamaan antara regulasi sertifikasi halal pada produk makanan di Indonesia dan Libya, dan mengetahui kesulitan dalam menerapkan sertifikasi halal pada produk makanan di Indonesia dan Libya.

Peneliti menggunakan metode penelitian komparatif kualitatif dan kritis. Dalam pengumpulan data peneliti menggunakan wawancara, dokumen dan observasi.

Peneliti memperoleh beberapa hasil penelitian berikut: Sertifikat halal dan regulasinya di Indonesia dikelola oleh Majelis Ulama Indonesia (MUI) yang mengatur dan mengendalikan makanan halal berdasarkan undang-undang jaminan produk halal tahun 2014 dan kemudian diubah dengan undang-undang tahun 2019 dimana Kementerian Agama yang mengeluarkan sertifikat halal. Badan Pengawasan Makanan dan Obat-obatan (FDCC) di Libya mengatur dan mengendalikan makanan halal, dimana Badan tersebut merujuk kepada Pusat Spesikasi dan Standarisasi dalam mendapatkan legitimasi halal dan haram. Perbandingan regulasi makanan halal antara Indonesia dan Libya berdasarkan fungsi administrasi; perencanaan, organisasi, rekrutmen, supervisi dan pengendalian menunjukkan bahwa fungsi-fungsi tersebut berjalan dengan baik dengan diferensiasi di beberapa fungsi. Selain itu, berdasarkan teori hukum Islam mengenai makanan, serta mempertimbangkan usaha manusia dan otoritas keagamaan dalam hal pernyataan, pengungkapan dan tidak ada penipuan dalam sertifikasi halal antara Libya dan Indonesia. Dalam hal perbedaan madzhab fiqih dan dampaknya terhadap sertifikasi halal antara Libya dan Indonesia terdapat beberapa perbedaan pada beberapa aspek legitimasi antara kedua negara. Kesulitan dalam menerapkan sertifikasi halal; di Indonesia meliputi kesulitan hukum, kurangnya kesadaran dari produsen dan konsumen tentang pentingnya sertifikasi halal dan tingginya konsumsi tanpa diimbangi oleh produksi makanan halal, sedangkan di Libya meliputi kondisi politik negara, kurangnya perangkat yang mampu menguji dan menspesifikasi, beberapa masalah unsur manusia dan administrasi, dan kurangnya pelabelan di sebagian besar produk.

المحتويات

الباب الأول المقدمة

أ. خلفية البحث 1

ب. مشكلة البحث 5

ج. أسئلة البحث 7

د. أهداف البحث 7

هـ. أهمية البحث 8

و. الدراسات السابقة 9

الباب الثاني الإطار النظري

الفصل الأول: الحلال والحرام في الطعام 15

أ. تعريف الطعام الحلال والحرام لغة واصطلاحاً 15

ب. المحرمات من الأغذية (الأطعمة) في الشريعة الإسلامية 20

ج. نظرية الاستهلاك للطعام في المنظور الإسلامي 28

الفصل الثاني: الأسباب التي دعت للتحريم في الأطعمة وقواعدها الشرعية 36

أ. أسباب التحريم في الأطعمة 36

ب. القواعد والضوابط الفقهية وتطبيقاتها على الأطعمة 39

ج. الضوابط الفقهية المتعلقة بالأطعمة 47

الباب الثالث منهجية البحث

الفصل الأول: نوع منهج البحث 49

الفصل الثاني: وسائل جمع البيانات 50

الفصل الثالث: أسلوب تحليل البيانات 52

الباب الرابع تحليل ومناقشة النتائج

الفصل الأول: تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في اندونيسيا وفي ليبيا 55

أ. تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في اندونيسيا 55

ب. تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في ليبيا 80

الفصل الثاني: المقارنة بين تنظيم شهادة الحلال على الأغذية في إندونيسيا وليبيا... 100

أ. المقارنة بين تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا وفق النظرية الإدارية 102

ب. المقارنة بين تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا وفق نظرية الشريعة الإسلامية في الطعام..... 113

الفصل الثالث: الصعوبات والمعوقات في تطبيق شهادة الحلال في إندونيسيا وليبيا 129

أ. الصعوبات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا 129

ب. الصعوبات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في ليبيا 138

الباب الخامس النتائج والتوصيات

أ. النتائج 145

ب. التوصيات 147

. الإضافة الجديدة..... 147

المراجع 129

الباب الأول

المقدمـة

أ. خلفية البحث

جاء الإسلام بخيري الدنيا والآخرة، ولم تقف تشريعاته العقائدية ولا الفقهية على الممارسات التعبدية والشعائر المعروفة فحسب، بل كانت نظرة الإسلام أعمق من ذلك، والتي هدفت لتأسيس نظام متكامل لحياة هنيئة للمسلم، قال الإمام ابن قيم الجوزية (ت751هـ) في ذلك: "الشريعة مبناها وأساسها يقوم على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى البعث، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم"[1].

شهدت البشرية كفاحاً منذ الأزل في سبيل سعي الإنسان لإصلاح أحواله الاقتصادية والمعيشية، وبذل الإنسان الكثير في سبيل توفير لقمة العيش، وسلك في سبيل ذلك طرقاً مشروعة فطرياً وخلقياً ودينياً كالعمل والتعاون والتجارة. وهدفه تحقيق الأمن الاقتصادي الغذائي والاطمئنان على لقمة العيش له ولأسرته. وكان فريق آخر قد اتبع طرقاً مخالفة لقواعد الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية والأحكام الشرعية. ومن ذلك ما يتعلق بلقمة العيش وهي الطعام، وهي من الحاجات الفطرية التي يحتاجها الإنسان لكي يبقى على قيد الحياة. وجاءت الديانات منذ الأزل لتحدد للإنسان ما يأكله وما يشربه، فأحلت له ما ينفعه وحرمت عليه ما يضره، وختمت بتشريعات الإسلام التي جاءت موافقة للعقل ومنسجمة مع الفطرة، كما أن دائرة المحرمات من المأكولات والمشروبات صغيرة جداً، إذا ما قورنت بدائرة الحلال، التي تشمل كل ما سكت الشرع عنه، ولا يدخل ضمن المحرمات المنصوص عليها في الكتاب والسنة.

---

1 محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، *إعلام الموقعين عن رب العالمين* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م)، ج3، 12.

يمكن القول إن التنظيم والرقابة على الغذاء الحلال كان موجودًا منذ ظهور الإسلام وكان من أهم وظائف ومسؤوليات الحاكم المسلم، وكانت تقوم به أجهزة مختلفة منها نظام الحسبة ويقوم على أساس مسؤولية المسلم في فعل المعروف وإزالة المنكر، ومن واجبات ولي الحسبة أن يراقب أموراً تتعلق بالحِرف والصناعات والمعاملات، ولقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم الرقابة على الطعام المباع في السوق بنفسه وقد كان يتفقد الأسواق، ويفحص السلع ويراقب الباعة، ليس في موضوع الحلال فقط بل حتى في جانب مدى الصلاحية للمنتج، ومن ذلك ما ورد في صحيح مسلم عن أبا هريرة رضي الله عنه: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي "[1].

إن فكرة وجود مؤسسات تشرف على المنتجات الغذائية الحلال في الدول الإسلامية تعتبر فكرة نابعة في الأساس من تأصيل ومرجعية عقائدية إسلامية وروحانية وربانية قوية، أساسها قوله تعالى: (فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ)[2]. وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[3]. وفي المقابل كان إنذار الحق لمن تعدى على الثوابت في هذه الممارسات واضحاً، قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ)[4].

من جهة أخرى بدأ الوعي الديني بالمنتجات الحلال بالظهور في إندونيسيا وماليزيا، حتى تبنته تركيا فيما بعد مع دول غير مسلمة مثل تايلاند وكوريا الجنوبية، ودول أوروبية مثل بريطانيا

---

1 مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح *مسلم* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مجهول سنة النشر)، ج1، 99.

2 القرآن: الأنعام، 118.

3 القرآن: البقرة، 168.

4 القرآن: الأنعام، 119.

وفرنسا، وهذا بسبب نشاط هذا السوق والذي أصبح يستقطب مستهلكين من جميع أنحاء العالم، إذ يبلغ حجم سوق المنتجات الحلال في العالم نحو 4 تريليونات دولار، والشركات التابعة لدول غير مسلمة تسيطر على 80% من هذا السوق، وحجم توثيق منتجات الحلال حول العالم يبلغ 6 مليارات دولار[1]. وفيها تحتل المنتجات الغذائية الحلال المرتبة الأولى بحوالي 62% تليها الصناعات الدوائية والعناية التجميلية، وتشير التقديرات إلى أن هذه الصناعة تشهد نموا وزيادة بنحو 20% كل عام، وفي عام 2009 تمكنت صناعة الحلال من المساهمة بنحو 15.9% من سوق الغذاء العالمي[2]. ووفقاً للتقرير الرسمية المختصة فإنه يتوقع بين عامي 2013 و 2019 أن تحقق صناعة الحلال معدل نمو سنوي تراكمي يصل لنسبة 12% في قطاع الأغذية و11% في قطاع الأزياء و9% في قطاع السفر و8% في قطاع الإعلام وقطاع الترفيه ومستحضرات التجميل على التوالي و6% معدل النمو السنوي التراكمي لقطاع الصيدلة والشكل التالي يبين هذه المؤشرات[3]:

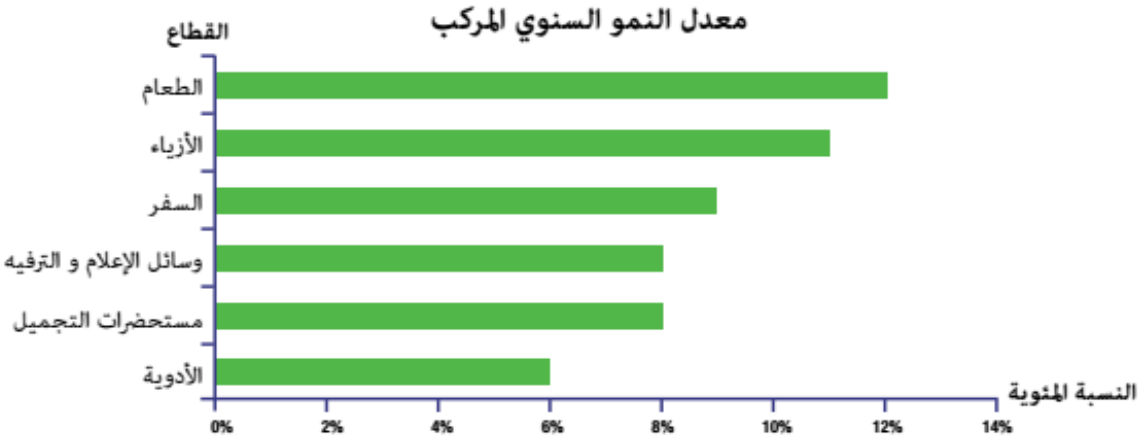

في مجال المؤسسات التي تراقب الطعام الحلال في إندونيسيا نجد أن الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الالتزام الشرعي هي أوسع من قضية الفحص اللاحق، فهي تمتد إلى جميع الجهود التي تبذلها المؤسسات ذات العلاقة في سبيل تحقيق الالتزام الشرعي، والمؤسسات ذات العلاقة في

1 نور علوان، من الدين إلى الاقتصاد، 2017، https://www.noonpost.com/content

2 Muhammad Kurniadi, Perspektif Halal Produk Pangan Berbasis Bioproses Mikrobia, journal Reaktor (Vol. 16 No. 3, September Tahun 2016), 148.

3 المصدر: الآفاق للنمو العالمي: النظام البيئي الحلال، بنك نيجارا ماليزيا، 4، على الرابط http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=146&bb=uploadpdf

هذه الدراسة المعنية هي الجهات الإدارية والحكومية المشرفة على الغذاء، حيث يتم تنفيذ عملية إصدار الشهادات الحلال تحت إشراف مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) ووزارة الشؤون الدينية، ومن جهة أخرى فإن الواقع يشير لعدة تحديات ومشكلات تواجه المسلمين في طعامهم بداية بدخول المنتجات الغذائية المحرمة في الأسواق ومنافستها، كذلك وجود عناصر محرمة تدخل بشكل غير مباشر وخفي في بعض المكملات الغذائية ومكوناتها مثل الجيلاتين وغير ذلك.

في ليبيا هذا البلد المسلم بالكامل تعد مسألة إنتاج الأغذية الحلال والرقابة عليها مسألة مقدسة وذات أولوية وهي مرتبطة بعقيدة الشعب وبثقافته، ويعد تداول المحرمات من الأطعمة آخر ما يمكن تصور وجوده في المجتمع الليبي، حيث يرتبط ذلك بالثقافة وبالدين والعادات والقيم المجتمعية قبل أن تكون هناك سلطة إلزام من السلطات الحكومية، ورغم ذلك لا يمكن تجاهل خطورة وأهمية الرقابة والتنظيم على ما يدخل البلاد من المواد الغذائية المحرمة.

المنتَج الحلال هو الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية والذي يخلو من أي مكونات مصدرها حيوانات محَّرمة، أو غير مذكاة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية أو أي شيء نجس أو مسكِر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو أي شيء مستخرج من الإنسان أو عائد إليه لا تجيزه الشريعة الإسلامية أو أي مواد ضارة أو خطرة أو سامة، وأن لا يحضر المنتَج أو يعالج أو يُصنَّع بواسطة أدوات ملوثة بالنجاسات، وأن لا يختلط عند إعداده أو تجهيزه أو تخزينه مع أي منتجات لا تنطبق عليها الشروط المتقدمة أو أي شيء نجس، كما يجب فيه أن يتّم إعداده وتصنيعه وتجهيزه وتخزينه ونقله وعرضه وتجهيزه بمراعاة الاشتراطات الصحية ومعايير الجودة والسلامة والصحة والأمان في المنتَج[1].

تزامنت هذه الدراسة عن الطعام الحلال وتنظيمه ومراقبته، وأهمية أن يتقيد المسلمون به بظهور وباء (كوفيد 19) وحسب التقارير العلمية أن منشأه جيناً من الفيروسات المتطورة

1 أحمد سالم أحمد، دور البيئة التشريعية في تطبيق معايير الحلال في المنتجات والخدمات وملائمة النظام القانوني الليبي استرشاداً بالمعايير الماليزية، مجلة الشريعة والقانون (ماليزيا: العدد 1 المجلد 8، نوفمبر 2018م)، 113.

والمتولدة من فيروسات تاجية تصيب الخفافيش والأفاعي، تشير نتائج البحث الذي أجراه فريق التحقيق الصيني ونشر في مجلة نيو "إنجلاند" الطبية إلى أن الخفافيش هي على الأرجح المضيف الأصلي لهذا الفيروس، في الواقع، يتم تداول الخفافيش والعديد من الأنواع الأخرى من الحيوانات البرية أو غير الحلال البحرية وتصبح مكونات الاستهلاك اليومي في سوق هوانان الواقع في مدينة ووهان بوسط الصين قد يكون هذا سببًا قويًا لتطور الفيروس، الحمد لله هنا تظهر قوة الشريعة وأهميتها ففي شريعتنا هذه الحيوانات ذات الأنياب تعتبر محرمة[1]. هذه الممارسات مخالفة للفطرة السليمة، ومثال على هذا أكل الميتة وأكل ذوات السموم كالثعابين، وكذلك أكل البرمائيات كالضفادع والخفافيش وهي من الأمور التي يتجنبها بعض العقلاء حتى من غير المسلمين، لأنها مخالفة للفطرة البشرية وهي مستقذرة في ذاتها، ومن الخبائث. وعموماً المحرمات تخرج من جنس الطيبات لتدخل في جنس الخبائث قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ)[2]. وفي الأخير، فإني أسأل الله العون، فمنه نستمد الإعانة والتوفيق.

ب. مشكلة البحث

قُدر عدد السكان المسلمين في جميع أنحاء العالم بنحو 1.619 مليار نسمة خلال 2010 ويتوقع في عام 2030 أن يكون 2.190 مليار نسمة ويوجد أكبر عدد من المسلمين في العالم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 62.1% إلى 59.2% وفي المرتبة الثانية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغت النسبة المئوية الأولية من 19.2% إلى 20.1% وينمو السكان المسلمون بانتظام بمعدل 1.56% كل عام، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بنسبة 3% في عام 2030 أو يصل إلى 26.4% من إجمالي سكان العالم (أي ما يعادل 2.2 مليار شخص) وعليه سوف يؤثر هذا على مقدار الطلب على المنتجات

1 Kral, A. H., Lambdin, B. H., Wenger, L. D., & Davidson, P. J. (2020). Evaluation of an Unsanctioned Safe Consumption Site in the United States. New England ournal of Medicine, 383(6), 589–590.

2 القرآن: المائدة، 4.

الغذائية الحلال في السوق الدولية، لذلك ولتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المسلمين في السوق الدولية يجب على منتجي المواد الغذائية إصدار شهادات الحلال[1].[2].

من هنا تتضح ملامح مشكلة الدراسة حيث أن عدد المسلمين يشهد نمواً سريعاً كل عام، من الممكن أن يزداد الطلب على استهلاك الطعام الحلال مع زيادة عدد سكان العالم من المسلمين، ويتعين الانتباه لهذه الظاهرة وكيف يتم تنظيم إصدار شهادة الحلال والمراقبة عليه في إندونيسيا وفي ليبيا ويسلك الباحث طريقة المقارنة بين بلد الباحث ليبيا، وبين إندونيسيا بلد الدراسة في مجال تنظيم إصدار شهادات الحلال والمراقبة والإشراف عليها، من جانب المؤسسات الراعية لها في كلا البلدين، الذين يتشابهان ويشتركان في أنهما من البلدان المسلمة من حيث السكان والقوانين المنظمة للحلال والحرام في مجال استيراد وتصدير الأغذية.

إن إندونيسيا بلد غالبيته من المسلمين، وهي من أقوى اقتصاديات أسيا اليوم، ومن ضمن مجموعة العشرين التي تمثل أقوى اقتصاديات العالم، وتعد تجارة المنتجات الموسومة بختم الحلال ذات ميزة تنافسية بداعي أن السكان يميلون حسب معتقدهم إلى الأخذ بها والابتعاد عن المنتج الذي لا يحتوي على بيانات واضحة أو مبهمة كما أن دولاً كثيرة تتعامل في مجال التجارة الدولية مع إندونيسيا بدأت بالفعل بالتوسع في الاهتمام بإصدار شهادة الحلال استجابة لمصالحها الاقتصادية والتجارية مع إندونيسيا ويشرف مجلس العلماء الإندونيسي على هذه المهمة. في ليبيا أنشئ مركز الرقابة على الغذاء والأدوية كجهاز مستقل ذو شخصية اعتبارية ويتبع لهيئة الرقابة الإدارية، ويناط به جميع المهمات الإجرائية التنفيذية والرقابية لضمان سلامة الغذاء والدواء للإنسان والحيوان وسلامة المستحضرات الحيوية والكيميائية التي تمس صحة الإنسان، وكذلك تنظيم المستورد منه ومن حيث الحرام والحلال[3].

---

1 Bonus Giwang Pambudi, *Pengaruh Kesadaran Halal dan Sertifikasi Halal Terhadap Minat Beli Produk Mie Instan* (studi Pada Pemuda Muslim Bandarlampung), Universitas Lampung, 2018 p3.

2 Ha Phi ro, Implementasi Sistem Sertifikasi Halal Berbagai Kategori Industri Pangan dan Uji Coba Implementasinya di Kantin Sapta-Fateta-Ipb, (Bogor 2014) ,p5.

3 مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – ليبيا، http://www.findglocal.com

يتضح أن الدافع الذي دفع الباحث للبحث في هذا الموضوع هو أن الحاجة تبدو ضرورية جداً لدراسة ومقارنة تطبيق شهادة الحلال والرقابة على الطعام بين دولة مهمة كإندونيسيا كقوة اقتصادية في مجال الاستهلاك للطعام الحلال، ودولة مثل ليبيا تمثل نموذج للدول العربية التي أتيحت للباحث بحكم الانتماء إليها من دراسة تطبيق وظيفة التنظيم لهذه الخدمة المهمة للمسلم والرقابة عليها بشكل يومي، والمتوقف عليها تعبده لربه وصحة بدنه وتحقيق هويته وانتماؤه لهذا الدين الحنيف.

مما سبق يلخص الباحث مشكلة البحث كما يلي: كيف تنظيم وإدارة شهادة الحلال في إندونيسيا بإشراف مجلس العلماء الإندونيسي *(MUI)* وفي ليبيا بإشراف مركز الرقابة على الأغذية والأدوية مع الأخذ بالاعتبار الجهات الرسمية الإدارية والفاعلة الأخرى في كلا البلدين وهما وزارة الشؤون الدينية في إندونيسيا ومركز المواصفات القياسية في ليبيا، وما الاختلاف بين البلدين وماهي الصعوبات في ذلك؟

ج. أسئلة البحث

بناء على خلفية هذا البحث ومشكلته أعلاه، فإن صياغة أسئلة البحث هي كالتالي:

1. كيف يتم تنظيم شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وفي ليبيا؟
2. كيف المقارنة بين تنظيم شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا؟
3. كيف الصعوبات والمعوقات في شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا؟

د. أهداف البحث

هذا البحث يهدف للوصول إلى معرفة عدة أمور أهمها:

1. معرفة تنظيم شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وفي ليبيا.
2. معرفة الاختلاف والتشابه بين تنظيم شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا.

3. معرفة الصعوبات والمعوقات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا.

هـ. أهمية البحث

أولاً: الأهمية النظرية

تتمثل أهمية هذا البحث من حيث موضوعه الذي يتناول تنظيم المنتج الحلال وهو موضوع يهم المسلم في حياته اليومية. وكذلك بحثه عن المعلومة المتعلقة والصحيحة عن هذا المنتج بمختلف الوسائل التقنية وغيرها، وفي معرفة مستوى التزامه، ودرجة وعيه بالضوابط والقواعد الشرعية والأخلاقية التي جاء بها ديننا الإسلامي، إذ إن منظومة القيم الأخلاقية في الإسلام تمثل الجانب السلوكي في الشريعة، بينما منظومة القواعد الفقهية المتعلقة بالحلال والحرام تمثل الجانب التعبدي فيها، وبتكامل هذين الجانبين مع توفر الجانب العقائدي يكون المسلم قد أكتمل دينه ووصل لجوهر الشريعة وروحها.

ثانياً: الأهمية العملية

يمكن تفصيل أهمية الدراسة العملية إلى ما يلي :

1. **للمهتمين**: تساهم هذه الدراسة في دعم المهتمين الأفراد بهذه الجوانب وهذا يعد أمراً ذو أهمية لتحقيق منهج الإسلام في حياتنا الواقعية.
2. **للمؤسسات التي تهتم بالمنتج الحلال**: توفر الدراسة معلومات مفيدة من حيث المقارنة بين واقع شهادة الحلال بين إندونيسيا وليبيا وهذه فرصة مهمة للاستفادة من جوانب قوة كل طرف وتلافي العيوب في الطرف الآخر، ونعتقد بأن إندونيسيا لديها خبرة كبيرة في هذا المجال بحكم التنوع السكاني والتقدم العلمي في هذا المجال.
3. **للباحث**: تتمثل أهمية الدراسة العملية في زيادة المعرفة للباحث خاصة في مجال عمله في وزارة المالية والاقتصاد في ليبيا، وكذلك في ما يتعلق بالاقتصاد المبني على المراقبة والمحاسبة على أسس إسلامية شرعية.

و. الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدة دراسات سابقة تناولت موضوع الغذاء والأطعمة من حيث ضوابط الشريعة حيالها أو من حيث تصنيع الغذاء الحلال الموافق للشريعة الإسلامية ومن أهم هذه الدراسات المرتبة من الأحدث إلى الأقدم ما يلي :

1. **مجالات عمل الحسبة في إدارة الجودة الغذائية وضوابطها دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الكويتي، مقدمة من مريم أحمد الكندري وعماد عبد الحفيظ زيادات، من الأردن، 2019م**[1] تناول هذا البحث مجال عمل الحسبة في النظر في أحوال السوق للتأكد من التزام الباعة بتطبيق نظام الجودة الغذائية في صناعة منتجاتهم الغذائية، لإيجاد منتج غذائي ذو جودة عالية يوافق المواصفات والمقاييس، ويفي بمتطلبات المستهلك مقابل ثمن معقول يحقق الربح للبائع، والرضا للمشتري، للتأكيد على عناية الشريعة الإسلامية بتطبيق نظام الجودة الغذائية منذ بزوغها، مع حرصها على تحسين النظام باستمرار، والتأكد من فاعليته واستمراره.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن والمنهج الاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى أن الحسبة لها الأثر الكبير في إدارة الجودة، وأنها تقوم على ضوابط الشريعة، والمحتسب يتأكد من توافرها عند تطبيق نظام الجودة الغذائية، والحرص على كفاءته ودوام استمراره، كما أن الشريعة الإسلامية لها أسبقية في ما تدعو إليه المؤسسات العالمية في العصر الحديث، من حرص على تطبيق الجودة الغذائية خلال صناعة وتسويق المنتجات الغذائية، وأن دولة الكويت تحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يختص بغذاء الناس من خلال صياغة القوانين التي تفرض على البائع التقيد بتعاليم الشريعة الإسلامية وضوابطها.

---

1 مريم أحمد الكندري وعماد عبد الحفيظ زيادات، "مجالات عمل الحسبة في إدارة الجودة الغذائية وضوابطها دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الكويتي"، *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون* (العدد 2، المجلد 46، الجامعة الأردنية، الأردن، 2019م).

2. **أثر استطابة العرب واستخباثهم في حل المطعومات وتحريمها: دراسة أصولية فقهية، مقدمة من نايف بن دخيل العنزي من المملكة العربية السعودية، 2018م**[1] تناولت هذه الدراسة مسألة استطابة العرب واستخباثهم للمطعوم وهو موضوع فقهي متعلق بأحكام شرعية داخلة في مجال العرف، وعرض الباحث رأي من أيد القول بأن العرب هم من يملكون حق ذلك، وبين من عارض هذه القول، فلم يعتدوا بهذه الذائقة، وعرض الخلاف والرد على الأقوال ومناقشتها، ثم قام بالترجيح بينها، ثم حلل العادات التي دخلت على المجتمع من المجتمعات الأخرى وتوسع الناس في أنواع الأطعمة التي جاءت من هذه المجتمعات، من حيث أنهم صاروا يستطيبون ما لا يستطيبه الغرب وتميل نفوسهم وأمزجتهم إلى ما يستخبثه العرب فلابد من بيان أحكام تلك الأطعمة، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي معتمداً على أقوال العلماء من المذاهب الأربعة ومناقشتها، وخلص الباحث لنتائجه التي ملخصها: أن العرب الذين نزل فيهم الخطاب الإلهي هم العرب الباقية، وأن العرب وإن كانوا مقدمين في الدرجة إلا أن استطابتهم واستخباثهم لا يعتد بها في تحليل أو تحريم الأطعمة بل الأمر في ذلك متوقف على ما ورد في الشرع من الكتاب والسنة، وأن جمهور العلماء الذين قالوا بالرأي الأول قد اشترطوا عدة شروط من أهمها أن يكون هؤلاء العرب من ذوي اليسار والطباع السليمة الذين لم يتضرروا بالجوع من سكان البوادي والقرى.

3. **تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية، مقدمة من محمد خليل خير الله، من العراق، 2018م**[2] تناولت الدراسة البحث في فكرة الغذاء في الفقه الإسلامي والنصوص القانونية الشرعية التي تضبط الغذاء وكيف أن المسلمين قد كونوا نظاماً غذائياً خاصاً يوفر للإنسان غذاء وطعاماً صحياً، وقسم الباحث بحثه متناولا مواضيع

---

1 نايف بن دخيل العنزي، "أثر استطابة العرب واستخباثهم في حل المطعومات وتحريمها: دراسة أصولية وفقهية"، *مجلة الشمال للعلوم الإنسانية* (العدد 2، المجلد3، جامعة الحدود الشمالية عرعر المملكة العربية السعودية، 2018م).

2 محمد خليل خير الله، "تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية"، *مجلة الشمال للعلوم الإسلامية* (العدد 12، العراق، 2018م).

محددة، وهي مفهوم الغذاء في الإسلام وضوابط الصناعات الغذائية والمقصد منها ومشكلة العجز الغذائي وأثرها في الصناعات الغذائية وارتباط الأمن الغذائي بالصناعات الغذائية، وأخيراً تقديم مقترحات في إطار الصناعات الغذائية من منظور الشرع. وباستخدامه لمنهج الاستقرائي خلص الباحث لنتائج وهي أن الغذاء يمكن تكييفه بحسب حاجة الإنسان إليه، إذ أنه يأخذ الأحكام الشرعية الخمسة من فرض ووجوب وإباحة وكراهية وتحريم، وكان عليه الصلاة والسلام في سيرته حريصاً على الغذاء الحلال كما كان لا يحب الغذاء إذا لامسته النجاسة، وأن الضرر حرام في مجال تصنيع الأغذية وزراعتها وما يلحق بالمستهلكين منها، وأن هناك ترابطاً كبيراً بين الصناعات الغذائية والأمن الغذائي وعلى الفرد والدولة الحرص على توفير الأمن الغذائي، وأنه يمكن توفير الأمن الغذائي في الوطن العربي والدول الإسلامية من خلال خلق حالة من التوازن في توفير الأمن الغذائي وتشجيع استغلال الأراضي الغارفة فيها.

4. **التطور العالمي لصناعة الأغذية الحلال، وهي دراسة استقصائية مقدمة من رينينتا نوراشمي بالجامعة الإسلامية الدولية، من ماليزيا 2017م**[1] تناولت هذه الدراسة الأسواق الناشئة لصناعة الأغذية الحلال في البلدان المتقدمة والنامية، ولقد بحثت عن وسائل زيادة قبول المجتمعات غير المسلمة في التوسع في المنتجات الحلال، وتم اختيار إندونيسيا وماليزيا وتايلاند كدول نامية في التطبيق بهذه الدراسة، لأن هذه البلدان تمثل الأسواق الناشئة واللاعبين البارزين في صناعة الأغذية الحلال في جنوب شرق آسيا، في حين تم اختيار المملكة المتحدة وأستراليا واليابان كدول متطورة وتشهد تطوراً في تبني هذه الصناعة، لأن هذه الدول تحصل على إيرادات عالية، وتجري حملة ترويجية ضخمة لصناعة الأغذية الحلال، وتشير النتائج وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة وهي المملكة المتحدة وأستراليا واليابان لديها أقل نسبة من عدد السكان المسلمين إلا أن الحصة السوقية للأغذية

1 Rininta Nurrachmi, The Global Development of Halal Food Industry: A Survey, Tazkia Islamic Finance and Business Review, Volume 11(1), International Islamic University Malaysia, 2017.

الحلال لديها مرتفعة، ولذا فهي تعمل على الاستحواذ على الطعام الحلال في السوق العالمية، وبالتالي فإن معظم مصادر الطعام الحلال تأتي من هذه الدول، ويمكن أن تكون صناعة الأغذية الحلال عاملاً مساعداً لتطوير القطاعات الأخرى، علاوة على ذلك فإن الوعي باستهلاك الطعام الحلال يأتي من غير المسلمين بسبب الأمان والنظافة في هذا الطعام، لذلك من المهم للمنتجين الترويج للأغذية الحلال باعتبارها متوافقة مع السلامة الصحية وغيرها.

5. **تأثير العلامات الحلال والعوامل الاجتماعية على احتياجات شراء المنتجات الغذائية المعلبة، جامعة يوجياكارتا، من إندونيسيا، 2015**[1] مقدمة من فتح الرحمن من إندونيسيا، وقد تناولت الدراسة مدى تأثير فهم العلامات التجارية في نية شراء الأطعمة الحلال المعلبة، ثم معرفة أثر العوامل الاجتماعية في شراء الأطعمة الحلال، ثم معرفة أثر فهم علامات الحلال التجارية والعوامل الاجتماعية مجتمعة على نية شراء أغذية معلبة على أنها حلال، واستخدم الباحث المنهج الكمي وصمم استبيان لذلك. وكان مجتمع البحث هو جميع الطلاب في مدرسة البركة الإسلامية الداخلية وقد كان عددهم 170 طالباً، واستخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة وبلغ حجم العينة 122 طالباً، وبعد التحليل الإحصائي كانت النتائج تشير إلى تأثير فهم العلامات التجارية في نية شراء الأطعمة الحلال المعلبة، كما أن العوامل الاجتماعية لها تأثير في شراء الأطعمة الحلال، وأن فهم العلامات الحلال والعوامل الاجتماعية معا يؤثران بشكل كبير على نية شراء الطعام المعلب.

6. **تغير السلطات في عملية إصدار الشهادات الحلال، دراسة مقدمة من إيفاه كريمة، جامعة إندونيسيا، 2015م**[2]. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التغير في سلطة الأطراف

---

1 Fatkhurohmah Berlabel halal ,(Pengaruh Pemahaman Label Halal Dan faktor Sosial Terhadap Niat Membeli Produk Makanan ,Universitas Negeri Yogyakarta Kemasan , Indonesia, 2015).

2 Iffah Karimah, Perubahan Kewenangan Lembaga-Lembaga yang Berwenang dalam proses Sertifikasi Halal, Jurnal Syariah (Universitas Indonesia, 2015), 110-111.

المشاركة في عملية ضمان المنتجات الحلال قبل القانون 33 لسنة 2014 وخلصت الدراسة لنتائج أهمها رغم أن المؤسسات الراعية لإصدار شهادة الحلال تقوم بدورها ولا تزال تلعب دورًا مهمًا في حماية ضمانات المنتجات الحلال بشكل عام. إلا أنه لا يزال عليها مسؤولية ومهام للقيام بتحسين المنتجات الحلال التي يجب أن تنفذها الحكومة، والجهات الفاعلة لضمان الأعمال وحماية المستهلك. فالحكومة بصفتها صاحب السياسة والمشرفة على وضع اللوائح والسياسات يقع عليها دعم الجهود لزيادة إنتاج واستهلاك المنتجات الحلال، وهناك حاجة لتنسيق السلطة والإجراءات لمنع التسميات المتضاربة فيما يخص شهادات الحلال بحيث لا يوجد صراع في إصدار الشهادات بينها.

7. **دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام، وهي رسالة ماجستير مقدمة من سهيلة بالخير، من الجزائر، 2015م**[1]، هدفت الدراسة إلى دراسة دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام، حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي تمس جانباً استراتيجياً لا غنى عنه في الحياة. وانطلقت دراسة هذا الموضوع من إشكالية تدور حول مدى مساهمة الضوابط الأخلاقية الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي، وتمت معالجة هذه الدراسة من خلال مقدمة وثلاثة فصول حيث كان الفصل التمهيدي عبارة عن الإطار النظري للضوابط الأخلاقية. وكان ممهداً للفصل الأول الذي تم التطرق فيه إلى ماهية الأمن الغذائي. وختاماً بالفصل الثاني الذي احتوى على شرح الآليات الشرعية لتحقيق الأمن الغذائي. وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة كان من أبرزها أن التمسك بالضوابط الأخلاقية يؤدي إلى زيادة تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام.

8. **Potential of Halal Industry for Maghreb Countries, Journal of Islamic Banking and Finance ,Malaysia March 2015, by Mohd Ali Mohd Noor** [2].

---

1 سهيلة بالخير، "دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام" (رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي الجزائر، 2015م).

2 Mohd Ali Mohd Noor , Potential of Halal Industry for Maghreb Countries, Journal of Islamic Banking and Finance (Malaysia March 2015).

يذكر الباحث في ملخصه : يعتبر سوق الحلال العالمي قطاعًا سريع التطور، وقد تلقى ردود فعل إيجابية، ويجري استكشاف إمكانات هذا السوق بشكل متسارع، وهذه الإمكانات لا ترتبط فقط بإجمالي عدد المسلمين الذين يشكلون 23% من إجمالي سكان العالم، ولكن أيضًا يؤخذ في الاعتبار حقيقة سيطرة الدول غير الإسلامية على تجارة اللحوم الحلال، من المنتجات الغذائية المصنعة، وكل أنواع الطلب على الأغذية الحلال. وتشمل المنتجات الحلال كلاً من المواد الغذائية وغير الغذائية وقد هدفت إلى التركيز على إمكانات صناعة الحلال في بلدان المغرب العربي وهي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس حيث يتبع غالبية سكانها المسلمين المذهب المالكي، ويبلغ عدد المسلمين هذه البلدان حوالي 100 مليون نسمة تقريباً، وهو مؤشر جيد لسوق منتجات الحلال، وتتضمن هذه الدراسة البيانات الأولية والثانوية التي تم تحليلها باستخدام تحليل *SWOT* للإشارة إلى الإمكانات والفرص وغيرها لكل بلد، وتشير النتيجة الرئيسية إلى أن أربعة من أصل خمسة بلدان مغاربية لديها القدرة على تطوير صناعة الحلال وهي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس على أساس أن صافي صادراتها إيجابي، تؤكد هذه الدراسة أن البلدان ذات الأغلبية المسلمة هي العامل الدافع لصناعة الحلال.

الاختلاف والاتفاق بين الدراسات السابقة

تتشابه هذه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الطعام الحلال، من نواحي شرعية، بينما تختلف عن بقية الدراسات في كونها تهتم بموضوع لم تتناولها الدراسات السابقة وهو ما يتعلق بإصدار شهادة الحلال وطرق تنظيم الطعام الحلال والرقابة عليه بدمج للجانب الشرعي مع الجانب الإداري أو الاقتصادي، كذلك أن الدراسة هي دراسة مقارنة بين دولة إندونيسيا ذات الغالبية المسلمة ودولة ليبيا التي تمثل الدول العربية، وهي دراسة باللغة العربية ولم أقف أنا الباحث على أي دراسة مشابهة لدراستي وفق ما ذكرت آنفاً.

الباب الثاني
الإطار النظري

الفصل الأول: الحلال والحرام في الطعام

أ. تعريف الطعام الحلال والحرام لغة واصطلاحاً

الحلال لغة: نقيض الحرام وهو مأخوذ من الحل بمعنى الفتح والإطلاق، وأصل الحل: حل العقدة، وهو نقيض العقد، ومنه قوله عز وجل مخبراً عن موسى عليه السلام: (وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي)[1]، وحللت: نزلت، من حل الأحمال عند النزول، ثمَّ جرّد استعماله للنزول، فقيل: "حل حلولاً": نزل، وأحله غيره، وحل الدين: انتهى أجله فوجب أداؤه، والمحلة: محل النزول[2].

بينما الحرام في اللغة: حرم الشيء حرماناً منعه إياه، وحرم الشيء حُرّمة امتنع ويقال حرم عليه كذا، وحرم عليه الشيء أو على غيره جعله حراماً، والحرام الممنوع من فعله[3]. واصطلاحاً أورد القرضاوي في كتابه الحلال والحرام تعريفاً لهذين المصطلحين حيث ذكر بأن الحلال: "هو المباح الذي انحلت عنده عقدة الحظر، وأذن الشارع في فعله، والحرام: هو الأمر الذي نهى الشارع عن فعله نهياً جازماً، بحيث يتعرض من خالف النهي لعقوبة الله في الآخرة، وقد يتعرض لعقوبة شرعية في الدنيا أيضاً"[4]. وعرّف الحلال بأنه كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله[5]، والحرام كل شيء يعاقب عليه باستعماله[6].

---

1 القرآن: طه، 27، 28.
2 علي بن محمد الجرجاني، *التعريفات*، تحقيق: إبراهيم الأبياري (بيروت: دار الكتاب العربي، 1405ه)، ج1، 292.
3 مجمع اللغة العربية، *المعجم الوسيط* (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011م)، 174.
4 يوسف عبد الله القرضاوي، *الحلال والحرام في الإسلام* (القاهرة: مكتبة وهبة، 1997م)، 15.
5 علي بن محمد الجرجاني، *التعريفات*، مرجع سابق، 98.
6 كمال الدين محمد ابن إمام الكاملية، *تيسير الوصول إلى منهاج الأصول*، تحقيق: عبد الفتاح أحمد الدخميسي (القاهرة: الفروق الحديثة للطباعة والنشر، 2002م)، 218، نقلاً عن كتب منها كتاب الأم للشافعي.

وقال محمد عمارة في قاموس المصطلحات: الحلال ما أفتاك المفتي أنه حلال، والطيب ما أفتاك قلبك أن ليس فيه جُناح، والحلال هو المطلق بالإذن من جهة الشرع والحرام ما استحق الذم على فعله، وفي القرآن الكريم: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[1]،[2]. وهنا يدخل فيه كل ما عدا الحرام كالمباح والمندوب والمكروه، وللفقهاء تفصيلاً في تعريف الحلال فيطلقون عليه الجائز والمباح غير أن الحلال أعم من المباح، لأن الحلال يطلق على الفرض أيضاً ومن ذلك قوله تعالى: (مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا)[3] أي أحل له ولذا فإن كل مباح حلال وليس كل حلال مباح.

وفي تعريف المباح والإباحة جاء في الموسوعة الفقهية لغة: هي الإِظْهَارُ وَالإِعْلاَنُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَبَاحَ السِّرَّ: أَعْلَنَهُ، وقد يرد بمعنى الإذن والاطلاق يقال: أَبَحْتُهُ كَذَا إِذَا أَطْلَقْتُهُ، وقد تكون الإباحة للطعام أو لغيره[4]. وعرف الأصوليون الإباحة بأنها: خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَال الْمُكَلَّفِينَ تَخْيِيرًا مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ وعند الْفُقَهَاءُ هي الإِذْنُ بِإِتْيَانِ الْفِعْل حَسَبَ مَشِيئَةِ الْفَاعِل فِي حُدُودِ الإِذْنِ[5].

وهناك خلاف بين السادة الفقهاء الشافعية والحنفية على مفهوم الحلال، فالإمام الشافعي يرى بأن الحلال ما لم يدل دليل على تحريمه، ويرى الإمام أبو حنيفة أن الحلال ما دل الدليل على حله[6]. فالشافعي لا يحتاج الحلال عنده لدليل شرعي بل يكفي أنه لم يقم دليل على تحريمه، وذلك لأنه يستند على قاعدة أن الأصل عنده الحل وكل ما لم يقم دليل على

---

1 القرآن: البقرة، 168.
2 محمد عمارة، *قاموس المصطلحات في الحضارة الإسلامية* (بيروت: دار الشروق، 1993م)، 176.
3 القرآن: الأحزاب، 38.
4 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، *الموسوعة الفقهية* (الكويت: دار ذات السلاسل، 1986م)، 114.
5 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، *الموسوعة الفقهية*، المرجع السابق، 253.
6 وقد أنكر الحنفية نسبة هذا القول لأبي حنيفة رحمه الله، زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، *الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة*، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي (بيروت: المكتبة العصرية، 1998م)، 66.

تحريمه فهو الحلال، وهو ما يراه أبي حنيفة بأن الحلال يحتاج إلى دليل على حله، لأن الأصل عنده التحريم، والحل عنده متوقف على وجود دليل الحل لا لانتفاء دليل التحريم، ويعود سبب الخلاف حول هذه المسألة إلى خلاف الفقهاء في حكم هل أن الأصل في الأشياء التي لا نص فيها الحرمة أم الحل.

وبالتالي فالمسكوت عليه في الشرع الذي لم يرد دليل على حله ولا تحريمه كالزرافة مثلاً فعند الشافعي رحمه الله بناء على قاعدته هي حلال لعدم قيام الدليل على تحريمها، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على القاعدة المنسوبة إليه حرام لأنه لم يقم دليل على حلها، ولكن الراجح عند الفريقين الحنفية والشافعية ومعهم المالكية والحنابلة أن الراجح في المسكوت عنه الحل لعموم الأدلة[1].

كذلك هناك تفصيل في إطلاقات الحرام عند الفقهاء فمنها المحظور والممنوع والمعصية والذنب والقبيح والسيئة والفاحش والإثم، ويمكن توضيح آراءهم في تقسيمه من حيث الدليل عليه كما يلي:

1. رأي جمهور الفقهاء: حيث يطلق الفقهاء على ما طلب الشارع من المكلفين تركه على وجه الحتم والإلزام سواء أكان ذلك بدليل قطعي كالكتاب والسنة المتواترة والإجماع، أو كان بدليل ظني كخبر الآحاد مثلاً وبذلك فهم لا ينظرون فيه إلى قوة دليل التحريم.
2. أما الفقهاء الأحناف فينظرون للحرام على أنه ما كان دليله قطعياً فإن كان ظنياً سمي عندهم بالمكروه تحريماً وهم متفقون مع الجمهور على أن فاعله يستحق العقوبة، أما المكروه التنزيهي فهو ليس بحرام عندهم إذ أنه أقرب للحلال منه للحرام[2].

---

1 محمد صدقي البورنو، *موسوعة القواعد الفقهية، القسمان الثالث والرابع* (الرياض: مكتبة التوبة للنشر والتوزيع، 2000م)، 244.

2 يحي موسى حمد بني عبد الله، "القواعد الفقهية في اجتماع الحلال والحرام وتطبيقاتها المعاصرة" (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004م)، 28-29. وجاء في تفصيل ما ذكر: أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يثاب تاركه أدنى ثواب ومعنى القرب إلى الحرمة أنه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار كحرمة الشفاعة، فترك الواجب حرام يستحق العقوبة بالنار، وترك السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة، لقوله عليه الصلاة والسلام: من ترك سنتي لَمْ يَنَلْ شَفَاعَتِي، وَعَنْ الحسن بن محمد بن الحنفية: لَيْسَ الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ إلى الحرام أقرب بل هو حرام ثبتت حرمته بدليل ظني فعنده ما لزم تركه إن ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراما، وإلا يسمى مكروها كراهة التحريم، كما أن ما لزم الإتيان به

كما ذهب الفقهاء لرأيين في تفصيلهم للحرام من حيث صفته وكما يلي :

1. الحرام لذاته: وهو ما حكم الشرع فيه بالحرمة ابتداءً، بالنظر لما فيه من الأضرار والمفاسد في ذاته التي لا تنفك عنه كالزنى والسرقة وقتل النفس وغير ذلك[1] أَيْ مَنْشَأُ الْحُرْمَةِ عَيْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَأَكْلِ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهِمَا[2].
2. الحرام لغيره: وهو ما كان مشروعاً في الأصل ولكن اتصل به عارض جعله محرماً ويمثل لهذا النوع بالصلاة في الثوب المغصوب أو الأرض المغصوبة فالصلاة بذاتها عبادة واجبة لكن لما اتصل بها محرم وهو الغصب، جاء النهي عن هذا الفعل. وكذا البيع في وقت نداء الجمعة فالبيع مباح ولكن وقوعه وقت نداء الجمعة جعل فيه مفسدة التعويق عن السعي إلى أداء فريضة الجمعة فجاء النهي عنه[3] كَأَكْلِ مَالِ الْغَيْرِ وَالْحُرْمَةُ هُنَا مُلَاقِيَةٌ لِنَفْسِ الْفِعْلِ لَكِنَّ الْمَحَلَّ قَابِلٌ لَهُ. وَفِي الْأَوَّلِ أَيْ فِي الْحَرَامِ لِعَيْنِهِ، "قَدْ خَرَجَ الْمَحَلُّ عَنْ قَبُولِ الْفِعْلِ فَعَدَمُ الْفِعْلِ لِعَدَمِ الْمَحَلِّ فَيَكُونُ الْمَحَلُّ هُنَاكَ" أَيْ فِي الْحَرَامِ [4].

وينظر العلماء إلى المحرم لغيره من جهتين، فمن جهة أصله فهو مشروع لعدم وجود المفسدة والمضرة فيه، ومن جهة ما اقترن به فهو حرام لما يترتب عليه من مفسدة ومضرة وهو أمر خارجي عن المحل أو الفعل، ولذا فقد اختلفت آراء الأئمة في حكم كل مسألة من المسائل السابقة، وانقسموا في تكييف المحرم لغيره إلى قسمين وظهر قولان:

القول الأول: أن التعاقد على المحرم لغيره يكون فاسدًا لا باطلًا، وهو رأي الحنفية، الذين يفرقون بين البطلان والفساد، وأن الفساد مرتبة بين البطلان والصحة، وأن العقد الفاسد منعقد ولكنه غير صحيح، وأنه يجب فسخه. القول الثاني: أن العقد على المحرم لغيره باطل كالعقد على المحرم لذاته، وأنه لا فرق بين الفساد والبطلان، وهما مرتبة واحدة، وهو رأي جمهور الأئمة،

إن ثبت ذلك فيه بدليل قطعي يسمى فرضا وإلا يسمى واجبا. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، *التلويح على التوضيح* (القاهرة: مكتبة صبيح بمصر، مجهول سنة النشر)،ج2، 251.

1 محمود حامد عثمان، *القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين* (الرياض: دار الزاحم للنشر والتوزيع، 2002م)، 131.

2 سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، *التلويح على التوضيح*، مرجع سابق، ج2، 251.

3 محمود حامد عثمان، *القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين*، مرجع سابق، 131.

4 سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، *التلويح على التوضيح*، مرجع سابق، ج2، 253.

ونتيجة للاختلاف السابق اختلفت الأنظار في حكم كل مسألة محرمة لغيرها، ففرق الحنفية بين الصفة الجوهرية التي يتعلق بها التحريم لغيره ويكون العقد فاسدًا كالربا، وبين الصفة العارضة التي يتعلق بها التحريم لغيره، ويكون حكمها الكراهة فقط، أي: التحريمية، كالبيع وقت أذان الجمعة، وفرق الشافعية بين المحرم لغيره لوصف فيه كالصلاة بدون طهارة وحكمها البطلان، وبين التحريم لأمر خارج عن المحل، وحكمه الصحة مثل الطلاق في زمن الحيض، فهو صحيح لصرف التحريم إلى أمر خارج عن الطلاق وهو ما يفضي إليه من تطويل العدة[1].

وما بين الحلال البيّن والحرام البيّن من الأمور المشتبهة يطلب فيها الورع اتقاء للشبهات، وهو ما نبه له حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام الصحيح: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، والْحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ، ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ"[2].

أما تعريف الطعام الحلال فهو من طعم: الطَّعامُ: وهو اسمٌ جامعٌ لِكُلِّ مَا يُؤكَلُ، وَقَدْ طَعِمَ يَطْعَمُ طُعْماً، فَهُوَ طاعِمٌ إِذَا أَكَلَ أَو ذاقَ، مِثَالُ غَنِمَ يَغْنَمُ غُنْماً، فَهُوَ غانِمٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ: (فَإِذا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا)[3] وَيُقَالُ: فُلَانٌ قَلَّ طُعْمُه أَي أَكْلُه، وَيُقَالُ: طَعِمَ يَطْعَمُ مَطْعَماً وَإِنَّهُ لَطَيِّبُ المِطْعَمِ كَقَوْلِكَ طَيِّبُ المأْكَلِ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنه قَالَ فِي زَمْزَمَ: إِنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ وشِفاءُ سُقْمٍ، أَي يَشْبَعُ الإِنسانُ إِذَا شَرب ماءَها كَمَا يَشْبَعُ مِنَ الطَّعَامِ .وَيُقَالُ: إِنِّي طاعِمٌ عَنْ طَعامِكُمْ أَي مُسْتَغْنٍ عَنْ طَعامكم وَيُقَالُ: هَذَا الطَّعامُ طَعامُ طُعْمٍ أَي يَطْعَمُ مَنْ أَكله أَي يَشْبَعُ، وَلَهُ جُزْءٌ مِنَ الطَّعامِ مَا لَا جُزْءَ لَهُ. وَمَا يَطْعَم آكِلُ هَذَا الطَّعَامَ أَي مَا يَشْبَعُ، وأَطْعَمْته

1 وهبة مصطفى الزحيلي، *الوجيز في أصول الفقه الإسلامي* (دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م)،ج1، 356.

2 محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، *صحيح البخاري*، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ)، ج1، 20. وعند أبو عبد الله محمد الضياء المقدسي، *صحاح الأحاديث فيما اتفق عليه أهل الحديث*، تحقيق: حمزة الزين (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)، ج4، 39.

3 القرآن: الأحزاب، 53.

الطَّعَامَ... والطَّعْمُ :الأَكْلُ، والطُّعْم :مَا أُكِلَ، وَرَوَى الباهِلِيُّ عَنِ الأَصمعي :الطُّعْم الطَّعام، والطَّعْمُ الشَّهْوةُ، وَهُوَ الذَّوْقُ[1].

والطَّعْم، بِالْفَتْحِ: مَا يُؤَدِّيه الذَّوْقُ، يُقَالُ :طَعْمُه مُرٌّ.وطَعْمُ كلِّ شيءٍ: حَلاوتُه ومَرارتُه وَمَا بَيْنَهُمَا، يَكُونُ ذَلِكَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَالْجَمْعُ طُعُومٌ، وطَعِمَه طَعْماً وتَطَعَّمَه :ذاقَه فَوَجَدَ طَعْمَهُ وَفِي التَّنْزِيلِ: (إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي)[2] أَي مَن لَمْ يَذُقْه، ويُقَالُ :طَعِمَ فلانٌ الطَّعامَ يَطْعَمه طَعْماً إِذَا أَكله بمُقَدَّمِ فِيهِ وَلَمْ يُسْرِفْ فِيهِ، وطَعِمَ مِنْهُ إِذَا ذاقَ مِنْهُ، وَإِذَا جعلتَه بِمَعْنَى الذَّوْقِ جَازَ فِيمَا يُؤْكل ويُشْرَبُ وَالطَّعَامُ :اسْمٌ لِمَا يؤْكل، وَالشَّرَابُ: اسْمٌ لِمَا يُشْرَبُ، وَقَالَ أَبو إِسْحَاقَ: مَعْنَى وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ أَي لَمْ يَتَطَعَّمْ بِهِ قَالَ اللَّيْثُ :طَعْمُ كلِّ شيءٍ يُؤْكلُ ذَوْقُه، جَعَلَ ذواقَ الْمَاءِ طَعْماً ونَهاهم أَن يأْخذوا مِنْهُ إِلَّا غَرْفَةً وَكَانَ فِيهَا رِيُّهم ورِيُّ دَوَابِّهِمْ[3]. ويذكر الشيخ المصطفوي في كتابه "التحقيق في كلمات القرآن الكريم": قال طَعِمْتُ الشيءَ طعماً، والطعام هو المأكول، وكان بعض أهل اللغة يقول الطعام هو البر خاصة، ثم يحمل على باب الطعام، والإطعام يكون في كل ما يطعم حتى الماءِ قال تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي)[4] والطعام غير الأكل، فالأكل أعم من أن يكون في مطعوم أو غير مطعوم كأكلت النار الحطب[5].

ب. المحرمات من الأغذية (الأطعمة) في الشريعة الإسلامية

جمعت بعض الآيات الكريمة كثير من المحرمات من الأطعمة كقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ)[6].

---

1 محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)، ج12، 424.

2 القرآن: البقرة، 249.

3 ابن منظور، *لسان العرب*، مرجع سابق، ج12، 426.

4 القرآن: البقرة، 249.

5 العلامة المصطفوي، *التحقيق في كلمات القرآن الكريم* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)، 90.

6 القرآن: المائدة، 3.

تنقسم الأطعمة التي حرمتها الشريعة إلى نوعين: محرمات ذات أصل حيواني وأخرى مسكرة ذات أصل نباتي، وهي من الأشربة لكنها تدخل في عموم الأطعمة، المقصود بالحيوان في هذا الصدد جميع أنواع الحيوانات التي يمكن للمرء أن يأكلها شرعاً أو لا يجوز، وهذا الكلام مقصور على ما يجوز للإنسان أو لا يجوز، لأن ما سواه خلقه الله تعالى لمنفعة الإنسان ولمصلحته، منه ما ينتفع به الإنسان بالأكل وغيره، ومنه ما يستفيد منه في مناحٍ أخرى، وفيما يلي نستعرض المحرمات من الأطعمة، لكن لن يتطرق الباحث إلى ما صنفه العلماء في ما يكره أكله، وإنما يكون البحث في المحرمات منها فقط:

1. أكل الميتة

قال ابن كثير: الميتة هي كل ما مات من الحيوانات حتف أنفه من غير ذكاة، وحرم لما فيه من المضرة، ويستثنى من الميتة السمك والجراد[1]، فالذكاة شرط لاستحلال الحيوان وكذلك النحر، وإن ترك الذابح التسمية عمداً فالذبيحة ميتة لا تؤكل لقوله تعالى: (وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)[2] قال السعدي (ت1376هـ) في تفسيره: ويدخل تحت هذا المنهي عنه، ما ذكر عليه اسم غير الله كالذي يذبح للأصنام، وآلهتهم، فإن هذا مما أهل لغير الله به، المحرم بالنص عليه خصوصاً، ويشمل ذلك، الحيوان المذكى متروك التسمية، مما ذبح لله، كالضحايا، والهدايا، أو لغرض اللحم والأكل، إذا كان الذابح تعمد ترك التسمية كما هو مقرر عند العديد من العلماء. ويخرج من هذا العموم، الناسي، والمكره، وهو ما يتم الاستناد فيه على النصوص الدالة على رفع الحرج عنه في حالة تلبسه بالنسيان ونحوه، ويدخل في هذه الآية ما مات بغير ذكاة من الميتات[3]. قال الإمام الشافعي رحمه الله "من تركها ناسياً تؤكل ذبيحته، وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح والمستحب في الإبل النحر،

---

1 إسماعيل بن عمر ابن كثير، *تفسير القرآن العظيم* (بيروت: دار الكتب العلمية، مجهول سنة النشر)، ج2، 8.

2 القرآن: الأنعام، 121.

3 عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان تفسير السعدي* (الرياض: مكتبة العبيكان، 1988م)، 271.

ويكره الذبح لقوله تعالى: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)[1] والمستحب في البقر والغنم الذبح لقوله تعالى: (أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً)[2]".

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أُحلّتْ لنا ميتتانِ ودَمانِ: الجرادُ والحيتانُ والكبدُ والطحالُ)[3]. أما ما يلحق الحيوان من شعر وصوف ووبر فلا دخل في حكم الميتة ويجوز بيعها بعد تطهيرها، وهذا مذهب الجمهور، وقيل إلا ثلاث التي هي نجسة الذات وهي شعر الكلب والخنزير والكافر لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم: قالت: "مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنًّا"[4]. أما ما خلاف ذلك كاللحم ونحوه فإن قطع من الحيوان وهو حي فهو ميتة لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما قُطع من البهيمةِ وهي حيةٌ فهو مَيْتَةٌ"[5].

2. الدم المسفوح

الدم المسفوح هو الدم المهرق، فإما الدم غير المسفوح فهو حلال، لقوله تعالى: (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[6]، قال المفسرون حرم من الدم ما كان مسفوحاً فأما ما صار في معنى اللحم كالكبد والطحال وما كان في اللحم غير مسفوحاً فإن ذلك غير حرام لإجماع الجميع على ذلك[7]. جاء في كتاب ابن رشد (ت595هـ) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: وأمّا الدم فاتفقوا على تحريم المسفوح منه من الحيوان المذكى، واختلفوا في غير المسفوح منه، فالسفح المشترط في حرمية الدم إنما هو من

---

1 القرآن: الكوثر، 2.

2 القرآن: البقرة، 67. ناصر الدين أبي القاسم السمرقندي، *الفقه النافع*، تحقيق: إبراهيم العبود (الرياض: مكتبة العبيكان، مجهول سنة النشر)، ج3، 953-966.

3 أبو بكر احمد بن الحسين بن على البيهقى، *السنن الكبرى*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، كتاب الطهارة، باب الحوت يموت في الماء والجراد (بيروت: دار الكتب العلمية، 2010م)، ج1، 384

4 أبو بكر احمد بن الحسين بن على البيهقى، *السنن الكبرى*، المرجع السابق، ج1، 27.

5 أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارمي والحاكم على شرط الشيخين.

6 القرآن: الأنعام، 145.

7 أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، *تفسير الطبري*، تحقيق: محمود شاكر (مكتبة ابن تيمية، مجهول السنة)،ج9، 429.

دم الحيوان المذكى، أي الذي يسيل عند التذكية من الحيوان الحلال الأكل، وأما أكل دم يسيل من الحيوان الحي فقليله وكثيره حرام كذلك الدم من الحيوان المحرم الأكل وإن ذكي فقليله وكثيره حرام ولا خلاف في ذلك[1].

3. لحم الخنزير

الخنزير حيوان ثديي وسيط بين آكلي اللحوم والنباتات، ودليل حرمته قوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ)[2] وقال عز وجل: (قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيم)[3]، وقال صلى الله عليه وسلم في تحريمه والتغليظ عليه حتى درجة قتله: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ"[4].

ويشمل لحم الخنزير مادة الشحم وما عداه من الحيوان، قال المنذر النيسابوري (ت 318هـ) رحمه الله: أجمع أهل العلم على أن بيع الخنزير، وشراءه محرم، وأجمعوا على تحريم ما حرم الله من: الميتة، والدم، والخنزير. وقال ابن حزم الظاهري (ت 456هـ) لا يحل أكل شيء من الخنزير، لا لحمه، ولا شحمه، ولا جلده، ولا عصبه، ولا غضروفه، ولا حشوته، ولا مخه، ولا عظمه، ولا رأسه، ولا أطرافه، ولا لبنه، ولا شعره، الذكر والأنثى، والصغير والكبير سواء، ولا يحل الانتفاع بشعره، لا في خرز، ولا في غيره[5].

4. ما أهل لغير الله به

---

1 أبو الوليد محمد القرطبي ابن رشد، *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، تحقيق: علي معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، مجهول سنة النشر)، 425.

2 القرآن: البقرة، 173.

3 القرآن: الأنعام، 145.

4 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج3، 82. وأخرجه مسلم في الإيمان باب نزول عيسى ابن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

5 ابن حزم الظاهري، *المحلى بالآثار*، تحقيق: عبد الغفار سليمان البندارى (بيروت: دار الكتب العلمية، 2010م)، ج6، 55.

معنى ما أهل لغير الله به: إذا ذكر اسم غير اسم الله على الذبيحة، وهي ذبيحة المجوسي والوثني كما قال العلماء، ولا يوجد اختلاف بين العلماء أن ما ذبح المجوسي لناره والوثني لوثنه لا تؤكل ذبيحتهما، وفي هذا استثناء في ذبيحة أهل الكتاب ويدخل في الذبائح كل طعامهم، فالطعام جنس شمل لكل أنواعه ومنها الذبائح، ودليل الجواز قوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ)[1] ولقد أباح الله سبحانه طعامهم دون قيد أو شرط إذا استثنايا بالطبع مما حرمه الله وأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام من يهودي عبارة عن ذراع شاة ولم يسأل عن إذا ما ذكر اسم الله عليها أم لا، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَا بِاللَّحْمِ، لاَ نَدْرِي: أَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟ فَقَالَ: سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالكُفْرِ"[2].

5. ذوات الناب من السباع والمخالب من الطيور

قال العلماء لا يجوز أكل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطير، والمقصود بالسباع كل دابة لها ناب يفترس به سواء أكانت كالكلب والسنور الأهلي أي القط كالأسد والذئب والفهد والثعلب والدب والقرد والسنور الوحشي والسنجاب وغيرها من ذوات الأنياب، ودليلهم ما جاء في الحديث: "نَهَى رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ عن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ"[3] واستدلّ الجمهور على تحريم هذا النّوع كلّه، أو كراهته كراهة تحريم[4] بحديث أبي هريرة: "كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ"[5].

ويدخل في ذلك الطيور ذات المخلب[6] كالنسر والباز والصقر والحدأة والبوم وما على شاكلتهم، لحديثه صلى الله عليه وسلم: "نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ ذِي

---

1 القرآن: المائدة، 5.
2 البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج7، 92.
3 أحمد بن محمد بن حنبل، *المسند*، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة: دار الحديث،1995م)، ج3، 336.
4 القول المشهور للمالكيّة أنّه: يكره تنزيهاً أكل الحيوانات المفترسة، وأباح الشافعية بعضها وحرم بعضها فيما لم يبح الحنابلة منها سوى الضبع الذي أباحه الجميع.
5 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج3، 1534.
6 هذه الأصناف حكمها الكراهة التحريمية عند الحنفيّة، وحرامٌ في باقي المذاهب، إلاّ عند المالكيّة فقد قالوا في المشهور عنهم: إنّ جميع هذه الطّيور مباحةٌ ولو كانت جلاّلةً، وروي عن جماعةٍ منهم عدم جواز أكلها.

نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ"[1]. لكن هناك استثناء في حكم أكل الضبع عند الفقهاء فقالوا بأنه ليس بحرام أكله وهذا خاص، لحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي عن جابر قال: الضبع أصيد هي قال: نعم قال: قلت آكلها قال: نعم قال: قلت له أقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم[2].

قال ابن القيم في إعلام الموقعين ما حرم ما اشتمل على الوصفين: أن يكون له ناب، وأن يكون من السباع العادية بطبعها: كالأسد والذئب والنمر والفهد، وأما الضبع فإنما فيها أحد الوصفين، وهو كونها ذات ناب، وليست من السباع العادية، ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب، والسبع إنما حرم لما فيه من القوة السبعية التي تورث المغتذي بها شبهها، فإن الغاذي شبيه بالمغتذي، ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم، ولا تعد الضبع من السباع لغةً ولا عرفاً[3].

6. الحمر الأهلية

الحمر الأهلية وتسمى بالحمر الإنسية هي المستأنسة أي ضد الوحشية، قال العلماء[4] أنه لا يجوز أكل الحمير والبغال التي هي متولدة منها لما ورد في الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنه: "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ المُتْعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، زَمَنَ خَيْبَرَ"[5]. ومن الأدلة على التحريم ما رواه أنس بن مالك قال: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ جَاءَ جَاءٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُكِلَتِ الْحُمُرُ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُفْنِيَتِ الْحُمُرُ، فَأَمَرَ

1 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج3، 1534.
2 أبو بكر محمد ابن العربي، *عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي*، باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011م)، ج4، 83.
3 ابن قيم الجوزية، *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، مرجع سابق،ج4، 379.
4 ذهب الشّافعيّة والحنابلة - وهو القول الرّاجح للمالكيّة - إلى حرمة أكلها، ونحوه مذهب الحنفيّة حيث عبّروا بالكراهة التّحريميّة الّتي تقتضي المنع، وسواءٌ أبقي على أهليّته أم توحّش.
5 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج7، 12.

رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا طَلْحَةَ، فَنَادَى: إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ أَوْ نَجِسٌ، قَالَ: فَأُكْفِئَتِ الْقُدُورُ بِمَا فِيهَا"[1].

وأمر صلّى الله عليه وسلّم بإكفاء القدور بقوله: "أَنِ اكْفَئُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا، فَقُلْتُ: حَرَّمَهَا تَحْرِيمَ"[2]، وبالتالي فإنّ في أمره بإكفاء القدور وإراقة ما فيها دليل على نجاسة الحمر الأهليّة وحرمتها، وهذا بخلاف الحمر الوحشيّة لأنّه من المباح أكل لحمها. وفي الإجماع قد اتفق العلماء على حرمة أكل الحمر الأهلية وقالوا كذلك بحرمة البغال وهذا الصحيح لأنها متولدة من الحمير إلا ما حكي عن الحسن البصري أنه أباحه[3].

7. شرب الخمر

الخمر لغةً: ما أسكر من عصير العنب، وسمّيت بذلك لأنّها تخامر العقل وحقيقة الخمر إنّما هي ما كان من العنب دون ما كان من سائر الأشياء قال الفيروزآبادي (ت817هـ): الخمر ما أسكر من عصير العنب، أو هو عامٌّ، والعموم أصحّ، لأنّها حرّمت وما بالمدينة خمر عنبٍ، وما كان شرابهم إلاّ البسر والتّمر وقال الزّبيديّ (ت1205هـ): (أو عامٌّ) أي: ما أسكر من عصير كلّ شيءٍ، لأنّ المدار على السّكر وغيبوبة العقل، وهو الّذي اختاره الجمهور، وسمّي الخمر خمراً، لأنّها تخمّر العقل وتستره، أو لأنّها تركت حتّى أدركت واختمرت، فعلى القول الأوّل يكون إطلاق اسم الخمر على سائر الأنبذة المسكرة من باب القياس اللّغويّ لما فيها من مخامرة العقل[4]. اصطلاحاً: اختلف الفقهاء في تعريف الخمر بناءً على اختلافهم في حقيقتها في اللّغة وإطلاق الشّرع، فذهب أهل المدينة، وسائر الحجازيّين، وأهل الحديث كلّهم، والحنابلة، وبعض الشّافعيّة إلى أنّ الخمر تطلق على ما يسكر قليله أو كثيره، سواءٌ اتّخذ من العنب أو

1 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم، مرجع سابق*، ج3، 1540.
2 مسلم النيسابوري، المرجع نفسه، ج3، 1538.
3 عادل عبد القادر حميدة، *موسوعة الأطعمة في الإسلام وأحكامها بين العلم والإيمان* (الإسكندرية: الدار العالمية للنشر والتوزيع،2009م)، 80-81.
4 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، *الموسوعة الفقهية*، المرجع السابق،ج5، 12.

التّمر أو الحنطة أو الشّعير أو غيرها واستدلّوا بقول النّبيّ صلى الله عليه وسلم: "كلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ"[1].

وعند البخاري من حديث ابن عمر: "مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الآخِرَةِ[2]. وبقول عمر رضي الله عنه: أيّها النّاس: إنّه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسةٍ: من العنب، والتّمر، والعسل، والحنطة، والشّعير، والخمر ما خامر العقل وإنّ القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصّحابة وهم أهل اللّسان أنّ كلّ شيءٍ يسمّى خمراً يدخل في النّهي، فأراقوا المتّخذ من التّمر والرّطب ولم يخصّوا ذلك بالمتّخذ من العنب، على أنّ الرّاجح من حيث اللّغة كما تقدّم هو العموم ثمّ على تقدير التّسليم بأنّ المراد بالخمر المتّخذ من عصير العنب خاصّةً فإنّ تسمية كلّ مسكرٍ خمراً من الشّرع كان حقيقةً شرعيّةً، وهي مقدّمةٌ على الحقيقة اللّغويّة[3].

وذهب أكثر الشّافعيّة، وأبو يوسف ومحمّدٌ من الحنفيّة، وبعض المالكيّة إلى أنّ الخمر هي المسكر من عصير العنب إذا اشتدّ، سواءٌ أقذف بالزّبد أم لا، وهو الأظهر عند الشّرنبلاليّ (ت1069هـ) والرأي الثاني كما ذهب إليه أبو حنيفة وبعض الشّافعيّة إلى أنّ الخمر هي عصير العنب إذا اشتدّ، وأمّا السّكر ونقيع الزّبيب فحرام، لكنها ليست عندهم بنجس كالخمر، ويتبين أن اطلاق الخمر على بقية الأشربة المسكرة مجاز وليس حقيقة[4].

بيد أنه يحرم شرب قليلها وكثيرها باتّفاق الفقهاء. وقد ثبتت حرمة الخمر بكتاب اللّه وسنّة رسوله وإجماع الأمّة أمّا الكتاب فقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)[5] وقال عليه الصلاة والسلام: "كلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ"[6].

---

1 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج3، 1588.
2 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج7، 104.
3 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، *الموسوعة الفقهية*، المرجع السابق،ج5، 13.
4 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، *الموسوعة الفقهية*، المرجع السابق،ج5، 13.
5 القرآن: المائدة، 90.
6 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج3، 1588.

8. ما نهى الشرع عن قتله أو أمر بقتله

إن النهي عن القتل يدل على تحريمه إذ لو حل لحل ذبحه كما كان الأمر بالقتل يدل على التحريم فقد ندب الشرع في قتل الحية والعقرب وكذلك الوزغ[1]، وعلل الفقهاء لو جاز أكله والانتفاع به لما كان منهيًا عن قتله كالضفدع، فقد سأل طبيبٌ النبي صلى الله عليه وسلم عن الضّفدع يجعلها في دواء فنهى عن قتلها. وهناك من علل التحريم لأنها من المسبحات أو غير ذلك من الوجوه أو أنها من الخبائث والحشرات فلا يباح أكلها كنظائرها من السلحفاة ونحوها، ولا يزال الفقهاء يحجون بنهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل شيء أو أمره به على حرمته[2]. وعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحلة والهدهد والصُّرَد"[3].

ج. نظرية الاستهلاك للطعام في المنظور الإسلامي

بادئ ذي بدء يعني الاستهلاك استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية أو شبه ضروري أو كمالي، كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي يتم استخدامها لمرة واحدة ولا يتم استخدامها بشكل متكرر، ويمكن أن يشمل الاستهلاك استهلاك السلع التي تستمر في الاستخدام لأكثر من مرة واحدة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة، ويطلق على هذه السلع بالسلع الاستهلاكية المعمرة[4].

وهنا يجب التنويه على التفرق بين الاستهلاك والانفاق، فالاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات، بينما الانفاق فيقصد به المبلغ النقدي الذي يخرج من

---

1 بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، *الديباج في توضيح المنهاج*، تحقيق: عثمان غزال (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)، ج2، 391، 392.

2 ظفر أحمد العثماني التهانوي، *إعلاء السنن*، تحقيق محمد العزازي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2017م)، ج17، 202.

3 محمد الخطابي البستي، *عالم السنن شرح سنن أبي داود* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م) ج4، 146.

4 فليح حسن خالف، *الاقتصاد الكلي* (عمان الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2007م)، 142.

الذمة بقصد إشباع الحاجات، والذي يدقق في هذين التعريفين يجد أن الاستهلاك إنما يعتمد على ذوق المستهلك وسلوكه وطبيعة المفاضلة بين السلع المتوفرة لغرض إشباع حاجاته، أما الإنفاق فهو مجموع الأموال التي تصرف على هذه السلع بعد أن يحدد المستهلك اختياره، ويطلق على أي مبالغ على الذمة مثل الزكاة وغيرها فهو أقرب للتوزيع منه إلى الاستهلاك[1].

أما المقصود بسلوك المستهلك فهو ذلك التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث عن شراء أو استخدام السلع أو الخدمات، أو الأفكار أو الخبرات، التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجاته، وحسب إمكانياته الشرائية المتاحة له[2]. وعرف سلوك المستهلك كذلك بأنه: "جميع الأفعال والتصرفات المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها الأفراد في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة معينة من مكان معين وفي وقت محدد[3]. فيما يعرف الصميدعي سلوك المستهلك بأنه": سلوك إنساني يتأثر بمجمل العوامل والضغوط التي تؤثر على الفرد سواء كانت هذه العوامل اقتصادية، أو اجتماعية، أو نفسية، ويعبر عنه بعملية التنبؤ، وهي عملية بالغة التعقيد بسبب تداخل هذه العوامل وتشابكها"[4].

تعتمد النظرية الاقتصادية في أشكالها الغربية المختلفة بشكل أساسي على الأسس المادية الفردية، ولهذا فهي لا تعالج جميع القضايا المتعلقة بالمجتمع، لأنها تقود الفرد إلى طريق مسدود، حيث يصبح مستسلماً لإعلانات المستهلكين، وبالتالي يعيش في دوامة من الحاجات الاستهلاكية، وفي قلق بسبب عدم قدرته على التعامل مع هذه الدوامة، وليس لديه مخرج من الخلاص، لأنه من المستحيل عليه تحقيق الاستقرار النفسي[5].

وحتى لا ندخل في مقارنات موسعة بين نظرية الاستهلاك الغربي أو الاشتراكي وبين النظرية الإسلامية في جانب الأطعمة بالذات، وهو ما ينطبق على كل أوجه وأنواع الاستهلاك

---

1 عبد الستار إبراهيم الهيتي، *الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الاسلامي* (عمان الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2005م)، 26.

2 نورة سليماني، *محاضرات في مقياس سلوك المستهلك* (الجزائر: جامعة الجزائر، 2017م)، 55.

3 محمد صالح المؤذن، *مبادئ التسويق* (عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م)، 235.
محمد إبراهيم عبيدات، *سلوك المستهلك مدخل استراتيجي* (عمان الأردن: دار وائل للنشر، 2004م)، 13.

5 عبد العزيز فهمي هيكل، *مدْخل إلى الاقتصاد الإسلامي* (القاهرة: دار النهضة العربية، 1403هـ)، 28.

للسلع والخدمات، يكون من المفيد تمييز وتوضيح النظرية الإسلامية الاستهلاكية، وهذا مقصد البحث وهدفه، فهي تقوم على مبادئ وعناصر أساسية استخلصها الباحث من نصوص القرآن والسنة واجتهاد العلماء، وفق مقاصد الدين وأهدافه الكبرى ووفق حركة ونواميس المنطق المتفق مع هذا المنهج الإسلامي الفريد الذي يتميز بالجمع بين العقل والنقل في تناغم لا وجود له في التشريعات البشرية الأخرى.

1. استهلاك الطعام المباح والبعد عن المحرمات

جاء أمر الله لنا بأن نتناول الطعام المباح وأن نبتعد عن الطعام المحرم قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)[1]، وقال تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ)[2]. وقال تعالى: (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[3]فقد خاطب الله عز وجل جميع البشر بأن يأكلوا مما أحله الله من الطيبات، حال كون الطعام مستطاباً في نفسه، غير ضار بالأبدان والعقول.

هذا هو المبدأ الأول في نظرية استهلاك الطعام في الإسلام، الاستهلاك في المفهوم الإسلامي هو مجموع السلوكيات التي تشكل سلة من السلع والخدمات من الطيبات الموجهة لتلبية الاحتياجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع، والتي يتم تحديد طبيعتها وأولوياتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية، بهدف الاستمتاع بها والاستعانة بها في طاعة الله تعالى[4].

---

1 القرآن : البقرة، 168.
2 القرآن : الأنعام، 119.
3 القرآن : الأنعام، 145.
4 يوسف الزامل، *النظرّية الاقتصادية الإسلامية، اتّجاه تحليلي* (المملكة العربية السعودية: علم الكتب، 1417هـ)، 25.

إذا نفهم من ذلك بأن الاستهلاك في الأطعمة حسب المبدأ الأول أن يكون من المباح، وبقصد طاعة الله سبحانه وتعالى، حيث إن الغاية التي خلق الله من أجلها البشر هي طاعته وعبادته وكفل لهم طعامهم، قال عز وجل: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (56) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ)[1] وحسب القاعدة الأصولية ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فقد قرر الأصوليون أن ما لا يتم الواجب إلا بفعله ففعله واجب، ومن ذلك تناول الأغذية، فإن حفظ النفس واجب، ومن ثَمَّ يكون الأكل واجبًا لأداء هذا الواجب، رغم أنه من جنس المباحات في الأصل.

2. استهلاك الطعام من المباحات قد يكون من الطاعات

في التصور القرآني استهلاك الطعام من قبل المستهلك المسلم في أساسه من المباحات وقد تنقلب إلى أحد أنواع العبادات، إذا قصد به وجه الله تعالى، وهو طاعة من الطاعات إذا استهلك المستهلك الطيبات من الرزق، واجتنب الخبائث، وكان المقصد من استهلاكه أن نتقوى لكي نتمكن من عبادة الله، وعمارة الأرض، وتحقيق الخلافة التي أمرنا الخالق بها، فالمستهلك المسلم يتوجه بالنية في أنشطته الاستهلاكية، فتتحول إلى طاعات يثاب عليها، إذا ابتغى بها وجه الله، وقصد من وراء استهلاكها الحفاظ على جسمه وصحته، والتقوي بها على عبادة الله، وتعمير الأرض ونشر قيم الإسلام ومثله العليا وأولها رسالة التوحيد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: إِذَا أَنْفَقَ المسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً[2]. ويقول صلى الله عليه وسلم: من أَكَلَ طَعامًا فقال: الحمدُ للهِ الذي أطعَمَني هذا الطَّعامَ ورَزَقَنيه من غيرِ حولٍ مِنِّي ولا قوةٍ، غُفِرَ له ما تقَدَّمَ مِن ذَنْبِه[3].

وبالتالي فالاستهلاك في الإسلام ليس غاية في حد ذاته بل هو من أجل هدف أسمى وهذا جوهر الاختلاف بين المفهوم الوضعي الغربي والمفهوم الإسلامي، ولذلك ذم المولى عز وجل فريق من البشر الذين يكون هدفهم في هذه الحياة هو الأكل والشرب دون التماس الغاية من

---

1 القرآن : الذاريات، 56-57.
2 البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج7، 62.
3 محمد شمس الحق العظيم آبادي، *عون المعبود* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2017م)، ج11، 226.

وجودهم أو حتى من وجود نعمة الطعام، وخير ما يمكن الاستشهاد به في هذا المعنى قوله تعالى: (الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ)[1]. يقول عبد الرحمن السعدي (ت1376هـ) في تفسير هذه الآية: "حيث أنهم وكلوا إلى أنفسهم، فلم يتصفوا بصفات المروءة، ولا الصفات الإنسانية، بل نزلوا عنها دركات، وصاروا كالأنعام التي لا عقل لها ولا فضل، بل جل همهم ومقصدهم التمتع بلذات الدنيا وشهواتها، فترى حركاتهم الظاهرة والباطنة دائرة حولها، غير متعدية لها إلى ما فيه الخير والسعادة، ولهذا كانت النار مثوى لهم"[2].

3. الجمع بين تحقيق المنفعة البشرية وبين التقيد بالقيم والآداب الإسلامية

إن من أهم ملامح ومبادئ نظرية الاستهلاك في الإسلام ما يندرج تحت هذا المبدأ الثالث، فالإسلام ينظر للطعام والشراب على أنه من الحاجات الضرورية للإنسان بمنطق الغريزة البشرية، فالطفل أول ما يأتي لهذه الحياة يتلمس مباشرة الطريق إلى صدر أمه ليتغذى على الحليب، وهذه من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وسلوك البشر يعتمد على السعي للطعام والشراب بناء على نداء البشرية، لكن ذلك في المنظور الإسلامي يعتبر ناقصاً إن لم يكن له مقابل في كفة الميزان الأخرى بالتقيد بالقيم الأخلاقية والإسلامية وآداب الإسلام في تناول الطعام والشراب، حيث أوجد الإسلام عبر تشريعاته وكما سبق ذكرها في الفصل الأول عدة ضوابط وقواعد في الأطعمة وخصص فقهاؤنا أبواباً في كتبهم لتناول هذه القيم والآداب.

وهي تتميز بكونها قيم ثابتة لا تتغير بتغير الأزمان والمجتمعات لأنها قائمة على الفطرة أولاً ثم على القيم الأخلاقية وهي تختلف عن تلك الأحكام المتعلقة بالمحرمات من الأطعمة التي تتناول جنس المحرم، والتي يشير لها المبدأ الأول، فهذا المبدأ يتعلق بما يصاحب استهلاك الطعام المباح من آداب وأخلاق وهي مستمدة من نصوص القرآن الكريم وصحيح السنة، وأول هذه القيم عدم الاسراف في الطعام قال سبحانه: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا)[3] وقد وصف عباده الصالحين: (الَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ

1 القرآن : محمد، 13.
2 السعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان تفسير السعدي*، مرجع سابق، ج7، 1656.
3 القرآن: الإسراء، 29.

يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)[1] قال ابن كثير رحمه الله (ت774هـ): أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم، فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهليهم، فيقصرون في حقهم، فلا يكفونهم، بل عدلاً خياراً، وخير الأمور أوسطها، ولقد حث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فقال: (من فقه الرجل قصده في معيشته)[2].

ولقد بينت كتب الشريعة من أحاديث وشمائل وسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وكتب الفقه جملة من الآداب المتعلقة بالطعام منها عدم الأكل إلا على جوع، والنهي من إدخال الطعام على الطعام، والتسمية قبل الأكل والحمد بعده، وكذلك الأكل باليمنى والنهي عن النفخ في الطعام، وكذلك النهي عن الأكل من أمام الشخص أي يأكل مما يليه، ولا يأكل متكئاً، ويكثر من الأطعمة التي فيها الفوائد والتي وردت بها أحاديث تشير لفوائدها، وكل هذه الآداب موجودة بأدلتها في الكتب التي سبق الإشارة إليها.

ومن ذلك التوسط في تناول الأطعمة. قال لقمان لابنه يابني إذا امتلاءت المعدة نامت الفكرة، وخرست الحكمة، وقعدت الأعضاء عن العبادة، وقال بعض الحكماء من كثر أكله كثر شربه، ومن كثر شربه كثر نومه، ومن كثر نومه كثر لحمه، ومن كثر لحمه قسا قلبه، ومن قسا قلبه غرق في الآثام، وكما قال صلى الله عليه وسلم أصل كل داء البردة أي البطنة، وسميت بردة لأنها تبرد المعدة عن هضم الطعام، فيتولد من ذلك الأمراض، ومن العلماء من فسر البردة بإدخال الطعام على الطعام[3].

4. مراعاة التدرج في تناول الطعام حسب مقاصد الشريعة

لقد ربط السادة العلماء بين الحاجات الأساسية ومنها الحاجة للطعام وبين مقاصد الشريعة الإسلامية الضروريات والحاجات والتحسينات، فالحاجة شعور داخلي بالافتقار إلى شيء وقد يكون هذا الشيء ضرورياً أو حاجياً أو تحسينياً. وهنا لابد أن نشير بأن الطعام من

---

1 القرآن: الفرقان، 67.
2 ابن كثير، *تفسير القرآن العظيم*، مرجع سابق، 124.
3 شهاب الدين أحمد الأقفهسي، *آداب الأكل*، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري، و أبو هاجر زغلول (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م)، 25.

الحاجات الضرورية في أساسها جاءت لحفظ النفس في الأساس ثم لحفظ العقل ولحفظ الدين، وبالتالي من المبادئ التي يمكن استخلاصها في هذه الجزيئة هو أن الإسلام يرشد المستهلك للطعام أن يكون متدرجاً بالأخذ بالضروري من الطعام ثم الحاجي منه ثم التحسيني فليس من مقاصد الشريعة أن يبدأ بالحاجي ويهمل الضروري، فكما يقول علماء الشريعة أن الحاجي مكمل للضروري والتحسيني مكمل للحاجي، ويمكن توضيح هذا المبدأ كما يلي :

1. **حاجات ضرورية:** وكما قال الشاطبي وهي التي لابدّ منها في قيام مصالح الدّين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدّنيا على الاستقامة، ففي العادات نجد أنها راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود كتناول المأكولات والمشروبات[1] ويمثل لها الباحث بأن يأخذ المستهلك المسلم ما يحتاجه من طعام وشراب لحد الكفاية قال عز وجل :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ)[2]. وهذا ما نفهمه من حديثه صلى الله عليه وسلم: "بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلاَتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ"[3].
2. **حاجات حاجية:** وهي التي يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق، المؤدّي في الغالب إلى الحرج والمشقة، اللاّحقة بفوت مطلوب، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة وهي جارية في العادات كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات مما هو حلال مطعماً ومشرباً[4]، وهي الدائرة من الأطعمة التي يمكن للمستهلك المسلم أن يتوسع فيها، قال تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[5].
3. **حاجات تحسينية:** ومعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنُّب الأحوال المدنّسات التيّ تأنفها العقول الراجحات ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق، وهي في

---

1 إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م)، ج1، 221.
2 القرآن: البقرة، 172.
3 أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم .
4 الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة*، مرجع سابق، ج1، 222.
5 القرآن: الأعراف، 32.

العادات كآداب الأكل والشرب ومجانبة المأكل النجسات والمشارب المستخبثات والإسراف والاقتار في المتناولات[1]. وهي الأطعمة والأشربة التي يمكن للمسلم أن يتناولها بعد أن يحقق الضروري والحاجي له ولأفراد أسرته أي من يعول ولا ينس شكر الله عليها وأداء حق الزكاة فيها، ويدخل فيها إقامة الولائم والتوسعة على الفقراء وإدخال السرور عليهم في مناسبات والتجمل بأنواع المأكولات فيها. يقول يوسف القرضاوي في هذا المعنى: فلا حرج على المؤمن في الاستمتاع بها وانتفاء أطيبها الذي تشتهيه نفسه كما ذكر الله تعالى عن الفتية المؤمنة من أصحاب الكهف أنهم قالوا: (فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ)[2]، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعجبه لحم الذراع ويحب الحلوى ويستعذب له الماء[3].

وهنا لابد من مراعاة لهذه الأولويات في هذه الحاجات، فالمستهلك المسلم يأخذ في اعتباره احتياجاته من اللوازم الخمس، حيث تمثل لوازم الدين المرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية لوازم حفظ النفس، ثم لوازم حفظ العقل، ثم حفظ النسل، وأخيراً حفظ المال، ولا يعني ذلك الاستغناء عن أي منهم، فالكل مطلوب، ولكن أهميتها متفاوتة تبعا لدورها في تحقيق طاعة الله وعمارة الأرض، وإن المستهلك مطالب بالبدء بالضروريات والإكثار منها بما يحقق له الكفاية منها، قبل الإكثار من الحاجيات وتحقيق الكفاية منها، ويلي ذلك تحقيق الحد الأنسب من الكماليات، إذ أنه لا يمكن الاقتصار على الضروريات فقط، قبل الانتقال للحاجيات، ثم استكمال الحاجيات قبل الانتقال إلى التحسينيات، لعدم إمكانية الفصل التام بين سلع كل قسم، وللتداخل الشديد بين هذه المراتب الثلاث.

---

1 الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة*، مرجع سابق، ج1، 224.
2 القرآن: الكهف، 19.
3 يوسف عبد الله القرضاوي، *دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي* (القاهرة: مكتبة وهبة، 1995م)، 67.

الفصل الثاني: الأسباب التي دعت للتحريم في الأطعمة وقواعدها الشرعية

أ. أسباب التحريم في الأطعمة

هناك عدة أسباب يمكن القول بأنها تفسر الحكمة من تحريم بعض الأطعمة دون غيرها في الشريعة الإسلامية مع الاعتقاد بأن مسألة التحريم والتحليل من حق الله سبحانه وتعالى وهو الأعلم بمصلحة عباده وتضل الحكمة قاصرة في حقنا؛ ولكن العلماء فسروا وعللوا التحريم بعدة أسباب وهي تتفق مع الشريعة والعقل ولا تخالفهما، ومن بين الأسباب الدالة على حكمته سبحانه في التحريم لبعض الأطعمة والأغذية ما يلي :

1. بسبب النجاسة فيها

النجاسة عند علماء الشريعة هي عين مستقذرة شرعاً، وقال النووي (ت676هـ): "والنجاسة هي البول والقيء والمذي والودي ومني غير الأدمي والدم والقيح وماء القروح والعلقة والخمر والنبيذ والكلب والخنزير وما ولد منهما وما تولد من أحدهما ولبن ما لا يؤكل غير الآدمي... وما تنجس بذلك"، قال المتولي: النجاسة في اصطلاح الفقهاء: كل عين حرم تناولها على الإطلاق، مع إمكان التناول لحرمتها[1] وعرفت بأنها: كل عين جامدة، يابسة أو رطبة أو مائعة، يمنع منها الشرع بلا ضرورة، لا لأذى فيها طبعاً، ولا لحق الله أو غيره شرعاً[2]. وغالب المحرمات في الشريعة من الأطعمة والأشربة هي في ذاتها من جنس النجس فالدم المسفوح باتفاق العلماء هو نجس، وكذلك الخمر ولحم الخنزير وغيرها، ويدخل في ذلك ما تنجس من الطعام بعد أن طرأ عليه دخول النجاسة فيه كالماء المختلط بالخمر أو السمن الذي مات في الفأر وقد أمر الشرع بإزالة النجاسة عن ظاهر البدن، قال تعالى: (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ)[3].

---

1 محيي الدين أبي زكريا يحيى النووي، *المجموع شرح المهذب* (مجهول مكان النشر: دار الفكر، مجهول السنة) ج2، 546.

2 أبو عمر دُبْيَانِ بن محمد الدُّبْيَانِ، *موسوعة أحكام الطهارة* (الرياض: مكتبة الرشد للتوزيع، 2005م)، ج1، 46.

3 القرآن: المدثر، 4.

فالامتناع عن إدخاله باطن البدن أولى، ولما حرم الله بعض الأطعمة علل ذلك بأنها نجسة فقال: (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ)[1].

2. بسبب الضرر منها

الضرر في عرف الشريعة كما جاء في فتح المبين لشرح الأربعين: الضرر خلاف النفع[2] والشريعة مبنية على عدم الضرر فالقاعدة الفقهية تقول لا ضرر ولا ضرار وهي مشتقة من حكمة الشريعة الإسلامية ومن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار[3]، وإن كان أغلب الفقهاء قد ربطوا الضرر في هذا الحديث بتعديه إلى الأخرين لا على النفس، ومن الأمثلة على علة التحريم بسبب الضرر تحريم أكل الميتة لما في ذلك ضرر أكيد قد أقره الأطباء على صحة الإنسان لأنها تحتوي بالتأكيد على فيروسات وجراثيم لحقت بها بعد موتها، وتحريم الحيوانات المستقذرة كالخفاش وهو ما ثبت ضرره في هذا العام 2020 كما سبق الإشارة إليه، كذلك تحريم أكل لحم الجنزير لضرره كما أثبت الأطباء ذلك، وتسببه في عدة أمراض، وكذلك الضرر من شرب الخمر وهو ما أكدته دراسات طبية مختلفة. قال محمد الطاهر بن عاشور: "فالطيِّب ما لا ضرَر فيه ولا وخامة ولا قذارة، وهو المباح والحلال، والخبيث ما أضر أو كان وخيم العاقبة أو مستقذراً لا يقبله العقلاء، وهو الحرام من المأكولات"[4].

---

1 القرآن: الأنعام، 145.

2 أحمد بن حجر الهيتمي، *الفتح المبين بشرح الأربعين* (جدة: دار المنهاج، 2008م)، 515.

3 أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر والحاكم، ورواه أحمد برجال ثقات، وابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة بن الصامت، وأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من وجه آخر أقوى منه، وقال النووي: حديث حسن وله طرق يقوي بعضها بعضا، وقال العلائي: له شواهد وطرق يرتقي بمجموعها إلى درجة الصحة . وذكر أبو الفتوح الطائي في الأربعين له أن الفقه يدور على خمسة أحاديث هذا إحداها. محمد بن عبد الباقي الزرقاني، *شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك* (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2003م)،ج1، 67..

4 محمد الطاهر بن عاشور، *مقاصد الشريعة الإسلامية*، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة (الدوحة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004م) ج2، 185.

3. بسبب تغييبها العقل

العقل مناط التكليف والحفاظ عليه واجب وهو من مقاصد الشريعة الضرورية، قال العلماء –كما في كتاب مجموع الفتاوى لابن تيمية–: وكل ما يغيب العقل فإنه حرام وإن لم تحصل به نشوة ولا طرب، فإن تغيب العقل حرام بإجماع المسلمين[1] وربما يدخل هذا السبب في النقطة السابقة ولكنه أكثر تخصيصاً من سبب الضرر فمع الضرر الذي يلحق بالبدن نجد أن بعض المحرمات ضررها متعدٍ إلى فقدان العقل وتغييبه أثناء اقترافها، وعلة الحرمة أن العقل مناط التكليف وبه تحصل عبادة الحق عز وجل، ولذا كان سبب تحريم المولى الخمر في البداية بسبب التدرج في تحريمها بوجود على الإسكار وهو تغييب العقل والحواس الذي يمنع من أداء التكاليف، قال تعالى: (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ)[2].

4. بسبب مخالفتها للفطرة

الفطرة هي الخلقة التي خلق الله عباده عليها وجعلهم مفطورين عليها وعلى محبة الخير وإيثاره وكراهية الشر ودفعه، وفطرهم حنفاء مستعدين لقبول الخير والإخلاص لله والتقرب إليه[3] ومما يستوقفني في هذا الموضوع هذا الحديث الشريف: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِإِيلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ، وَلَوْ أَخَذْتَ الخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ"[4] فالمحرمات من الأطعمة تنافي الفطرة السليمة للأدمي عموماً فضلاً عن كونه مسلم موحد وهي كلها من المستقذرات التي تستقذرها الطباع السليمة، ومثال على هذا أكل الميتة وأكل ذوات السموم كالثعابين، وكذلك أكل البرمائيات كالضفادع والخفافيش وهي من الأمور التي يتجنبها بعض العقلاء من غير المسلمين فكيف بالمسلمين؛ لأنها مخالفة للفطرة البشرية وهي مستقذرة في ذاتها ومن الخبائث، وعموماً

---

1 تقي الدين أحمد بن تيمية، *مجموع الفتاوى لابن تيمية* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011م)، ج12.
2 القرآن: النساء، 43.
3 عبد الرحمن بن ناصر السعدي، *بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار*، تحقيق: عبد الكريم بن رسمي (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2002م)، 59.
4 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج7، 104.

المحرمات تخرج من جنس الطيبات لتدخل في جنس الخبائث قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ)[1].

ب. القواعد والضوابط الفقهية وتطبيقاتها على الأطعمة

1. القواعد الفقهية الكبرى

العلاقة قوية بين القواعد الفقهية وبين الأطعمة وأحكامها الفقهية في الإسلام وفق القواعد الكبرى في الشريعة، والقاعدة لغة "هي الأساس، وجمعها قواعد أي أسس، وأصلها مأخوذ من القعود وهو الجلوس"[2] والقواعد أيضاً جمع قاعد وهي المرأة المسنة لكونها ذات قعود قال تعالى: (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا)[3] وكذلك قواعد البيت وفي التنزيل الحكيم قوله تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)[4]. أما القاعدة اصطلاحا هي :""أصل فقهي كلي يتضمن أحكاماً تشريعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه"[5]. وفيما يلي أهم القواعد والضوابط الفقهية وتطبيقاتها على الأطعمة:

2. الأمور بمقاصدها

يقصد الفقهاء بهذه القاعدة أن صحة الحكم على عمل من الأعمال أو فعل أو أي تصرف معين مرتبط بنية فاعله، بمعنى أن النيات هي الفاصلة بين ما يصح منها وما لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"[6] وفي جانب الطعام نجد إن توفر النية تجعله يتحول من جانب المباح إلى جانب العمل الذي يبتغى به رضا الله وطاعته، وقد تقدم في البحث أمر الذبح الحلال. فالمسلم إذا ذَبَحَ لغير الله لم يجز ذبحه، وعد من الطعام الحرام إذا قصد به غير الله، كما أن الذي مَيَّزَ بين العادة والعبادة هو النيّة،

---

1 القرآن: المائدة، 4.
2 محمد بن أبي بكر الرازي، *مختار الصحاح* (القاهرة: دار النهضة، 2000م)، 544.
3 القرآن: النور، 60.
4 القرآن: البقرة، 127.
5 علي أحمد الندوي، *موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي* (مجهول مكان النشر: دار عالم المعرفة، 1999م)، 45.
6 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج1، 6. وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة بقوله قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية.

فبعض المباحات قد يدخل فيها شيءٌ حسنًا فينقلب إلى عبادة كما في الحديث الذي رواه مسلم: "إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ، إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى اللُّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ"[1].

قال النووي (ت676هـ) أنه إذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالى حصل له الأجر بذلك، فغير هذه الحالة أولى بحصوله الأجر إذا أراد وجه الله تعالى ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شئياً أصله على الإباحة، وقصد به وجه الله يثاب عليه وذلك كالأكل بنية التقوى على طاعة الله تعالى[2]. ومن الأمور المرتبطة بالنية ولها علاقة بالطعام الحلال النية في الذبح التي هي شرط لصحة الذبيحة يُشتَرَطُ أن يَنويَ المذَكِّي الذَّكاةَ عند الذَّبحِ، وهو مَذهَبُ الجُمْهور من الحَنَفيَّةِ والمالِكيَّةِ والحَنابِلةِ ووجه الدلالة قوله تعالى: (فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ)[3] والنية تسبق الذكر لا محالة، وكذلك قوله تعالى: (فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا)[4].

كذلك نجد في الشريعة الحث على ملازمة تناول الطعام الحلال وقرنه بالعمل الصالح وبالشكر وهو خلق الأنبياء عليهم السلام وعليه خلق وسلوك المؤمنين قال عز وجل: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)[5] وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ)[6]. قال السعدي في تفسيره (ت1376هـ): هذا أمر منه تعالى لرسله بأكل الطيبات، التي هي الرزق الطيب الحلال، وشكر الله، بالعمل الصالح، الذي به يصلح القلب والبدن، والدنيا والآخرة، ويخبرهم أنه بما يعملون عليم، فكل عمل عملوه، وكل سعي اكتسبوه، فإن الله يعلمه، وسيجازيهم عليه أتم الجزاء وأفضله، فدل هذا على أن الرسل كلهم متفقون على إباحة الطيبات من المآكل، وتحريم الخبائث منها، وأنهم متفقون على

---

1 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج3، 1250.
2 محيي الدين أبي زكريا يحيى النووي، *صحيح مسلم بشرح النووي*، كتاب الإيمان، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار الكتب العلمية،2017م)، ج6، 65.
3 القرآن: الأنعام، 118.
4 القرآن: الكهف، 110.
5 القرآن: المؤمنون، 51.
6 القرآن: البقرة، 172.

كل عمل صالح وإن تنوعت بعض أجناس المأمورات، واختلفت بها الشرائع، فإنها كلها عمل صالح، ولكن تتفاوت بتفاوت الأزمنة[1]. وهذا هو الحلال بالكسب فهناك حرام وحرمته ليست بسبب من أسباب التحريم السالف ذكرها وإنما بسبب على أن كسب الطعام كاثمن طريق غير مشروع كما في الحديث وجاء في بعضه: ومَطْعَمُهُ حَرامٌ، ومَشْرَبُهُ حَرامٌ، ومَلْبَسُهُ حَرامٌ، وغُذِيَ بالحَرامِ، فأنَّى يُسْتَجابُ لذلكَ[2]. وكذلك الأذكار المصاحبة للأكل من تسمية وحمد وكل هذا يثاب المسلم عليه إذا أخلص النية وقصد بذلك مرضاة وشكر مولاه، قال صلى الله عليه وسلم: "من أكَلَ طَعامًا فقال: الحمدُ للهِ الذي أطعَمَني هذا الطَّعامَ ورَزَقَنيه من غيرِ حولٍ مِنِّي ولا قوةٍ، غُفِرَ له ما تقَدَّمَ مِن ذَنْبِه، ومَن لَبِسَ ثوبًا فقال: الحمدُ لله الذي كساني هذا ورَزَقَنيه من غيرِ حَولٍ مِنِّي ولا قوةٍ، غُفِرَ له ما تقَدَّمَ مِن ذَنبِه وما تأخَّر"[3].

3. الضرر يزال

وأصل هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"[4]، والضرر فعل واحد، والضرار فعل اثنين، فالأول إلحاق مفسدة بالغير مطلقاَ، والثاني إلحاقها به على وجه المقابلة، أي كل منهما يقصد ضرر صاحبه بغير جهة الاعتداء بالمثل، وفيه تحريم جميع أنواع الضرر إلا بدليل لأن النكرة في سياق النفي تعم[5]. وارتباط هذه القاعدة بالمحرمات من الأطعمة والأشربة مشهور جداً وثابت بالعلم الحديث. فأكل الميتة فيه ضرر بالجسم لاشتمالها على مكروبات الأمراض التي مات الحيوان بها ولم تخرج مع الدم أثناء الذبح الشرعي، وأيضاً انحباس الدم داخل جسم الحيوان الميت الذي لم يستنزف دمه عن طريق التذكية الشرعية يساعد على تراكم مواد كيمائية ضارة مثل البولينا وغيرها، وكذلك الأمر في الخنزير فقد أثبت العلم ما في أكل لحمه من أضرار على صحة الإنسان وأنه الحيوان الوحيد تقريباً الذي يصاب بجرثومة

---

1 عبد الرحمن بن ناصر السعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق (الرياض: مؤسسة الرسالة، 2000م)، 553

2 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج2، 703.

3 آبادي، *عون المعبود*، مرجع سابق، ج11، 226.

4 سبق تخريجه.

5 محمد بن عبد الباقي الزرقاني، *شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك*، مرجع سابق، ج1، 67.

تسمى تريكينة أو تركينا ومن المعلوم ما فيه من أمراض ونقله لها، مثل الحمى المتموجة والدودة الكبدية والدودة الشريطية وأنفلونزا الخنازير وغيرها[1].

فمنهاج الإسلام فيما يحل ويحرم في جانب الأطعمة هو أن كل ظاهر لا مضرة فيه من الحبوب والثمار والحيوان فهو حلال وكل نجس كالميتة والدم أو متنجس وكل ما فيه مضرة كالسموم وغيرها فهو حرام، وهذا المنهاج توضحه آيات عديدة من القرآن وكذلك ما ورد في عدة أحاديث شريفة، من ذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)[2] أي مستطاباً في نفسه غير ضار للأبدان ولا للعقول إذ كل ما أحله الله من المأكل والمشرب يحمل تلك الصفة فهو طيب نافع في البدن والدين، ومما يدل على اعتبار انتفاء وصف الضرر في المطعوم قوله تعالى: (وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلى التَّهْلُكَةِ)[3] وقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ)[4] فهذه الآيات تدل على أن كل خبيث أو مضر يحرم تناوله واستعماله وكل طيب نافع فهو مباح، وهذا هو منهج الإسلام في الحلال والحرام من الأطعمة منهج يدور على جلب المنفعة ودفع المفسدة تشريع من حكيم حميد عليم بكل شيء وهو صالح لكل زمان ومكان ولجميع طوائف البشر[5]. وكذلك الضرر البالغ والأكيد من شرب الخمر وتأثيره على صحة الإنسان وقواه العقلية والنفسية وتوازنه وحتى على علاقته الاجتماعية، فمنذ أن ظهرت الخمر من آلاف السنين، وشرها أكبر من خيرها، وأضرار الخمر أكبر من منافعها قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا)[6]. وكل مادة يكون ضررها أكثر من نفعها تكون محرمة تحريماً

---

1 عادل عبد القادر حميدة، *موسوعة الأطعمة في الإسلام وأحكامها بين العلم والإيمان*، بتصرف، مرجع سابق، 32-44.
2 القرآن: البقرة، 168.
3 القرآن: البقرة، 195.
4 القرآن: النساء، 29.
5 صالح بن فوزان الفوزان، *الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح* (الرياض: مكتبة المعارف، 1988م)، 28.
6 القرآن: البقرة، 219.

باتاً لا يقبل الاجتهاد والتأويل لأنه لا مساغ للاجتهاد في مورد النص الخاص وضرر الخمر من الأمور البديهية التي يكون النقاش فيها من باب الجدل والتأويل اللامعقول[1].

ولا يقتصر ضرر المحرمات من الأطعمة على البدن فهو متعدٍ إلى النفس وهذا الإمام الدهلوي (ت1176هـ) -كما نقل عنه مصطفى حلمي في كتابه الأخلاق- حذر من تناول الأطعمة والأشربة المحرمة لصلتها الوثيقة بالخلق قال: "اعلم أنه لما كانت سعادة الإنسان في الأخلاق الأربعة أي الطهارة والإخبات والسماحة والعدالة، وشقاوته في أضدادها أوجب حفظ الصحة النفسانية وطرد المرض النفساني أن يفحص عن أسباب غير مزاجه إلى إحدى الوجهتين فمنها أفعال تتلبس بها النفس، ومنها أمور تولد في النفس هيئات دنية توجب مشابهة الشياطين والابتعاد من الملائكة وتحقق أضداد الأخلاق الصالحة، فإن ما يتناوله الإنسان يؤثر في بدنه ويتحول إلى مشابهة الحيوان المأكول فيحل على الأخلاق المضادة للإخلاف المطلوبة من الإنسان"[2].

4. اليقين لا يرفع بالشك

ومعناها: إبقاء الحكم على ما كان عليه حتى يقوم الدليل على تقييده أو انتفائه، فالحال القائم يقين مبني على دليل، والحال المطلوب الانتقال إليه يحتاج إلى دليل أقوى ويتفرع من هذه القاعدة قواعد فرعية منها: الأصل بقاء ما كان على ما كان، الأصل براء الذمة، والأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم الدليل على التحريم، الأصل في جميع المأكولات والمطعومات أنها مباحة، فلا يحرم منها إلا ما دلّ الدليل على تحريمه، فالحيوانات والجمادات أكثر من أن تحصى، لكن الأصل فيه الإباحة، لقوله تعالى: (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ)[3] "فجميع ما يمكن أكله مباح إلا ما يستثنى، وهذا فرع لأصل كبير، وهو أن الأصل في الأشياء الإباحة حسب رأي الجمهور.

---

1 صباح طه بشير السامرائي، *الحكمة عند الأصوليين* (رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، العراق، 2007م)، 260.

2 مصطفى حلمي، *الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م)، 204.

3 القرآن: الأنعام، 145.

وللفقهاء آراء حول قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة فمنهم من أيدها ومنهم من قال الأصل الحرمة كما ذهب لذلك الحنفية، ومنهم من قصرها على المسلم كما قال بذلك ابن تيمية (ت728هـ) وما يراه الباحث هو تأييد الرأي الذي يقول أن الأصل في الأشياء الإباحة، ويدل على ذلك أدلة تفصيلية كثيرة، منها: قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالًا طَيِّبًا وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)[1] وقوله تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ)[2] وقوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ)[3].

عليه يمكن القول بأن كل طعام معروف سابقًا، أو مكتشف حديثًا، فإنه لا يحرم إلا لوجود دليل أو علّة شرعية، ولذا نرى أن الخالق عز وجل وبخ وعنف من ترك الطعام مما ذكر اسم الله عليه، فلو لم تكن الأشياء مطلقة مباحة لم يلحقهم ذم ولا توبيخ، وإذا لو كان حكمها مجهولاً أو كانت مضرة لم يكن كذلك، فتوبيخهم على ترك الأكل مما ذكر اسمه تعالى عليه هو دليل على أن الأصل هو الإباحة، إذ لوكان الأصل التحريم لكانوا مصيبين في ترك الأكل من ذلك، وبالتالي فلا يلامون على فعلهم[4]. يقول صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ أَعْظَمَ المسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ"[5] فالنبي صلى الله عليه وسلم ربط التحريم بالمسألة ومقتضاه أنَّه كان مباحاً قبل ذلك، وعدم التوسع في التحريم.

5. المشقة تجلب التيسير

المراد بالتيسير التسهيل أن تكون الأعمال الشرعية في مقدور المسلم واستطاعته والمراد بالحرج الضيق، ولقد اتسمت الشريعة الإسلامية بالمرونة بما يحقق التيسير ورفع المشقة عن الناس، والضرورة ترتبط بالغذاء من ناحيتين من ناحية الجوع ومن ناحية الدواء وذكر المولى

---

1 القرآن: البقرة، 168.
2 القرآن: الأعراف، 32.
3 القرآن: الأنعام، 119.
4 صالح بن فوزان الفوزان، *الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح*، مرجع سابق، 15.
5 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج9، 95. وأخرجه مسلم في الفضائل باب توقيره صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله.

ذلك في تحريم الميتة والدم وما بعدها: (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[1] وقال تعالى: (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ)[2]، والضرورة المتفق عليها هي ضرورة الغذاء بأن يعضه الجوع وقد حدده بعض الفقهاء بأن يمر عليه يوم وليلة ولا يجد ما يأكله إلا هذه الأطعمة المحرمة فله أن يتناول منها ما يدفع به الضرورة ويتقي الهلاك، قال الإمام مالك (ت179هـ): حد ذلك الشبع والتزود منها حتى يجد غيرها، وقال غيره: لا يأكل منها إلا ما يمسك الرمق، ولعل هذا هو الظاهر من قوله تعالى: (غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) أي غير باغٍ وطالبٍ للشهوة ولا عادٍ متجاوز حد الضرورة، ضرورة الجوع التي نص عليها القرآن نصاً صريحاً بقوله تعالى: (فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[3]، والمخمصة هي المجاعة[4].

فإن قيل كيف أبيحت هذه المحرمات في حال الضرورة مع ما فيها من الضرر والتغذية الخبيثة، فالجواب أن إباحة هذه المحرمات للمضطر وإن كانت تغذية خبيثة مما كان سبباً في تحريمها إلا أن مصلحة بقاء النفس مقدمة على دفع هذه المفسدة، مع أن ذلك عارض لا يؤثر فيه مع الحاجة الشديدة، فتأثير وصف الخبث في هذه الأشياء منتفٍ في هذه الحالة؛ لأنه غير مستقل بنفسه في المحل المغتذي به، بل هو متولد من القابل والفاعل، فهو حاصل من المغتذي والمغتذي به، ونظيره تأثير السمّ في الجسد هو موقوف على الفاعل والمحل القابل، فتناول هذه الخبائث في حال الاختيار يوجب حصول الأثر المطلوب عدمه، فإذا كان المتناول لها مضطراً فإن ضرورته تمنع قبول الخبث في المغتذي به فلم تحصل تلك المفسدة، لأنها مشروطة بالاختيار الذي به يقبل المحل خبث التغذية، فإذا زال الاختيار زال شرط القبول فلم تحصل المفسدة أصلاً، فإذا اشتدت ضرورته إليها ولم يجد منها بداً فإنها تنفعه ولا يتولد منها ضرر أصلاً، لأن قبول طبيعته لها وفاقته إليها وميله منعه من التضرر بها بخلاف حال الاختيار[5].

---

1 القرآن: الأنعام، 145.
2 القرآن: الأنعام، 119.
3 القرآن: المائدة، 3.
4 القرضاوي، *الحلال والحرام في الإسلام*، مرجع سابق، 49.
5 الفوزان، *الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح*، مرجع سابق، 229-230.

وأما ضرورة الدواء بأن يتوقف برؤ المريض على تناول شيء من هذه المحرمات، نجد الفقهاء لم يتفقوا حولها فمنهم من لم يعتبر التداوي ضرورة قاهرة كالغذاء، ومنهم من اعتبر هذه الضرورة وجعل الدواء كالغذاء فكلاهما لازم للحياة في أصلها أو دوامها، واستدلوا بترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في لبس الحرير للصحابيين عبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام رضي الله عنهما لحكة (جرب) كانت بهما، مع نهيه المعروف عن لبس الحرير ووعيده عليه، وكذا الرخصة في تناول الدواء المشتمل على محرم مشروطة بشروط وهي أن يكون هناك خطر حقيقي على صحة الإنسان، إذا لم يتناول هذا الدواء وألا يوجد دواء غيره من الحلال يقوم مقامه، وأن يصف ذلك طبيب مسلم ثقة في خبرته وفي دينه[1].

6. العادة محكمة، أو العادة معتبرة

العادة: هي ما اعتاده الناس، وجرى عليه العرف بينهم في مكان معين، وزمان معين، لفعل معين، وتحكيم العادة لا يكون إلا إذا انعدم وجود مصدر أقوى منه من ناحية التشريع، حيث لا يوجد نص من قرآن أو من سنة ولا من إجماع، وقد أخذ الفقهاء دليل تحكيم العرف بما أخرجه الامام أحمد (ت241هـ) من قول ابن مسعود: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن). وتسري هذه القاعدة على أحكام الحلال والحرام في الأطعمة من جوانب عديدة منها تحريم أو كراهية المستقذرات منها، هنا نجد أن العرف يختلف باختلاف الأوقات والأماكن، فما استقذره الناس في بلد ما واتفقوا حول استقذاره، قد لا يوافقه رأي قوم آخرون، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد كره أكل لحم الضبّ؛ لأنه لم يكن في أرض قومه، ولو أن بعض الصحابة قد أكلوا الضبّ، كما جاء في صحيح مسلم وهذا يدل على أن بعض الناس قد يعاف شيء ما أو يستقذره، وهذا ليس دليلاً على أنه محرم، وأما ضابط المستخبث المحرم فقد ذهب كثير من العلماء أن ضابطه هو: ما استخبثه عرب أهل الحجاز دون غيرهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، واستدلوا له بقول الله تعالى :وَ(يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ

1 القرضاوي، *الحلال والحرام في الإسلام*، مرجع سابق، 49-50.

عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)[1] قالوا: فهم المخاطبون بهذه الآية وهو من نزل الكتاب عليهم وخوطبوا به وبالسنة فرجع مطلق ألفاظها إلى عرفهم دون غيرهم، واشترط من قالوا بذلك أن يكون العرب من أهل ثروة وخصب لأن المضطر يأكل ما دب ودرج، وأن يكونوا أصحاب طباع سليمة فلا عبرة بأهل البوادي الذين يأكلون دون تمييز[2].

وذهب المالكية ومن وافقهم إلى أن ضابط الخبيث المحرم هو ما حرمه الله مما كان خبيثًا بذاته مما فيه ضرر على الأبدان أو العقول وهو الراجح في هذه المسألة بأن استطابة العرب واستخباثهم وطبائعهم لا عبرة به في تحريم الحيوان وحله، إذا لم يرد دليل شرعي من الأدلة المعتبرة على تحريمه فاستطابعة العرب واسخباثهم وطباعهم ليست دليلاً شرعيا معتبرا من ناحية أن الاستدلال بالآيات على اعتداد العرب هو استدلال محتمل وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ثم لم يرد أن النبي صلى الله عليه وسلم أن حرم شيئا بمجرد عادة الناس، فلم يجعل عيافته للضب تحريماً، ولم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه خص العرب دون غيرهم بمزية الاستطابة للطعام أو الاستخباث[3].

ج. الضوابط الفقهية المتعلقة بالأطعمة

بداية الضابط في اللغة كما يعرفه ابن منظور (ت 711هـ): "هو لزوم الشيء وحبسه، من ضبط يَضبُط ويَضبِط ضبطاً، والضبط أيضاً: حفظ الشيء بالحزم، والرجل ضابط أي حازم"[4]. والضبط بمعنى إحكام الشيء وإتقانه وضبط الكتاب ونحوه أصلح خلله، وللضابط معانٍ أخرى، ولكن أغلب معانيه تندرج تحت الحصر والحبس والقوة، ويتبين عند ذكر المعنى الاصطلاحي للضابط علاقته بالمعنى اللغوي، لأن الضابط يحصر ويحبس الفروع التي تدخل في

---

1 القرآن: الأعراف، 157.

2 أيمن فوزي الكبيسي، *أحكام الأطعمة والأشربة المستوردة من الدول غير الإسلامية* (عمان الأردن :دار المأمون للنشر والتوزيع،2016م)، 53.

3 نايف بن دخيل العنزي، "أثر استطابة العرب واستخباثهم في حل المطعومات وتحريمها: دراسة أصولية فقهية، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية" (العدد 2، المجلد 3، جامعة الحدود الشمالية عرعر المملكة العربية السعودية، 2018م)، 18،19.

4 ابن منظور، *لسان العرب*، مادة ضبط، مرجع سابق، ج9، 13.

إطاره والحفظ الذي هو بمعنى الضبط أيضاً يفيد الحصر والحبس لبقاء المحفوظ في ذاكرة الحافظ[1]. واصطلاحاً: الضابط بمعنى ما انتظم صوراً متشابهة في موضوع واحد غير ملتفت فيها إلى معنى جامع مؤثر أو هو ما يحصر جزئيات أمر معين"[2]. ويمكن تعريفه بأنه: "حكم أغلبي يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية مباشرة"[3].

وبتطبيقاتها على الأطعمة نجد أن الضوابط الخاصة بالأطعمة وكما مر ذكره إن الأصل في الأشياء الإباحة، والأصل في الأطعمة حليتها ما لم يمنع ذلك نص من كتاب الله وسنة رسوله، ويستثنى من الإباحة والحلّ ما يندرج تحت ضابط من الضوابط التي ذكرها الفقهاء للمحرمات من الأطعمة وهي:

1. **الضابط الأول**: ما نص الكتاب أو السنة على تحريمه: كالخنزير والميتة والخمر والدم ونحوها ككل حيوان يفترس بنابه أو طير بمخلبه.
2. **الضابط الثاني**: ما أمر بقتله من الحيوان: أي ما أمرت الشريعة بقتله من الحيوانات، كالحية والعقرب والفأرة والغراب والحدأة وأيضا الوزغ يستحب قتله.
3. **الضابط الثالث**: ما نهي عن قتله: كالنملة والنحلة والصُّرَدِ والهدهد ونحوها.
4. **الضابط الرابع**: المستخبثات، وهي التي تستخبثها النفوس وتنفر منها: وقد اختلف الفقهاء في تحديد النفوس التي يرجع إليها لتمييز الطيب من الخبيث وقد ذهب جمع من العلماء إلى أنه لا عبرة بما تستطيبه العرب أو تستخبثه كما قال بعض أهل العلم بل المستخبث التي تتفق العقول والطبائع السليمة على استقذاره وكراهية أكله[4].

---

1 يعقوب عبدالوهاب الباحسين، *المفصل القواعد الفقهية، تقديم عبد الرحمن السديس* (الرياض: دار التدمرية، 2011م)، 56.

2 يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، *القواعد الفقهية* (الرياض: مكتبة الرشد للتوزيع والنشر، 1998م)، 67.

3 سعاد أوهاب، "المسائل المستثناة من القواعد الفقهية العامة وأسباب استثنائها" (رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005م)، 59-60 .

4 وليد خالد الربيع، *من أحكام الأطعمة في الفقه الإسلامي* (عمان الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008م)، 12.

الباب الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الأول: نوع منهج البحث

استخدم الباحث المنهج المقارن والمنهج النوعي، والنقدي، وكانت وسائل جمع البيانات تعتمد على وسيلة المقابلة مع المسؤولين في مجلس العلماء الإندونيسي، وكذلك في وزارة الشؤون الدينية بجاوا الوسطى، وكذلك المقابلة مع المسؤولين في مركز الرقابة على الأغذية في ليبيا، والوسيلة الثانية هي الوثائق وكانت تتعلق بشهادة الحلال والقوانين المنظمة لها في البلدين موضع المقارنة، واستخدم الباحث الملاحظة، وأخيراً قام الباحث بتحليل البيانات بطريقة التحليل النوعي والمقارنة، وكما يلي:

1. المنهج النوعي

هذه الدراسة دراسة ميدانية وبالتالي تتطلب استخدام منهج يناسب الدراسة الميدانية وهو المنهج الوصفي الكيفي، والذي يستخدمه الباحث من أجل وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً، وتسمى تلك المنهجية بالمنهج الوصفي الكيفي وهي تقوم على جمع المعلومات النظرية والتطبيقية حول مشكلة الدراسة ثم تحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة، ولذا سيكون من المناسب دراسة هذا الموضوع باتباع المنهج الوصفي الكيفي، فالبحوث الوصفية عموماً تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها، كما توجد عليه في الواقع، وتشمل البحوث الوصفية أنواعاً فرعية متعددة تشمل الدراسات المسحية ودراسات الحالة ودراسات النمو أو الدراسات التطويرية والمنهج النوعي أو الكيفي ثم النقدي.

2. المنهج المقارن

استخدم الباحث المنهج المقارن، فالمقارنة تتم بين إدارة شهادة الحلال في إندونيسيا وليبيا لغرض معرفة جوانب الاتفاق والاختلاف بين النظامين، ويمكن تعريف هذا المنهج بأنه أحد

الأدوات الدراسية التي تسعى إلى استخراج مفاهيم دراسية من نصوص منهجية، تعتمد على عمليّة التحليل الفكري، والمعرفي القائم على معرفة أنماط الدراسات المستخدمة في مجالٍ محددٍ. وعلى الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة حتى أن الكثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج التحليلي المقارن دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية، وذهب البعض إلى أن المنهج المقارن هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان أو مكان"[1].

3. المنهج النقدي

تستخدم الدراسة المنهج النقدي (الفلسفي) الذي بواسطته يمكن للباحث من كشف جوانب مهمة لإدارة المنتج الحلال في إندونيسيا التي يشرف عليها مجلس العلماء الإندونيسي، ونقدها وتبيان أي جوانب تحتاج لتطوير أو نحو ذلك، يستخدم النهج النقدي الخبرة والمنطق، بالإضافة إلى مستوى عالٍ من القدرات العقلية التي يتطلبها التفسير النقدي لأنه ينطوي بالضرورة على الحكم الشخصي بناءً على أسباب منطقية، وعلى أساس التعليل المقبول والمعقول، والتفسير النقدي له قيمة لا يمكن إنكارها والتي بدونها من الصعب الوصول إلى استنتاجات علمية في أمور نادرًا ما يتم العثور على حقائق محددة عنها، وعلى الرغم من أن الكشف عن الحقيقة يوفر لنا العديد من الحقائق حول الإنسان وعالمه، فهناك جزء كبير من الخبرة البشرية والإنتاج الفني والفكري الذي لا يمكن الوصول إليها بطريقة واقعية أو بأي طريقة أخرى إلا من خلال التفسير الناقد، وتتميز هذه السمات بكونها ملاحظة في معظم البحوث ذات الطبيعة الأكاديمية للعلوم السلوكية والاجتماعية[2].

الفصل الثاني: وسائل جمع البيانات

استخدم الباحث الأدوات التالية لجمع البيانات:

---

1 جميل صليبا، *أساليب البحث العلمي* (بيروت لبنان: منشورات عويدات، 1987م)، 497.

2 ساسي سفيان، المنهج النقدي في استخدام الأسلوب العلمي، *مجلة الحوار المتمدن* (العدد: 1051، ديسمبر 2004) http://www.ahewar.org

1. المقابلة

تُعتبر المقابلة الأداة الفعّالة لبعض الحالات الخاصة في جمع البيانات في البحث العلمي، وهي عبارة عن اتصال لفظي يجري بين الأشخاص خلال موقف ما يتم التنسيق له أو بمحض الصّدفة مثلاً، وتعرف المقابلة بأنها: تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة *Interviewer* أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين، بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات الموضوعية الأخرى، والمقابلة قد تكون وسيلة رئيسية، وقد تكون للتأكد من المادة العلمية التي جمعها الباحث عن طريق مصدر ثانوي أو أداة جمع بيانات أخرى[1]. وطبق الباحث المقابلة المفتوحة التي تمتاز بغزارة بياناتها، ولكن يؤخذ عليها صعوبة تصنيف إجاباتها، وتَتَفاوت أنواع المقابلات بين بعضها البعض وفقاً للموضوع، أو عدد الأشخاص، ولعامل التنظيم وغيرها من التصنيفات، وقد أجرى الباحث المقابلة مع المسؤولين في مجلس العلماء الإندونيسي جاوة الوسطى وكذلك في وزارة الشؤون الدينية بها، وكذلك المقابلة مع المسؤولين في مركز الرقابة على الأغذية في ليبيا.

2. الوثائق

الأداة الثانية لجمع البيانات التي استخدمها الباحث في ميدان الدراسة فيما يتعلق بإدارة المنتج الحلال في إندونيسيا ممثلاً في مجلس العلماء الإندونيسي في مجال الغذاء وفي ليبيا ممثلاً في مركز الرقابة على الأغذية هي الوثائق وذلك لغرض جمع البيانات المكتوبة للمقارنة بين النموذجين والإدارتين، وتُعرّف الوثيقة في اللغة بأنّها ورقة مكتوبة أو مطبوعة، وتحمل الشكل الأصلي، أو الرسمي، أو القانوني لشيءٍ ما، ويمكن استخدامها من أجل تقديم معلوماتٍ وأدلةٍ مهمة[2]. ومن أمثلة الوثائق في هذه الدراسة هي :

- قوانين تتعلق بإدارة شهادة الحلال في اندونيسيا وفي ليبيا.
- لوائح وتشريعات بأنواع المواد والأغذية المحرمة في كلا البلدين.

---

1 غريب محمد سيد أحمد، *برنامج دراسة المجتمع مدخل إلى الإحصاء* (مصر: جامعة الإسكندرية، 2012م)، 67.

2- *"document"، www.thefreedictionary.com، Retrieved 3-1-2018.*

- قرارات وشهائد ممنوحة لجهات تتولى بيع الطعام أو الشركات المستوردة للأغذية في إندونيسيا وفي ليبيا.
- قرارات تتعلق بمركز الرقابة على الأغذية، وكذلك الأمر في مجلس العلماء الإندونيسي في قسمه المتعلق بالرقابة على الطعام الحلال.

3. الملاحظة

الوسيلة الثالثة لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الملاحظة، ويعتمد عليها الباحث في ملاحظة تنظيم شهادة الحلال ومراقبته في البلدين إندونيسيا وليبيا، مثل ملاحظة خطوات إتمام شهادة الحلال التي يتقدم بها أصحاب المشاريع والمحلات وملاحظة بيع الطعام الحلال في الأسواق وكذلك ما يتعلق به في المعابر والموانئ وغير ذلك، والملاحظة في البحث العلمي هي أحدى أدوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق المقابلة أو الوثائق، ويمكن للباحث تبويب الملاحظة وتسجيل ما يلاحظه الباحث سواء كلاما أو سلوكا.

الفصل الثالث: أسلوب تحليل البيانات

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي وفيه تكون المناقشة بطريقة منطقية محاولاً مناقشة وتفسير لجزئيات الظاهرة موضع الدراسة على ضوء البيانات المأخوذة والمدونة بواسطة وسائل جمع البيانات، علماً بأن للمنهج الكيفي منهجه الخاص في تحليل البيانات، فمنهجه يعتمد على التفكيك المنطقي للبيانات، ثم جمع المتشابه منها في إفكار محورية وصياغتها، ليخرج بذلك بفكرة عامة منطقية، وتبدأ عملية التحليل من المرحلة الأولى لجمع البيانات، وبعد اطلاع الباحث على مراحل تحليل البيانات فإنه استخلص مراحل عملية تحليل البيانات، والتي قام باتباعها في هذه الدراسة وهي:-

1. تنظيم البيانات

في هذه المرحلة يكون لدى الباحث كم كبير من البيانات، أمضى في جمعها مدة زمنية، ما بين مقابلة وملاحظة ووثائق وغير ذلك، كما أن لديه كما من الملاحظات الأولية التي سجلها أثناء جمع المعلومات، هذه المعلومات تحتاج إلى تنظيم وترتيب يساعد الرجوع لها بشكل سريع، وعلى التعامل معها بشكل ييسر تحليلها، وفي هذه الخطوة قام الباحث بجمع البيانات المتحصل عليها من المقابلات، وتلك التي جمعت من الوثائق والملاحظات لكي يتم تصنيفها في الخطوة التالية.

2. تصنيف البيانات

في القراءة الأولية للبيانات يبدأ الباحث في تسجيل نظام تصنيف يسير عليه أثناء التحليل، وهذا النوع من التصنيف هو عبارة عن إعطاء عناوين للمعلومات التي تحتويها البيانات المجموعة، وهذه الجزئيات قد تكون كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة كاملة، فهذا التصنيف يكون عنواناً أو اسماً لتلك الجزئيات التي يرى الباحث أنها ذات معنى في بحثه، وفي هذه الخطوة قام الباحث بترميز البيانات وفق كل وسيلة من وسائل جمع البيانات وقام بتصيفها وفق الإجابات من المقابلات لكل بلد وكذلك الأمر في الوثائق والملاحظات.

3. تسجيل الملاحظات

بعد هذا التصنيف، يجب على الباحث القراءة ويسجل ملاحظاته بعد أن استقر في ذهنه هيكل مبدئي لهذا النظام التصنيفي، أي بعد أن أعطى عنواناً مميزاً لكثير من جزئيات البيانات التي لديه، وبدأت تظهر لديه نقاطاً تمثل معالماً واضحة. في هذه الخطوة قام الباحث بتسجيل الملاحظات المتعلقة بجمع البيانات في كل بلد على حدى وحصر الجهات التي قام بالتواصل معها وأفرادها وكذلك قيام الباحث بالترجمة من اللغة الإندونيسية للوثائق وبعض المقابلات والتأكد منها بشكل جيد.

4. تحديد الانساق والأنماط

تحديد الانساق والأنماط نوع من التصنيف، والتجريد لكنه يكون على مستوى أعلى من التجريد، وبعد أن يتم التصنيف المفتوح، ويتم وضع الملاحظات عليها تعاد قراءة البيانات

المصنفة، لتصنف الفئات مرة أخرى على شكل أنماط وأنساق في مستوى تجريدي أعلى من التصنيف المفتوح الذي هو عبارة عن عناوين لعناصر المعلومات، وهذه الخطوة هي الربط بين البيانات وبين النطاق الذي سوف يتم وضعها فيه وهل هي مناسبة وتصلح للتحليل واستكمال هذه الخطوة في الخطوة التالية.

5. التحقق من النتائج

في هذه المرحلة الأخيرة يقوم الباحث بإعادة القراءة لبياناته، وربما عاد للدراسات السابقة وأدبيات الموضوع، للتحقق من النتائج التي توصل إليها، ومناقشتها، وتعديل ما يرى تعديله أو بيان رأيه فيها، وهو في هذه المرحلة سيتأكد من أن ما توصل إليه بعد عمليات التصنيف المختلفة لا يوجد في البيانات الأساسية ما يناقضه، أو يجعله يعيد النظر في الافتراضات التي توصل إليها[1]. وهي الخطوة الأخيرة التي يتم التحقق من صحة وصدق البيانات المتحصل عليها بمقارنتها فيما بينهما، والتأكد من سلامة وفعالية تصنيف وترتيب البيانات، والتأكد من مصادرها بشكل دقيق.

1 عامر قندلجي، *منهجية البحث العلمي* (عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019م)، 333.

الباب الرابع

تحليل ومناقشة النتائج

الفصل الأول: تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في اندونيسيا وفي ليبيا

أ. تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في اندونيسيا

تعد إندونيسيا أكبر دولة بها أكبر عدد من المسلمين في العالم ومسألة الطعام الحلال هي قضية حساسة للمجتمع وللدولة، كذلك تعتبر إندونيسيا سوقا استهلاكية إسلامية واعدة للغاية، وتتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في حماية المجتمع ككل وخاصة المستهلكين للمنتجات الحلال التي يتم تداولها وتسويقها، وبالمثل يتعين على المنتجين من الناحية القانونية والأخلاقية والمعنوية القيام بأعمال تجارية تحمل مسؤولية المنتجات المنسجمة مع الشريعة ضمن المنتجات المتداولة، بالإضافة إذا ما كانت هناك عيوب أو أنها لا تفِ بالمعايير المتفق عليها، وكدولة ذات أغلبية مسلمة لدى إندونيسيا الفرصة كبيرة جداً لتصبح مركزاً لأكبر اقتصاد حلال في العالم[1].

وهذه الفرصة تتمثل في الاستحواذ على نصيب وافر من الأرباح من صناعة الأغذية الحلال العالمية والتي حسب التقديرات ستشهد تطورا ملحوظا في نهاية هذا العقد، خاصة بالنظر لهذه الدولة باعتبارها ذات الأغلبية المسلمة في العالم، وهي تحتل المركز الأول مع ماليزيا كوجهة عالمية في السياحة الحلال، ومزيداً من التفصيل، وصل الإنفاق الاقتصادي الإسلامي لسكان العالم إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي، حيث سيزداد هذا الرقم بنسبة 6.2% خلال الفترة 2018 – 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 3.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، ويصل إنفاق إندونيسيا على الغذاء الحلال إلى 170 مليار دولار أمريكي أو يمكن

1 Muchtar Ali, Konsep Makanan Halal Dalam Tinjauan Syariah Dan Tanggung Jawab Produk Atas Produsen Industri Halal, Naskah (5 April 2016), 291.

القول أنه يحتل المرتبة الأولى في العالم من إجمالي الإنفاق العالمي على الغذاء الحلال البالغ 1.37 تريليون دولار أمريكي، تليها تركيا بإنفاق بلغ 127 مليار دولار، ثم باكستان بـ118 مليار دولار مع نمو مفترض بنسبة 6.3% خلال الفترة 2018–2024 بحيث سيصل إلى 1.97 تريليون دولار أمريكي بحلول 2024[1].

تشير المنشورات التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء الإندونيسي إلى أن عدد سكان إندونيسيا في عام 2010 بلغ 237.6 مليون نسمة، وبلغ عدد السكان المسلمين 207.176.162 مليون بنسبة 87.18 % من إجمالي سكان إندونيسيا، وفي عام 2017 بلغ عدد سكان إندونيسيا 261.9 مليون نسمة، وزاد هذا الرقم في عام 2019 ليصل إلى 269.6 مليون شخص، ويوضح هذا الرقم نموًا سريعًا للغاية مقارنة بعام 2010، وهكذا في فترة سبع سنوات بلغ متوسط النمو السكاني للمسلمين الإندونيسيين في الفترة 2010–2017 1.27% –1.46% سنويًا، وأثر النمو السريع للسكان المسلمين بشكل خطي على نمو الطلب على المنتجات الحلال، وإندونيسيا لديها أكبر مستهلك مسلم في العالم على الأقل حيث يحتاج 87% من حوالي 260 مليون هم من المسلمين في إندونيسيا إلى الأمن والحماية واليقين القانوني فيما يتعلق بصلاحية المنتجات التي يتم استهلاكها أو استخدامها، وتوفر إندونيسيا سوقًا كبيرًا جدًا للمنتجات الحلال، وكدولة تتمتع بميزة إضافية كدولة زراعية وبحرية لديها إمكانات اقتصادية ضخمة لتطويرها إلى أنشطة ذات قيمة مضافة، ويبلغ متوسط معدل نمو المنتجات الحلال 7% سنويًا، بالإضافة إلى زيادة وعي المستهلكين المسلمين تجاه المنتجات الحلال وزيادة عدد السكان المسلمين[2]. وفي هذا المبحث يبحث الباحث الجانب الأول من التحليل عن حالة إندونيسيا في ما يتعلق بتنظيم الغذاء الحلال.

---

1. صحيفة الخليج أولاين، سوق الحلال" العالمي.. ليس للمسلمين فقط الأربعاء، 07-11-2018 الساعة 19:45 https://alkhaleejonline.net تم الاقتباس 15-7-2021.

2 سوكسو وآخرون، *النظام البيئي للصناعة الحلال، مركز دراسة نويب الحلال* (جامعة براويجايا، وقسم الاقتصاد والتمويل الإسلامي - بنك إندونيسيا، 2020)، ص212.

أولاً: تطور تنظيم إصدار شهادة الحلال

مرت شهادة الحلال في إندونيسيا بعدة مراحل، وهي مراحل نلمس فيها علاقة الدين والدولة في إندونيسيا في التعامل مع شهادات المنتجات الحلال من أحكام التشريع، لا يمكن فصل تاريخ شهادة الحلال في إندونيسيا عن تاريخ تشكيل مجلس العلماء الإندونيسي *LPPOM MUI* كأول مؤسسة لفحص الغذاء الحلال في إندونيسيا، وهو عبارة عن معهد دراسة الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل التابع لمجلس العلماء الإندونيسي، وهو مؤسسة لها مهام محددة في البحث والدراسة والتحليل وتحديد ما إذا كانت المنتجات سواء من الأغذية ومشتقاتها أو الأدوية ومنتجات التجميل آمنة للاستهلاك، من ناحية الصحة ومن ناحية تعاليم الإسلام في مسائل الحلال أو الصالحة للاستهلاك للمسلمين إلى جانب تقديم التوصيات وصياغة الأحكام والإرشادات للخدمات العامة.

1. بداية الفكرة 1988 وتطويرها

أن ظهور الحاجة لشهادة الحلال في إندونيسيا كان مدفوعًا بالقضايا الناشئة عن نتائج بحث أجراه "تري سوتريسنو" من جامعة براويجايا في عام 1988 وأظهرت نتائج الدراسة أن بعض المنتجات الغذائية المتداولة بين الجمهور تحتوي على الحمض النووي للحم الخنزير، صدم هذا الاكتشاف المجتمع الإندونيسي المسلم وأثار شكوكًا حول مدى توفر الغذاء الحلال في المنتجات الغذائية سريعة الانتشار، وتحول لاحقًا إلى قضية رأي عام لدى المجتمع بشكل واسع وأدى إلى انخفاض كبير في أرقام مبيعات المنتجات التي يُعتقد أنها غير حلال، أي أنها قد تحتوي على مكونات من الخنزير وغيره، وبالتالي فهي حرام، تأثرت أيضًا سلع كالمعكرونة (الاندومي) سريعة التحضير والحليب والعديد من المنتجات الغذائية الأخرى. أدى هذا الحادث إلى خسائر فادحة للصناعات وللمنتجات، وزاد عدم وجود ملصقات الحلال على عبوات هذه المنتجات من شكوك المستهلك، ففي ذلك الوقت لم يكن هناك ملصق أو رمز رسمي للمنتج على أنه حلال.

وما بعد هذه الواقعة ليس كما قبلها فقد أدت هذه الواقعة فيما بعد إلى قيام الحكومة بتفويض مجلس العلماء *MUI* كمنظمة غير حكومية تظم فئات من المجتمع غير حكومية، مثل المشايخ، والعلماء المسلمين لإجراء البحوث المتعلقة بالقضية الواسعة الانتشار بشأن احتواء بعض المنتجات الغذائية على شحم الخنزير، أدى ظهور المشكلة إلى زيادة وعي الجمهور والحكومة بأهمية وجود مؤسسة لديها السلطة لإجراء عمليات التفتيش، وتقديم شهادة الحلال بشكل رسمي ومستمر، من أجل الرد والتعامل مع المشكلة قرر مجلس العلماء *MUI* تشكيل مؤسسة يمكنها تقديم بيانات رسمية أو شهادات حلال على المنتجات المتداولة في السوق، وحملت هذه المؤسسة المسؤولية عن إجراء فحص المنتجات الحلال وهي ما عرفت باسم معهد تقييم الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل التابع لمجلس العلماء الإندونيسي (*LPPOM MUI*)[1]. قام الباحث بمقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى وسأله عن طبيعة مجلس العلماء فقال: إن مجلس العلماء الإندونيسي هو منظمة دينية إسلامية يتكون أعضاؤها من عناصر مؤهلة في المجتمع مما لهم دراية ومعرفة بأحكام الشريعة، وضمن الهيكل التنظيمي تشرف *MUI* على العديد من اللجان مثل لجنة الفتوى ومثل لجنة تمكين المرأة، ولجنة الدعوة، ولجنة التعليم، وفي هيئة الفتوى هذه يجتمع خبراء الفقه والمفكرون المسلمون والخبراء ممن يحملون المؤهلات العلمية الكافية لإصدار الفتاوى، وبالطبع ما يحدد أهليتهم وإدراجهم في هيئة الفتوى هو منتدى التداول الداخلي في *MUI*[2].

---

1 Akim, et al, The Shifting of Halal Certification System in Indonesia From Society-Centric To State-Centric, Mimbar (Vol. 35 No. 1st ,2019), 118.

2 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 8 أغسطس 2020

2. مؤسسة LPPOM MUI

تم تأسيس مؤسسة *LPPOM MUI* رسميًا في 6 يناير 1989 بناءً على اقتراح ودعم مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) وفق مرسوم الترخيص رقم 018/ 1989/ MUI، وبعد اكتمال إنشاء *LPPOM MUI* تقنياً وتنظيمياً بدأت عملية إصدار شهادات الحلال للمنتجات الغذائية من قبل *معهد LPPOM MUI* في العمل بالكامل حوالي عام 1994 وفي بداية إنشائها تعاون مجلس العلماء *MUI* مع معهد بوجور الزراعي (*IPB*) على شكل توفير المختبرات والبحث المخبري لإتمام شهادة الحلال، وكأول وكالة لفحص الحلال في إندونيسيا يمكن القول أن *LPPOM MUI* قد أسست قواعد عملية في إصدار شهادات الحلال في إندونيسيا، فيما يخص إجراءات منح شهادات الحلال وتشارك *LPPOM MUI* لجنة فتوى *MUI* في عملها وينفذ المعهد *LPPOM MUI* مهمة علمية في فحص المكونات الموجودة في المنتج، ولهذه المؤسسة مهام محددة هي:

1. إنشاء وتطوير معايير نظام فحص الحلال.
2. تنفيذ إتمام شهادة الحلال للمنتجات الحلال التي يتم تداولها واستهلاكها من قبل الجمهور.
3. تثقيف الناس وتوعيتهم بشكل مستمر لاستهلاك المنتجات الحلال.
4. تقديم معلومات كاملة ودقيقة عن المنتجات الحلال من مختلف الجوانب.

ثم تطور الأمر لصياغة عدد من التشريعات وبدايتها صياغة القانون رقم 7 لعام 1996 بشأن الغذاء، والقانون رقم 8 لعام 1999 بشأن حماية المستهلك، واللائحة الحكومية رقم 69 لعام 1999 بشأن ملصقات الأغذية والإعلان، بالإضافة إلى القانون الشهير رقم 33 لعام 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال- كما سوف يأتي ذكره- وإذا نظرنا إلى القواعد الواردة في القانون رقم 7 لعام 1996 بشأن اللائحة الغذائية والحكومية والقانون رقم 69 لعام 1999 بشأن الملصقات يمكن استخلاص استنتاجات مهمة وهي:

أ. إن الأحكام الواردة بالقانون تتعلق بجودة المنتج، بحيث توفر المعلومات بالمنتج الحلال، والمعلومات مدرجة ذاتيا من قبل الشركة المصنعة، وهي أيضًا اختيارية فقط وليست إلزامية.

ب. ليست هناك حاجة لمؤسسة خاصة للتصديق على المنتجات الحلال، فالمنتجون الخاصون هم من يضمنون تلك المعلومات عن منتجاتهم.

تضمن قانون حماية المستهلك واللائحة الحكومية رقم 1999/69 بشأن الملصقات والإعلانات الغذائية توضيح تركيب ملصقات الحلال على العبوات التي يجب أن تفحصها منذ البداية، من خلال وكالة تفتيش معتمدة بناء على النقاط التي حددتها وزارة الشؤون الدينية، وهي ملصقات غذائية تحتوي على مواد غذائية يمكن أن تكون في شكل صور، علاوة على ذلك –كما سيأتي – صدر القانون رقم 33 لسنة 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال هذا القانون (المشار إليه فيما يلي بقانون JPH) هو نتاج القوانين واللوائح الأكثر توافقًا وهو قانون شامل حول شهادة المنتجات الحلال، لأنه قانون خاص بهذا الموضوع، ويمكن القول أن إصدار هذا القانون هو حقبة جديدة في التعامل مع إصدار شهادات الحلال في إندونيسيا[1].

3. BPJPH وقانون JPH 2014

كما ذكر الباحث وبعد الموافقة على القانون في الاجتماع الحكومي العام بتاريخ 25 سبتمبر 2014، تم تمرير مشروع قانون ضمان المنتجات الحلال (*JPH*) من قبل الرئيس السادس لجمهورية إندونيسيا "سوسيلو بامبانج يودويونو"، في 17 أكتوبر 2014، وفي هذا القانون الذي يتكون من 68 مادة تم التأكيد على أن المنتجات التي تدخل إندونيسيا ويتم توزيعها وتداولها يجب أن تكون حلالًا، كما نصت المادة 4 لهذا السبب فإن الحكومة مسؤولة عن إدارة ضمان المنتجات الحلال، وعن تنفيذ قانون *JPH* يتم إنشاء وكالة ضمان المنتجات الحلال (*BPJPH*) والتي يقع مقرها تحت إشراف وزير الشؤن الدينية وتكون مسؤولة أمامه،

1 Tubagus Yudi Muhtadi, Perbandingan Mekanisme Sertifikasi Produk Halal Antara Indonesia Dengan Malaysia,Pelita: *Jurnal Penelitian Dan Karya Ilmiah* (Vol 20 No 1 2020), 34.

وينظم قانون *JPH* أيضًا أدوار ووظائف مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) في إصدار شهادات الحلال، وأيضًا دور وكالة فحص الحلال (LPH) في فحص واختبار مدى الحلال للمنتج.

تتضمن العديد من أحكام القانون رقم 33 لعام 2014 جوانب لضمان المنتجات الحلال فحسب المادة 4 نجد أنها تنص على أن المنتجات التي تدخل إندونيسيا ويتم تداولها يجب أن تكون حلالًا، علاوة على ذلك تنص المادة 5 الفقرة (1) من القانون *JPH* على إنشاء وكالة ضمان المنتجات الحلال (*BPJPH*) والتي وفقًا للفقرة (5) يتم تنظيم الأحكام المتعلقة بالوظائف والواجبات والهيكل التنظيمي لـ *BPJPH* في لائحة متكاملة، تشمل سلطات *BPJPH* صياغة سياسات *JPH* والنص عليها، ووضع القواعد والمعايير والإجراءات لـ *JPH*، واشتراط وإلغاء شهادات الحلال للمنتجات الأجنبية وتسجيل شهادات الحلال للمنتجات الأجنبية[1].

وعلى الرغم من أن *BPJPH* شكل مجلس العلماء الإندونيسي *MUI* فيها الدور الأبرز ولا يزال له دورا مهما للغاية فهناك ثلاثة أدوار من *MUI* تتعلق بإصدار الشهادات الحلال بداية من إصدار خطاب توصية للمنتجات الحلال التي ستتبعها *BPJPH* قبل أن يصدر *BPJPH* شهادة الحلال والتي يجب أن يكون هناك قرار من MUI بخصوص الحلال للمنتج، والدور الثاني لمجلس العلماء MUI لا يزال لديه سلطة إصدار فتاوى الحلال بشأن المنتجات المسجلة لدى *BPJPH* الدور الثالث إن *MUI* لها دور لا غنى عنه في إصدار شهادة لوكالة فحص الحلال (*LPH*) وهي منظمة تراجع المنتجات الحلال، لذلك في إندونيسيا تقوم *BPJPH* بالتعاون مع *MUI* بتقديم أدوارا تكاملية في إصدار شهادات الحلال، والإشراف على المنتجات، وبهذه الطريقة أصبح إنفاذ القانون المتعلق بقانون *JPH* أكثر أمانًا من ذي قبل[2].

1 Muh. Zumar Aminuddin, Sertifikasi Produk Halal: Studi Perbandingan Indonesia dan Thailand, *Jurnal Shahih* (Vol. 1, Nomor 1, Januari-Juni 2016), 30.

2 Tubagus Yudi Muhtadi, Perbandingan Mekanisme Sertifikasi Produk Halal Antara Indonesia Dengan Malaysia,Pelita, 35.

4. ما بعد قانون (982) لسنة 2019

بعد فترة من العمل بالقانون رقم 33 لسنة 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال تم إصدار القانون رقم 31 لعام 2019 الذي يعد تغييرًا في إجراءات ونظام التسجيل للحصول على شهادة الحلال من الصفة الطوعية إلى الصفة الإلزامية، وكان ذلك اعتبارًا من 17 أكتوبر 2019 بالإضافة إلى ذلك أنشأ قانون *JPH* وكالة تسمى وكالة ضمان المنتجات الحلال (*BPJPH*) التابعة لوزارة الشؤون الدينية، ويفرض قانون *JPH* أنه اعتبارًا من 17 أكتوبر 2019 يجب أن تكون جميع المنتجات معتمدة من قبل *BPJPH*. وقبل إصدار *PP JPH* كانت عملية إصدار شهادات الحلال يتم إصدارها حصرا من قبل مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) وبعد إصدار *PP JPH* فإن سلطة إصدار شهادة الحلال تقع بالكامل على *BPJPH* باعتباره القطاع المسؤول لضمان المنتجات الحلال[1].

أوضح مرسوم وزير الشؤون الدينية (*KMA*) رقم 982 لعام 2019 واجبات وسلطات الأطراف الثلاثة التي تقدم خدمة ضمان المنتجات الحلال، وهي: *BPJPH*، *MUI*، ومعهد دراسة الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل التابع لمجلس العلماء الإندونيسي (*LPPOM MUI*) كأحد LPH. تشمل واجبات وسلطات الأجهزة ما يلي:

أ. *BPJPH* لديها السلطة لتقديم طلبات للحصول على شهادة الحلال وإصدارها.

ب. *MUI* لديها السلطة لإجراء دراسة علمية لنتائج الفحص واختبار الحلال للمنتج بالإضافة إلى ذلك تختص *MUI* بسلطة إجراء جلسات استماع للفتاوى الحلال.

ج. تختص *LPPOM MUI* بصلاحية فحص واختبار الحلال للمنتج.

بالإضافة إلى شرح واجبات ووظائف المؤسسات الثلاث، تنظم *KMA* أيضًا تمويل خدمات إصدار شهادات الحلال وتنص *KMA* على ما يلي:

---

1 Warto, Sertifikasi Halal dan Implikasinya Bagi Bisnis Produk Halal di Indonesia, Al Maal: *Journal of Islamic Economics and Banking* (Vol: 2 No.1 Bulan Juli Tahun 2020), 103.

أ. تخضع خدمات إصدار شهادات الحلال لأسعار الخدمة التي يتم تحصيلها من الجهات التجارية من مؤسسات وأفراد ممن يتقدمون للحصول على شهادة الحلال.

ب. يتم تحديد تعريفة خدمات التصديق الحلال وفقًا لأحكام القوانين واللوائح التي يحددها وزير المالية.

ج. في حالة عدم تحديد اللوائح القانونية المتعلقة بمعدل التعريفة الجمركية لخدمات إصدار الشهادات الحلال يتم تنفيذ مبلغ التعريفة الجمركية لخدمات التصديق الحلال وفقًا للأحكام المعمول بها في *MUI* و *LPPOM MUI* التي تقدم خدمات التصديق الحلال قبل الأحكام المتعلقة بالقوانين واللوائح بضمان المنتجات الحلال.

تشير النقطة الأخيرة من مرسوم وزير الشؤون الدينية (*KMA*) 2019/982 أيضًا إلى أنه تم مناقشة الأحكام الفنية لتنفيذ خدمات إصدار شهادات الحلال والاتفاق عليها وكانت على شكل اتفاقية تعاون بين *BPJPH* و *MUI* و *LPPOM MUI*[1].

قبل لائحة وزير الشؤون الدينية رقم 982 لسنة 2019 الصادرة في 17 أكتوبر 2019 يتم تنفيذ الشهادة على مراحل ضمان المنتجات الحلال والتي تكونت من المؤسسات المشاركة في إصدار شهادات الحلال وهي:

(1) *MUI* من خلال لجنة الفتوى كمصدر للفتاوى والشهادات الحلال.

(2) *LPPOM MUI* بصفتها فاحصًا لصلاحية المنتجات بدءً من المواد الخام إلى عمليات الإنتاج.

(3) *BPOM* كمصدر لتصاريح التثبيت لعلامة الحلال.

(4) وزارة الشؤون الدينية بصفتها صانع السياسة ونشر المعلومات للجمهور.

(5) الوزارات الأخرى ذات الصلة، بعد وجود قانون ضمان المنتجات الحلال[2].

---

1 Sejarah Perundang-Undangan Pelayanan Sertifikasi Halal di Indonesia , http://www.halalmui.org 03-1-2020

2 Hayyun Durrotul Faridah, Halal Certification In Indonesia, Istory, Development, And Implementation, *Journal Of Halal Product And Research* (Volume 2 Nomor 2, Desember 2019), 74.

ثانياً: إطار التنظيم لشهادة الحلال

1. التنظيم في فترة القانون (33) لعام 2014 السابقة

تعتبر المنتجات المتداولة في إندونيسيا متنوعة للغاية سواء المنتجات المحلية أو المستوردة من الخارج، ويحتاج كل منتج إلى علامة حلال ليسهل على المستهلكين اختيار المنتجات الحلال، لذلك من الضروري توفر شهادة ووسم للمنتجات لضمان المنتجات الحلال للجمهور وخاصة للمواطنين المسلمين، فالتصديق والوسم هما شيئان مختلفان ولكنهما مترابطان. وأن شهادة الحلال هي عملية الحصول على تصريح أن المنتج حلال من خلال المرور بعدة مراحل من التفتيش لإثبات أن المواد الخام وعمليات الإنتاج ونظام ضمان الحلال للمنتج في الشركة تتوافق مع المعايير المعمول بها، ويتم إجراء الشهادة من خلال سلسلة من الفحوصات التي يقوم بها مدققون مختصون في مجالاتهم، ومن ثم تحديد حالة الحلال بحيث يتم إصدار فتوى مكتوبة تفيد بحلال المنتج في صورة شهادة حلال، وتكون شهادة الحلال صالحة لمدة أربع سنوات، ثم يمكن إجراء التمديد، يجب أن توفر الشركة ضمانًا حلالًا من خلال الحفاظ دائمًا على اتساق المنتج الحلال بشكل دوري كل ستة أشهر، يجب على الشركة الإبلاغ عن تنفيذ نظام ضمان الحلال (*SJH*). وضع العلامات الحلال هو إدراج ملصق أو شعار حلال على عبوات المنتجات الحلال، وتُظهر هذه التسمية للمستهلكين أن المنتج هو منتج بحالة حلال والوكالة المخولة بإصدار تصاريح وضع العلامات الحلال هي وكالة الإشراف على الغذاء والدواء (*BPOM*). التصديق والتسمية شيئان مترابطان، وتُعد شهادة الحلال الصادرة عن MUI شرطًا لتضمين شعار أو ملصق حلال على المنتج.

بالإشارة إلى احتياجات الشعب الإندونيسي فيما يتعلق بالسند القانوني للمنتجات الحلال بدأ تقديم مقترح لمشروع قانون ضمان المنتجات الحلال (*RUU JPH*) في عام 2005 إلى مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، يهدف المقترح لتقييد وضمان المنتجات الحلال بشكل أساسي وتوفير اليقين القانوني لأفراد المجتمع المسلم الإندونيسي بشأن المنتجات

الحلال المتداولة في إندونيسيا، وبعد كفاح طويل لجعل قانون ضمان المنتجات الحلال أمراً واقعياً تحقق ذلك في الجلسة العامة للبرلمان يوم الخميس، 25 سبتمبر، 2014، وتم أخيرًا الموافقة على مشروع قانون ضمان المنتجات الحلال من قِبل *DPR RI* ليصبح قانونًا ملزماً، بعد أن وافق البرلمان والحكومة أن يكون المنتج الحلال تحت تصرف وزارة الشؤون الدينية *(Kemenag)* من خلال وكالة ضمان المنتجات الحلال *(BPJPH)* بناءً على فتوى "حلال" وهي فتوى مكتوبة صادرة عن مجلس العلماء الإندونيسي *(MUI)* فظهر للوجود القانون رقم 33 لسنة 2014م[1].

يشترط هذا القانون الحصول على شهادة الحلال للمنتجات والخدمات المتعلقة بالأغذية والمشروبات والأدوية ومستحضرات التجميل والسلع الاستهلاكية باستثناء المنتجات المحرمة بالفعل. وفقاً لإدارة شهادة الحلال اعتبارا من 2014 تبدأ عملية إصدار شهادات الحلال في إندونيسيا لصالح الشركة التي تطلب شهادة الحلال، وفق الإجراءات المتبعة بناءً على شروط معينة، ولكن قبل ذلك يجب أن تكون الشركة التي تتقدم بطلب للحصول على شهادة الحلال شركة رسمية حصلت على ترخيص تجاري من الحكومة، وتشمل البيانات الإدارية التي يجب أن توفرها الشركة ما يلي: (1) نموذج طلب شهادة الحلال (2) قائمة من المنتجات المقدمة للحصول على شهادة الحلال (3) نموذج بيانات الشركة (4) خطاب بيان المادة (5) خطاب بيان شهادة الحلال (6) بيان تعيين مدقق حلال داخلي، ويتكون نموذج نظام ضمان الحلال من (1) قائمة بالمواد الخام والمواد المضافة والمواد الداعمة للمنتج التي تتضمن اسم العلامة التجارية وموقعها، واسم وموقع المنتج، والمورد، ووثيقة الشهادة للمواد الحلال والمستندات

1 Iffah Karimah, *Perubahan Kewenangan Lembaga-Lembaga yang Berwenang dalam proses Sertifikasi Halal, Jurnal Syariah* (Universitas Indonesia, 2015), 110-111.

الداعمة الأخرى، مثل مخطط انسيابي لعملية الإنتاج وتعبئة المنتج و (2) قائمة بتطبيقات المواد[1].

ومزيداً من التفصيل: قبل تقديم طلب الحصول على شهادة حلال يجب على المنتجين إعداد نظام ضمان الحلال أولاً، ونظام ضمان الحلال (*SJH*) هو نظام إدارة تم تطويره بواسطة شركة حاصلة على شهادة حلال للحفاظ على استمرارية عملية إنتاج الحلال، وتتضمن عملية إصدار الشهادات الحلال من خلال *MUI* المراحل التالية: بداية يقوم المنتجون الذين يتقدمون بطلب للحصول على شهادة الحلال لمنتجاتهم بملء النماذج المقدمة من خلال إرفاق:

1. المواصفات الحلال وشهادة المواد الخام والمواد التكميلية والمساعدة، بالإضافة إلى مخططات تدفق العمليات.
2. طلب شهادة الحلال من *MUI* الإقليمي (للمنتجات المحلية) أو شهادات الحلال من المؤسسات الإسلامية التي تم الاعتراف بها من قبل *MUI* (للمنتجات المستوردة) للمواد من الحيوانات ومشتقاتها.
3. نظام ضمان الحلال الموضح في إرشادات الحلال مع الإجراء القياسي لتنفيذه، وبعد إرسال جميع ملفات (النماذج والمرفقات) إلى *LPPOM MUI*، يقوم فريق مراجعي *LPPOM MUI* بإجراء فحص أو تدقيق بموقع المنتج[2].

يتم بعد ذلك تقييم نتائج المختبر في اجتماع لخبراء *MUI LPPOM*، فإذا استوفى المتطلبات يتم إعداد تقرير تدقيق لتقديمه إلى جلسة لجنة فتوى *MUI* لتحديد حالته الحلال، ويتم من هيئة الفتوى تحدد حالة الحلال للمنتج مع جلسة هيئة الفتوى، إذا تم اعتبار أن الشركة المصنعة لم تستوف جميع المتطلبات المحددة خلال جلسة لجنة الفتوى في مجلس العلماء قد ترفض تقرير التدقيق، وبعد تحديد حالة الحلال للمنتج من قبل هيئة فتوى *MUI* يتم

1 Mutimmatul faidah, *Sertifikasi halal di Indonesia dari civil society menuju relasi kuasa antara negara dan agama* ,Islamica: *Jurnal Studi Keislaman Volume* 11, (Indonesia: Nomor 2, Maret 2017), 11.

2 Iffah Karimah, *Perubahan Kewenangan Lembaga-Lembaga yang Berwenang dalam proses Sertifikasi Halal*, 110-111.

إصدار شهادة الحلال لهذا المنتج من قبل مجلس العلماء الإندونيسي، علماً بأن شهادة الحلال صالحة فقط لمدة عامين، وبعد ذلك يجب تمديدها كل ستة أشهر، وعلى المنتجين مطلوب منهم تقديم تقارير دورية عن تنفيذ نظام ضمان الحلال[1].

2. التنظيم في فترة قانون (982) لعام 2019 الحالية

لقد كانت هناك العديد من التغييرات المتعلقة بالمؤسسات المشاركة في إصدار الشهادات بعد (*KMA*) رقم 982 لعام 2019 وهي (1) وكالة ضمان المنتجات الحلال (*BPJPH*) باعتبارها الوكالة الرئيسية المعتمدة في عملية إصدار شهادات الحلال (2) وكالة فحص الحلال كمؤسسة تقوم بإجراء تدقيق أو فحص للمنتجات الحلال، وفي الوقت نفسه، تكون *LPPOM MUI* جزءًا من LPH جنبًا إلى جنب مع *LPHs* سواء تلك التي أنشأتها الحكومة والمجتمع (3) تظل *MUI* كمصدر للفتوى ولكنها غير مصرح بها بالكامل في عملية إصدار الشهادات الحلال (4) *MUI* و *BPJPH* تصدق بشكل مشترك على المراجعين اعتماد الحلال و *LPH*[2].

لا يختلف تسلسل آلية إصدار شهادات الحلال من خلال *BPJPH* كثيرًا عن تسلسل شهادة الحلال التي تنفذها MUI، فهو يتم عبر خمس مراحل رئيسية هي:

1) تسجيل وإرفاق المستندات المطلوبة.

2) يقوم *BPJPH* بفحص المتطلبات المرفقة.

3) إجراء عمليات التدقيق والتفتيش على المنتج.

4) إرسال نتائج الفحص إلى *MUI* لإصدار الفتوى.

5) إصدار شهادة الحلال إذا اجتاز التدقيق في الوقت الحالي، لا تدخل المنتجات التي لم يتم اعتمادها في القانون.

---

1 Burhanuddin, *Pemikiran Hukum Konsumen Dan Sertifikasi Halal* (Malang: Uin-Maliki Press, 2011), 145-146.

2 Hayyun Durrotul Faridah, Halal Certification In Indonesia, Istory, Development, And Implementation, *Journal of Halal Product And Research* (Volume 2 Nomor 2, Desember 2019), 74.

ومع ذلك يتم منحهم التنشئة الاجتماعية والتوجيه وإعطائهم الفرصة لتسجيل منتجاتهم للحصول على شهادة حلال، لذلك خلال هذه الفترة التي مدتها خمس سنوات، سيتم تنفيذ الشهادة على مراحل في البداية، تم تنفيذ الشهادة بواسطة *MUI* من خلال *LPPOM MUI* ويتم إجراء شهادة *LPPOM MUI* على النحو التالي:

1) يقوم الفاعلون التجاريون بإعداد جميع المستندات كاملة
2) التحقق من المستندات بواسطة *LPPOM MUI*
3) إجراء عمليات تدقيق بواسطة مدققي *LPPOM MUI*
4) مراجعة *MUI* وتحديد مدى صلاحية المنتجات
5) إصدار شهادة الحلال.

من جهة أخرى لا يتم تنفيذ ضمانات المنتجات الحلال على النحو الأمثل دون تعاون ودعم المجتمع، فيمكن للمجتمع أن يلعب دورًا فعالاً من خلال مراقبة المنتجات المتداولة مثل فترة صلاحية شهادة الحلال على المنتج الذي تم شراؤه، وإدراج الشعارات الحلال وغير الحلال على العبوة. بالإضافة إلى ذلك يمكنهم أيضًا المشاركة في التنشئة الاجتماعية حول ضمان المنتجات الحلال في البيئة المحيطة مثل الأسرة وأماكن العمل[1].

وعودة لتنظيم التعريفة والتسعيرة للخدمة حسب ما تضمنه مرسوم 2019 بأن يتم تحديد تعريفة خدمات التصديق الحلال وفقًا لأحكام القوانين واللوائح التي يحددها وزير المالية، وفي حالة عدم تحديد اللوائح القانونية المتعلقة بمعدل التعريفة الجمركية لخدمات إصدار الشهادات الحلال يتم تنفيذ مبلغ التعريفة الجمركية لخدمات التصديق الحلال وفقًا للأحكام المعمول بها في *MUI* و *LPPOM MUI* التي تقدم خدمات التصديق الحلال قبل الأحكام المتعلقة بالقوانين واللوائح المتعلقة بضمان المنتجات الحلال وهو ما تم طرحه ومناقشته من قبل رئيس وكالة ضمان المنتجات الحلال سوكوسو الذي قال بأن تكلفة شهادة الحلال في الوقت

1 Hayyun Durrotul Faridah, Halal Certification In Indonesia, Istory, Development, And Implementation, *Journal Of Halal Product And Research* (Volume 2 Nomor 2, Desember 2019), 73.

الحالي لا تزال تشير إلى المعايير التي يفرضها معهد تقييم الغذاء والدواء التابع لمجلس العلماء الإندونيسي (*LPPOM MUI*) وأن قرار وزير الشؤون الدينية ينظم ذلك طالما لا توجد لائحة من وزير المالية (*PMK*) بشأن أسعار الخدمة، فإن تكلفة شهادة الحلال تشير إلى المعايير التي فرضتها *LPPOM*، وإن وزارة الشؤون الدينية أصدرت القانون *KMA* رقم 982 بشأن خدمات تصديق الحلال، وينص أن يتم تنظم *KMA* الرسوم القياسية لشهادة الحلال التي تشير إلى *LPPOM* حتى يصدر وزير المالية قرارا بشأن مقدار التعريفة الجمركية، وذلك لا يعني أن وزارة الشؤون الدينية ستعيد تفويض شهادة الحلال إلى *MUI*" وإنما الاستمرار مؤقتاً في القواعد الخاصة بمقدار التعريفات التي تم فرضها بواسطة *LPPOM MUI*.

وفي المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى قال: بعد صدور القرار لسنة 2019 وفي الوقت نفسه فإن لائحة وزير الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا رقم: 982 لعام 2019 مازالت غير محددة بالنظر إلى أنه حتى الآن لم يتم إصدار أحكام التعريفة الجمركية لشهادة الحلال، حتى أن وزير الشؤون الدينية أعطى السلطة لـ *LP POM MUI* لتحديد التعريفة أو رسوم شهادة الحلال حتى الآن، وينتظر صدور قرار وزير المالية بشأن التعريفة لشهادة الحلال حسب ما نص عليه القانون لسنة 982 لسنة 2019[1].

وقال رئيس وكالة ضمان الحلال "سوكوسو" إن هناك ثلاثة أطراف رئيسية تلعب دورًا في خدمات إصدار شهادات الحلال، وهي *BPJPH* و *MUI* ووكالة فحص الحلال (*LPH*)، وقال إن *LPPOM MUI* هو واحد فقط من *LPH*. تشمل خدمة التصديق نفسها تقديم طلبات الحصول على شهادة الحلال، وفحص واختبار مدى حلال المنتجات، والدراسات العلمية لنتائج الفحوصات أو اختبار الحلال للمنتج، وإجراء جلسات الفتاوى الحلال وإصدار شهادات الحلال، وتشجع BPJPH إنشاء *LPHs* جديدة وفقًا لتفويض القانون 33 لعام 2014 وقد قامت *BPJPH* حاليًا بتعليم 226 مرشحًا لمراجعي الحلال إذا كان لدى كل

1 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 8 أغسطس 2020.

LPH ثلاثة مدققين على الأقل، وقال إن *BPJPH* يسعى لتطوير نظم المعلومات والإدارة للحلال والتعاون مع الخدمة المتكاملة الشاملة (*PTSP*) التابعة لوزارة الشؤون الدينية، وقال "تقوم عملية تنفيذ خدمة إصدار شهادات الحلال على أساس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة"[1].

في المقابلة مع الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب رئيس مجلس العلماء في مقاطعة جاوة الوسطى أوضح للباحث أن القانون 982 لسنة 2019 يختلف عن القانون السابق رقم 33 لسنة 2014 من حيث أن السابق قبل 2019 كانت شهادة الحلال تصدر بشكل تام من مجلس العلماء الإندونيسي، وبعد صدور القانون 2019 أصبحت لجنة الفتوى ومجلس العلماء الإندونيسي جهة استشارية فقط، تقدم الفتوى للمسائل التي تعرض لها ويتم إصدار شهادة الحلال في وزارة الشؤون الدينية في كل محافظة من المحافظات[2].

كما ذكر الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب رئيس مجلس العلماء في جاوة الوسطى في المقابلة معه بأن الخطوات وشروط إصدار شهادة الحلال ليست الآن من ضمن اختصاصنا بل من اختصاص الوزارة وبالتالي، يمكن الحديث فقط عن أن صاحب المصنع أو النشاط التجاري بمختلف أشكاله يتقدم بملف يطلب فيه شهادة حلال، ونقوم نحن كلجنة تجتمع مرة في الأسبوع على الأقل بتوصية لوزارة الشؤون الدينية مصحوبة برأينا حول هذا النشاط أو المنتج، وبعد سؤال الباحث عن المذهب الفقهي المتبع قال الأستاذ أحمد إن المذهب المتبع في الفتوى هو الشافعي لأنه مذهب الدولة؛ لكن هذا لا يعني التحجر عليه فقط بل يمكن الاستعانة بغيره من المذاهب والفتاوى[3].

---

1 Biaya Sertifikasi Halal Kembali Diatur Mui المصدر: Https:/ /Www.Radartasikmalaya.Com /Biaya- Sertifikasi-Halal -Back –Diatured -Mui Radartasikmalaya.com 7 - Desember 2019. تم نشر هذا المقال على موقع

2 المقابلة مع الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب رئيس مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) مقاطعة جاوة الوسطى ومدير مركز LPPOM MUI بجاوة الوسطى ومحاضر بجامعة والي سونجو الإسلامية سمارنج تاريخ المقابلة 18 مارس 2021.

3 المقابلة مع الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب رئيس مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) مقاطعة جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 18 مارس 2021.

وكما ورد في المقابلة مع الأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو لجنة وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والذين ذكرا للباحث: الفرق بين القانون 982 لسنة 2019 والقانون رقم 33 لعام 2014 يكمن فقط في التعريفة، لأن القانون رقم 33 لسنة 2014 نص على وجود قرار وزير المالية بشأن تعريفة الحصول على شهادات الحلال، لذلك أثناء انتظار صدور قرار وزير المالية، يتم إنشاء تعريفة حسب السابق بشأن خدمات شهادة الحلال حتى لا يكون تنفيذ شهادات الحلال متوقفا، وتشمل متطلبات الحصول من الوزارة على شهادة الحلال ما يلي:
أ. طلب الحصول على شهادة الحلال ب. ملاء استمارة التسجيل ج. الجوانب القانونية وتشمل:

1) نسخة من رقم تعريف العمل (*NIB*)
2) الحصول على مشرف حلال (مسلم)
3) نسخة من (*KTP*)
4) السيرة الذاتية
5) مرسوم تحديد ممتحن الحلال
6) توثيق نظام الحلال (*SJH*).
7) الاسم التجاري
8) اسم ونوع المنتج
9) قائمة المنتجات وأنواع المواد المستخدمة
10) معالجة المنتج
11) نتائج التحليل ومواصفات المواد[1].

1 المقابلة مع الأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 8 أغسطس 2020

وسأل الباحث الأستاذ الدكتور أحمد رفيق في أثناء المقابلة معه أيضا سؤالا وهو كيف يتم مراقبة وتنظيم السلع المستوردة من الخارج فيما يخص الحلال والحرام من الأغذية؟ فقال الحقيقة بأن اختصاص مجلس العلماء يكون في دائرة المنتج والنشاط المحلي أي مراقبة الطعام الحلال والغذاء الحلال سواء توزيعا في المطاعم أو صناعة في المصانع، أما السلع المستوردة فلا تشترط الدولة الاندونيسية وجود شهادة الحلال عليها لأن اندونيسيا فيها أديان أخرى، وبالتالي قد تدخل سلع تعتبر محرمة لغرض استهلاكها من غير المسلمين، وإنما يتم الكشف عنها بعد وصلوها وتوزيعها بداخل البلاد مع إصدار شهادة بأن المنتج غير حلال[1]. وفي المقابلة مع السيد صوفة الموظف بمجلس العلماء بجاوة الوسطى ذكر للباحث بشأن الخدمة الالكترونية *CEROL-SS23000* سيرول: هو تطبيق نظام يستخدم في التسجيل للحصول على شهادة الحلال، يمكن للعملاء تقديم مستندات شهادة الحلال عبر الإنترنت، يسهل على العميل التسجيل للحصول على شهادة الحلال، وتكمن الاستفادة من وجود سيرول للشركة التي تقع بعيدًا عن مكتب *LPPOM* بحيث لا يتطلب من العميل أن يأتي إلى مكتب *LPPOM* حين التسجيل[2].

ثالثا: من صميم عمل الأطراف الثلاثة المسؤولة، مناقشة وتحليل

ضمان الحلال في إندونيسيا معترف به رسميًا وهو مدعوم من قبل الدولة بإصدار القانون رقم 33 لسنة 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال *(JPH)*، ما ترتب على إصدار هذا القانون هو أن الدولة تعترف رسميًا بالشريعة الإسلامية وتضمنها في شكل التزام بتناول الطعام الحلال بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ شهادة الحلال بواسطة *MUI* وبواسطة وكالة حكومية تابعة لوزارة الشؤون الدينية تسمى وكالة ضمان المنتجات الحلال *(BPJPH)* وتعزز ظهور القانون بإصدار اللائحة الحكومية لسنة 2019 بشأن ضمان المنتجات الحلال، من المتوقع أن

1 المقابلة مع الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب رئيس مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) مقاطعة جاوة الوسطى ومدير مركز LPPOM MUI بجاوة الوسطى ومحاضر بجامعة والي سونجو الإسلامية سمارنج تاريخ المقابلة 18 مارس 2021.

2 المقابلة مع الأستاذ السيد صوفة موظف في مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) مقاطعة جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 25 مارس 2021.

يوفر هذا القانون اليقين والشفافية في المعلومات لمستهلكي المنتجات الحلال فضلاً عن تشجيع نمو سوق صناعة الحلال في إندونيسيا.

فيما يلي يمكن تصنيف أهم المكونات الغذائية التي نص عليها قانون الحلال في الغذاء في إندونيسيا في المواد المختلطة تماشيا كما يبدو وفق القاعدة الفقهية إذا غلب الحلال الحرام غلب الحرام وهي ما صدر بشأنها قرار فتوى وزارة الداخلية في يونيو 1980 بشأن حظر الطعام والشراب الممزوج بالسلع المحرمة وغير النظيفة، وقرار فتوى وزارة الداخلية الصادر في سبتمبر 1994 بشأن حظر استخدام جميع عناصرها[1] ويمكن تمثيل أهم المواد الغذائية المتعلقة بها في إندونيسيا كما يلي:

جدول 1 أهم المواد الغذائية التي يتعلق بها حكم الحلال والحرام في إندونيسيا

ت	المادة	البيان
1	اللحوم	يجب أن تكون اللحوم حلالاً في الأصل، ويجب أن تكون عملية ذبح الحيوانات متوافقة مع معايير الأحكام والضوابط في الشريعة الإسلامية بحيث يذكر عليها اسم الله تعالى، وأن يكون الجزار بالغا وأن تكون أدوات الذبح حادة بشكل مثالي تقطع مجاري الأكل والجهاز التنفسي والأوعية الدموية باستخدام سكين حاد أو غير ذلك من الأدوات الحادة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون اللحوم المعروضة للبيع في أكشاك اللحوم وفي محلات الأسواق واضحةً، بحيث يتم فصل اللحوم الحلال عن اللحوم غير الحلال على سبيل المثال، لحم الخنزير يفصل عن لحم البقر وهكذا. ومن الملاحظ أن بيع اللحوم مشكلة كبيرة ففي الأسواق التقليدية يتم ذلك في كثير من الأحيان في الهواء الطلق علانية ودون

1 Fatwa Mui Tanggal 01 Juni 1980 Tentang "Makanan Dan Minuman Yang Bercampur Dengan Bahan Haram Atau Najis" Dalam Nazri Aldani.

		تسميات واضحة لنوع اللحم، مما يعتقد البعض أن اللحوم الحلال المباعة في الأسواق التقليدية مشكوك فيها أيضًا بسبب عملية الذبح غير الواضحة، أو نوعيتها، ولذا يفضل البعض شراء اللحوم من محلات الأسواق الكبيرة بملصقات واضحة، ورغم وجود شهادة الحلال للحوم المستوردة لكن في بعض الأحيان يكون فصل اللحم الحلال عن لحم الحرام مثل الخنزير غير واضح أو لا يتم فصله بشكل كامل.
2	زيت الطهي	زيت الطهي منتج نباتي مشتق من جوز الهند أو زيت النخيل، لكن في بعض الأحيان يوجد زيت طبخ يتم تنقيته باستخدام الفحم النشط، يمكن أن يأتي هذا الفحم النشط من النباتات أو عظام البقر أو عظام لحم الخنزير. لذلك يجب قبل الاستخدام والتصريح به والبحث في مكوناته وطريقة تصنيعه.
3	السمن	يتم الحصول على السمن أو المارجرين من زيوت دهون نباتية كما تستخدم عملية صنع المارجرين مكونات أخرى مثل المستحلبات والفيتامينات والنكهات والأصباغ والمواد الحافظة وغيرها، وتستخدم المستحلبات لخلط الماء والدهون بشكل متجانس، والمستحلبات عبارة عن دهون أحادية أو ثنائية الجليسريدات تستخرج من التحلل المائي للدهون الحيوانية أو النباتية، يمكن أن يستخدم التحلل المائي للدهون النباتية إنزيمات مشتقة من مواد حرام، مثل إنزيم الليباز من بنكرياس لحم الخنزير، وهي تعطي نكهة ويعطي طعمًا ورائحة معينة، يمكن أن تأتي المكونات الأساسية للنكهة من مركبات كيميائية اصطناعية أو مكونات نباتية وحيوانية طبيعية، والتي يمكن اشتقاقها من مكونات حرام، وغالبًا ما يتم إضافة المارجرين بمكونات مكملة

		مثل الفيتامينات، وبعضها عبارة عن منتجات مخمرة، للحفاظ عليها لوقت طويل، يتم أحيانًا تغليف الفيتامينات بالجيلاتين، يستخرج الجيلاتين من لحم الخنزير أو لحم البقر، يتم تنقية المارجرين باستخدام مواد ماصة (تمتص الأوساخ واللون) لإزالة اللون أو عملية التبييض، يمكن أن تكون المواد المستخدمة هي التبييض بالفحم المنشط، يمكن أن يستخرج الفحم النشط من الخشب أو قشرة جوز الهند أو عظام البقر أو عظام لحم الخنزير. من الملاحظ أن هناك العديد من النقاط المهمة للسمن الحلال وهي :يجب على مروج الطعام الحلال المسؤول اختيار المارجرين الحاصل على شهادة الحلال ***MUI***، أي أن يكون مصنوع من الحليب والمواد المضافة الأخرى مثل البكتيرية والإنزيمات والأصباغ الحلال، يمكن اشتقاق إنزيمات المنفحة من الحيوانات أو إنتاجها ميكروبيًا، إذا كانت تستخرج من الحيوانات فيجب أن يكون مصدر الحيوان وعملية الذبح حلال، وإذا تم إنتاجه ميكروبيًا فيجب أن يكون واضحًا من حيث الوسائط المستخدمة لنموه وإنتاجه. وسوف يتم مناقشة الجلاتين في المبحث التالي بشكل أكثر توسعا.
4	الجبن	يصنع الجبن من الحليب والمواد المضافة الأخرى مثل المكونات البكتيرية والإنزيمات والأصباغ، يمكن اشتقاق إنزيم المنفحة الشائع الاستخدام من الحيوانات أو من الميكروبات، فإذا كان منشأه من حيوان فيجب أن يكون مصدر الحيوان وعملية ذبحه حلالاً، وإذا تم إنتاجه جرثوميًا، فيجب أن يكون واضحًا من حيث الوسائط التي تستخدم للنمو والإنتاج.
5	التوابل	هناك العديد من ماركات التوابل في السوق، منها التوابل التي تحتوي

		على غلوتامات أحادي الصوديوم (*MSG*) وهي منتج ميكروبي يمكن فيها أن تنمو البكتيريا من خلال وسائط الحرام، حصلت العديد من العلامات التجارية *MSG* على شهادات حلال من *MUI* لأنها تستخدم وسائط نمو البكتيريا التي تم تأكيد أنها حلال. لذا يجب النظر في خلفيات الصناعة لهذه التوابل خاصة وإنها حسب الملاحظة منتشرة بكثرة وقد تدخل في مكونات الأطعمة في المطاعم دون أن تكون سلعة أساسية للبيع.
6	صلصة الصويا	تستخرج صلصة الصويا من فول الصويا الحلال، ومع ذلك، فإن عملية صنع صلصة الصويا تمر بمراحل مختلفة وتتضمن مكونات إضافية، في عملية صنع صلصة الصويا، من ذلك استخدام طرق تخمير كوجي وتخمير موروميي، في تخمير الكوجي، يُضاف فول الصويا المسلوق مع العفن ويترك لبضعة أيام، مما ينتج عنه صلصة الصويا التي تحتوي على الكحول بنسبة 2% على الرغم من أن الكحول يغلي، إلا أنه لا يختفي ويظل عادة حوالي 1.6% بناءً على فتوى *MUI*، فإن محتوى الكحول الذي يزيد عن 1% يجعل المنتج مشمولاً في فئة الخمور[1]. وهذه المواد منتشرة كثيرا خاصة وإنها داخلة في المطاعم ويصعب مراقبتها لذا يجب الاهتمام بالمراقبة والتدقيق بشكل جيد.

ويرى الباحث إن تنظيم الحلال للغذاء في إندونيسيا يواجه تحديات كثيرة من أهمها المواد الغذائية التي تباع في نفس مكان المواد المحرمة، مثلا لاحظ الباحث بيع اللحوم المحركة كالخنزير في بعض الأسواق المركزية لغير المسلمين، بينما يباع اللحم البقري أو الدجاج الحلال في نفس

1 Andian Ari Anggraeni, *Titik Kritis Keharaman Industri Catering* (Fakultas Teknk, Unziversitas Negeri Yogyakarta), 17.

المكان، فما هو الضامن للمستهلك أن البائع لا يستخدم المعدات نفسها كالسكاكين وآلة طحن كرات اللحم للحم البقري ولحم الخنزير وغيرها يتم استخدامها في نفس المكان والزمان[1].

كذلك لاحظ الباحث وجود كثير من المواد والمنتجات الغذائية ليس لديها معلومات واضحة حول مصدرها وأين أنتجت، خاصة بالنسبة لمنتجات المخابز أو المعجنات والتوابل المستخدمة في وجبات المطاعم المختلفة وصعوبة مراقبتها. كذلك لاحظ الباحث بيع اللحوم في غير أماكن مخصصة لها مما يضعف مراقبة مصادر هذه اللحوم وكيفية طريقة ذبحها وبعض الباعة من النساء أو الصبيان عند سؤالهم يقولون نحن اشتريناها من شخص آخر مما يقلل من وجود ضمان يقين بأن ذبح الحيوان حلال.

ويمكن القول وكما لاحظه الباحث واستخلصه مما سبق أن إحدى المشكلات الكبيرة التي تواجه صناعة الأغذية في إندونيسيا فيما يتعلق بشهادات الحلال تتمثل في عدم وجود معايير تفصيلية تشير إلى المكونات المسموح بها وما لا يمكن استخدامه –كما هو موجود في الحالة الليبية كما سيأتي فيما بعد– ونظام الإدارة الذي ينبغي تطبيقه، أي معايير المواد وأنظمة الإدارة، واتضح أنه لا يوجد معيار لهيئة إصدار شهادات الحلال نفسها، ثم معيار مدقق الحلال، ومعيار نظام ضمان الحلال، ومن الضروري أيضًا وجود قاعدة بيانات للمواد المسموح باستخدامها بوضوح (حلال)، ومن الواضح أنها غير مسموح بها (حرام) وأيها مشكوك فيها (يمكن أن تكون حلالًا ويمكن أن تكون حرامًا، اعتمادًا على أصل المادة وطريقة التصنيع)، يُستثنى الالتزام بشهادة الحلال للمنتجات التي تنشأ من مواد غير حلال، وبالنسبة لمثل هذه المنتجات، يتعين على الجهات الفاعلة التجارية تقديم معلومات عن المنتج غير الحلال، المشكلة هي أن هناك من يعتقد أنه يتم تحديد ما إذا كان المنتج حلالًا أم لا من خلال آلية الفتوى لمجلس العلماء بحيث يستغنى عن تطبيق معايير الحلال، هذا الرأي في الواقع ليس صحيحًا تمامًا لأنه في كثير من الحالات يمكن تحديد ما إذا كان الطعام حلالا أو لا بالفعل في البداية وبدون المرور والعرض على لجان الفتوى، على سبيل المثال أن جميع عناصر لحم الخنزير ممنوع

1 وهو ما سوف يتحدث عنه الباحث في مبحث الصعوبات التي تواجه شهادة الحلال<

استخدامها في المنتجات الغذائية، وبالفعل هناك بعض الأمور التي لا يمكن تحديدها في هذا الوقت، أو أن هناك مشكلة مستجدة تتطلب فتوى جديدة، لذا فإن مثل هذه الأمور تعتبر حالات خاصة خارج معايير الحلال المقررة.

رابعا: خصائص إدارة شهادة الحلال في اندونيسيا

في نهاية هذا الجزء من البحث يتبين من عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها تميز نظام ضبط ومراقبة وتنظيم الحلال في اندونيسيا بعدة خصائص فبالنسبة لحالة إندونيسيا فهي تعد أكبر دولة بها سكان من المسلمين، ولذا تبرز أهمية مراقبة وتنظيم الطعام الحلال فيها، وفيها مرت شهادة الحلال في إندونيسيا بعدة مراحل حتى وصلت على ما هي عليه الآن، وكان لمجلس العلماء الإندونيسي الدور الفعال في إيجادها وإلزامها وكانت من أول المؤسسات مؤسسة *LPPOM MUI* التي تأسست سنة 1989بناءً على دعم مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) ثم صدر قانون سنة 2014 يمثل ضمان المنتجات الحلال (*JPH*) بمثابة نقلة نوعية في تنظيم ومراقبة الحلال في اندونيسيا، وفي هذه المرحلة أيضا يعتبر مجلس العلماء الأساس في النظر في شهادة الحلال، وبعدها صدر قانون 982 لسنة 2019 الذي يعد تغييرًا في إجراءات ونظام التسجيل للحصول على شهادة الحلال من الصفة الطوعية إلى الصفة الإلزامية، وفيه يكون لوزارة الشؤون الدينية سلطة إصدار شهادة الحلال، فسلطة إصدار شهادة الحلال تقع بالكامل على *BPJPH* وهي التي تصدر الشهادة أي وزارة الشؤون الدينية، ويكون ل *MUI* تقديم الفتوى والاستشارة المطلوبة بينما *LPPOM MUI* تقوم بفحص واختبار الحلال للمنتج، غير أن تعريفة الشهادة لم تحدد بعد، والتي ألزم القانون وزير المالية بتحديدها، وتتم العملية وفق تسلسل معين وشروط محددة، أما ما يخص السلع المستوردة فتلزم الدولة وجود تعريف بمدى حِل بعض السلع مثل اللحوم، وليس كلها وفصلها عن المحرمة في الشريعة الإسلامية، ويتم إصدار شهادة الحلال لها قبل تداولها في السوق، ولكن الدولة لا تمنع دخول المواد المحرمة، ولكن تكون معروفة؛ لأن بعض السكان ليسوا مسلمين، كما أن الإسلام ليس دين الدولة، وفي إندونيسيا يتم إصدار أي شهادة حلال داخل إندونيسيا حتى فيما يخص اللحوم، كذلك

نجد أن السلطة الدينية الإسلامية يتبع فيها مجلس العلماء المذهب الشافعي؛ لكنه لا يستبعد إمكانية استخدام مذاهب فقهية أخرى عند الحاجة لها.

ويحق للمنتجين في إندونيسيا لهم أو أصحاب الأعمال الذين حصلوا على شهادة الحلال وضع ملصقات الحلال على منتجاتهم، تُعد الملصقات جزءًا من نظام مراقبة الجودة لأحد المنتجات، ووفقًا للأحكام القانونية المعمول بها يجب وضع علامة على المنتجات الغذائية الحلال التي تم الإعلان عن استهلاكها من قبل المجتمع المسلم بعلامة حلال، ويعد تعريف ملصق الحلال هنا علامة على أن المنتج، قبله وبعده، قد خضع لعملية إدارة إنتاج بطريقة حلال، بما في ذلك احتوائه على المواد الخام ومحتوى المنتج حلال حقًا وفقًا للقواعد القانونية المعمول بها، تحديد المقصود بالمنتجات الغذائية الحلال هي المنتجات الغذائية التي لا تحتوي أو مكونات محرمة أو ممنوع تناولها غير أن الشعار كما لاحظه الباحث وعلمه من المقابلات لم يتم التوافق عليه بين وزارة الشؤون الدينية ومجلس العلماء بعد.

من الأمور الملاحظة في إصدار شهادة الحلال في إندونيسيا ضعف مراقبة الدولة في بيع المواد الغذائية في الأسواق عامة، وفي المحلات الشعبية خاصة، حيث يمكن يتم للأسف خلط بعض المنتجات الحلال بأخرى محرمة بكل سهولة، ولا توجد حدود بينهما، كذلك طريقة الذبح فيما يخص اللحوم ليست بشكل واضح وشفاف، فيمكن بيع اللحوم أو حتى الأطعمة المحتوية عليها بكل سهولة دون أن يعرف المستهلك أصلها أو طريقة الذبح أو حتى من يبيع هذه اللحوم هل هو مسلم أم لا، كذلك عدم وجود معايير تفصيلية تشير إلى المكونات المسموح بها، وما لا يمكن استخدامه، وأقصد بها معايير مكتوبة، فالأمر معتمد أكثر على رأي العلماء وخبرتهم أكثر من وجود معايير مكتوبة، يتم الرجوع إليها بشكل دقيق.

ب. تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في ليبيا

تعتبر ليبيا دولة من دول شمال أفريقيا، وداخلة ضمن ما يعرف بدول المغرب العربي، وفي نطاق أوسع ضمن الدول العربية، وكذلك دول البحر المتوسط، وضمن دول العالم الإسلامي

فهي بلد عربي مسلم متوسطي، أيضا هو بلد يقع في الشرق الأوسط، وهي في المرتبة السابعة عشر من حيث المساحة في العالم، ويقدر عدد سكان ليبيا كما جاء في تقديرات عام 2012 بـ 6.1550.000 كيلومتر مربع، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في قارة أفريقيا[1].

رغم أن ليبيا لا يطلق عليها دولة إسلامية إلا أن عرفها الدستوري سواء سابقاً أو حالياً قائم على الشريعة الإسلامية، فالقرآن والسنة هما مصدرا التشريع في البلاد، تصنف ليبيا أحد الدول المهمة في إنتاج النفط والغاز في العالم، تعتمد البنية التحتية التصنيعية الرئيسية على الصناعات البتروكيماوية، وحيث أن ليبيا ليست دولة زراعية فهي تستورد حوالي 85% من احتياجاتها الغذائية من دول أجنبية مسلمة وغير مسلمة، بينما يتم إنتاج باقي احتياجاتها الغذائية محليًا، تقع مسؤولية إنفاذ سلامة الغذاء في ليبيا على عاتق مركز مراقبة الغذاء والدواء، يتعرف المستهلكون على جميع الأطعمة في ليبيا على أنها حلال، ولا يسبب أي قلق للمستهلكين، ومع ذلك يشعر المستهلكون بالقلق إزاء المنتجات الغذائية المستوردة من الدول غير الإسلامية مثل المملكة المتحدة وإيطاليا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الصين، لذلك تطبق ليبيا متطلبات خاصة لشهادة الغذاء الحلال من أجل حماية المستهلكين في البلاد من الأطعمة غير الحلال، وأن تكون هذه الأطعمة المستوردة مصحوبة بشهادة الحلال.

وتعد ليبيا بلداً إسلامياً بالكامل تقريباً ويعتبر الإسلام دين الدولة[2]، وبالتالي جميع المنتجات الغذائية المتوفرة حلال، تستورد ليبيا العديد الأطعمة من العديد من البلدان حول العالم مثل الصين والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأستراليا والدول الإسلامية (مثل تركيا وإندونيسيا والدول العربية الأخرى) وتطبق شروط خاصة على المواد الغذائية المستوردة من الدول الإسلامية أو غير الإسلامية على حد سواء، يجب أن تكون جميع المنتجات الغذائية المستوردة حلال حتى يتم السماح بدخولها إلى ليبيا، لا يمكن تسهيل هذا الدخول أو السماح به إلا من خلال شهادة الحلال الإلزامية، في ظل عدم وجود معايير حلال دولية متفق عليها

1 www.worldbank.org.

2 يشير الدستور الليبي المزمع الاستفتاء عليه قريبا أن الإسلام هو دين الدولة في ليبيا

احتاجت الحكومة الليبية إلى تطوير معاييرها ومتطلباتها الخاصة بالحلال، وأعطت مسؤولية تطوير هذه المعايير إلى مركز الرقابة على الأغذية والأدوية الخاصة بها، لذلك وضعت معايير الحلال لتحديد ماهية الطعام الحلال، بما في ذلك المتطلبات المحددة لذبح الحيوانات، والتعامل مع طرق مختلفة لمعالجة الأغذية لضمان حالتها الحلال، وفي هذا الجزء يبحث الباحث الجانب الثاني من التحليل عن الحالة الليبية في ما يتعلق بتنظيم الغذاء الحلال.

أولاً: تطور شهادة الحلال

1. الفترة من الاستقلال وحتى 1969م

قبل استعراض الجهة المسؤولة عن شهادة الحلال وعن المستوردات وتنظيم الحلال يكون من المفيد فيما يلي الحديث عن البيئة القانونية الليبية ذات الصلة بمنتجات الحلال وتطورها، والحقيقة أن المشرع الليبي لم يصدر قانوناً خاصاً بالحلال، ولا يمنح شهادة حلال لمنتج ليبي بمفهومه المعاصر، كما هو في الحالة الإندونيسية، غير أن القوانين والتشريعات الليبية الأساسية والكبرى أشارت لمضامين ومعايير في الحلال من الأغذية، إلا في حالات خاصة تتعلق بالسلخانات ومنتجات اللحوم المحلية كما سيأتي بيانه في هذا البحث. والتشريع الليبي يتضمن ثوابت قانونية مختلفة يمكن التأسيس عليها لتنظيم معين في شهادة الحلال ومراقبته، وتاريخياً وحسب الخلفيات المتنوعة نجد أن ليبيا قبل الاستقلال كان هناك المستعمر الغربي المسيحي، وكذلك المستوطن الإيطالي، وحتى بعد نيل الاستقلال بقي المستوطن الإيطالي فيها، فكان وجود السلع الوافدة والمخالفة للشريعة أمراً شائعاً، والمشّرع الليبي حينها لم يمنع الخمور ولا لحم الخنزير بشكلٍ قاطع أخذاً في الاعتبار التركيبة السكانية لليبيا، والتي كانت تشتمل على فئة واسعة من غير المسلمين من رعايا الدول التي كانت تستعمر ليبيا أو قائمة على إدارتها كإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا التي كانت تملك رعايا في بعض المناطق الجنوبية، حيث كان ذلك يفرض واقعاً خاصاً له تأثير خاص على الحياة العامة وتنظيمها القانوني، سواء في المتاجر والمحلات التجارية والمطاعم وغيرها، ولكن منذ تأسيس الدولة الليبية في سنة 1951 شكل الدين الإسلامي الأساس في هذا الجانب فهو الدين الرسمي للدولة ولا دين آخر لها غيره، كما

جاء ذلك في دستور المملكة الليبية، وهو المصدر للقانون المدني، ومن أمثلة القوانين المتفرعة المتصلة بالطعام الحلال وتنظيميه حينها اللائحة رقم 3 لسنة 1960 بشأن المجازر والمذابح الصادرة عن مجلس الوزراء والمنشورة في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، على سبيل المثال تم النّص في المادة التاسعة عشر منها على وجوب الفصل بين أرجل ورؤوس الخنازير والحيوانات الأخرى في المجازر بعد الذبح[1]. كما أنه تم بموجب قرار وزير الزراعة والثروة الحيوانية رقم 104 لسنة 1968 إعادة تنظيم دخول الحيوانات واللحوم والألبان ومشتقاتها إلى ليبيا حيث تم النّص في المادة الثانية من القرار على وجوب أن تُرفق اللحوم المستوردة بشهادة تثبت أنها مذبوحة وفقاً للشريعة الإسلامية[2].

2. فترة عصر الجماهرية حتى 2011

وفي ظل عهد الجماهيرية الليبية في زمن معمر القذافي واعتباراً من سنة 1969 وبعد أن رحل المستوطنون الأجانب من إيطاليين وغيرهم عن البلاد، شهدت البلاد ثورة قانونية وتشريعية كبيرة، تمثلت في أسلمة العديد من التشريعات بعد أن صدرت قوانين منظمة للحلال وممارسته في الأغذية- وهو ما يهمنا هنا بعيدا عن الجوانب الأخرى- فجاء تحريم الخمر بناء على القانون رقم 89 لسنة 1974م، وأصبح الخمر ممنوعاً ومعاقباً عليه، كما منعت وحظرت الدولة الخنزير واستيراده بالكامل، ومنعت تربيته، حيث كان المستعمر يعتمد عليه كثيراً في طعامه، كما ركزت الدولة على جانب اللحوم المستوردة، وهو مازال معمولاً به حتى الآن، لكن ليبيا لم تُقنِّن العمليات المسبقة للذبح كالصعق الكهربائي والتدويخ بمسّدس خاص، وكذلك بالغاز، وتكتفي الدولة بشهادة مذبوح وفقا للشريعة الإسلامية معتمدة من إحدى السفارات الليبية بالخارج، وعبارة أن المنتَج لا يحتوي على دهن الخنزير.

---

1 اللائحة رقم 3 لسنة 1960 بشأن المجازر والمذابح الصادرة عن مجلس الوزراء والمشورة في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة العدد 18 الصادر في 29 ديسمبر 1960م مسألة الفصل بين أجزاء الخنازير والحيوانات الأخرى.

2 الجريدة الرسمية عدد 21 10 لسنة 1968م عملية استيراد اللحوم من منظور الحلال.

وقائمة الممنوعات من الاستيراد هي قائمة يتم تعديلها لاعتبارات متعددة بإضافة بعض السلع أو حذف قائمة أخرى، إلا أن الخمر والخنزير ومشتقاتهما يعتبران من السلع دائمة الحظر والتي تتكّرر في أي قائمة يتم تجديدها بشأن الحظر من الاستيراد، ومن ذلك على سبيل المثال ما نص عليه قرار وزارة الاقتصاد والتجارة (اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد سابقاً) رقم 16 لسنة 2006م في الملحق رقم 3 من حظر الخنازير الحية ولحومها وشحومها وكافة أجزائها، وكذلك قرار المكتب التنفيذي الوطني الانتقالي بشأن حظر سلع من الاستيراد لسنة 2011م الذي نص في مادته الأولى على حظر استيراد الخنازير الحية ولحومها وشحومها وكافة مشتقاتها في الفقرة (1) وحظر الخمور والمشروبات الكحولية بجميع أنواعها هذا فيما يتعلّق بجانب الحلال في الأغذية[1]. وفي هذه الفترة وكما سيأتي الحديث عنه تم تأسيس مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في سنة 2002 بعد أن كانت تتبع وزارة الرقابة الإدارية، وكان ذلك استنادا على القانون الصحي رقم 106 لسنة 1972 كما وضعت الدولة مواصفات حملت رقم 53 لسنة 2005 الخاصة بالبيانات التوضيحية[2].

3. منذ ثورة 17 فبراير وحتى الآن

بعد انقضاء عهد الجماهيرية، وبعد ثورة فبراير طالعنا الإعلان الدستوري وهي وثيقة دستورية صادرة عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 3 أغسطس 2011 وهي بمثابة دستور مؤقت للدولة إلى حين إصدار دستور جديد للبلاد، وبالبحث في هذه الوثيقة عن الإشارات التي يمكن أن تؤسس بها للنظام العام للدولة من خلال توضيح مكانة الشريعة الإسلامية في الدولة والهوية الدينية لمواطنيها، ومدى انسجام تشريعاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية في الحلال من الغذاء، يتبين أن الإعلان الدستوري يشير في ديباجته إلى تأسيس الأجيال القادمة

1 أحمد سالم أحمد، دور البيئة التشريعية في تطبيق معايير الحلال في المنتجات والخدمات وملائمة النظام القانوني الليبي استرشاداً بالمعايير الماليزية، المرجع السابق، 115.

2 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 23-مارس-2021م و مقابلة مع رئيس قسم التحليل والمطابقة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته تاريخ المقابلة 22-أبريل-2021م.

على روح الهوية الإسلامية، ربما هي إشارة واضحة وهي ليست بجديدة عن المجتمع الليبي والذي يعتبر جميع سكانه مسلمين سنّة، وينص على تنشئة المجتمع على روح الشريعة الإسلامية، وبالتالي إباحة الحلال وتحريم الحرام، إلا أن الإعلان الدستوري في المادة الأولى منه ينص بشكل صريح على أن ليبيا دولة دينها الإسلام والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وهذا بيان واضح في هذه القواعد الدستورية على مكانة الشريعة الإسلامية في الدولة وتشريعاتها، وبالتالي فإن القوانين تستمد نصوصها بشكل رئيسي من الشريعة الإسلامية، وهذه قواعد أساسية دستورية تدل على مكانتها في قوانينها[1].

وفقاً لقانون الاستيراد والقرارات السابقة في نهاية العهد الماضي الصادرة بمقتضاه تم تحديد المحظورات من الاستيراد من قبل وزارة الاقتصاد الليبية، وفي النظم القانونية القائمة حالياً أيضاً تعهد اللائحة التنفيذية للكتاب الثامن من قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010م بشأن الأحكام المنظمة للتصدير والاستيراد وهو ما وافقه قرار مجلس الوزراء رقم 188 لسنة 2012م على صلاحية الوزير المختص بحضر استيراد وتصدير السلع والمنتجات لاعتبارات دينية أو صحية أو أمنية أو حمائية أو تطبيقاً لاتفاقيات دولية، كما في المادة الثالثة منه صدر عن وزير الاقتصاد القرار 199 لسنة 2012 بشأن السلع المحظورة المخالفة للشريعة الإسلامية[2].

كما يعتبر تعديل قانون تحريم الخمر الصادر في سنة 2016 وهو تعديل للقانون رقم 4 لسنة 1994 من التشريعات المهمة التي توفر البيئة القانونية الحلال استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ ينص القانون بشكل واضح وصريح في مادته الأولى على تحريم الخمر وينص في المادة الرابعة على معاقبة حائزها والمتعامل معها بأي شكل من الأشكال، بل عاقب القانون حتى غير المسلم الذي يتناول الخمور في أي مكان، هذا يبين بشكل جلي واضح توفير عنصر

---

1 دباجة الإعلان الدستوري الليبي الصادر بتاريخ 3 -8-2011.
عبدالباري المبروك الفيتوري امحمد، وآخرون، قابلية البيئة القانونية للسياحة الحلال في ليبيا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني لطلاب الدراسات العليا والأكاديميين في الشريعة والقانون (جامعة سينس إسلام ماليزيا نوفمبر 2019م)، 705.
2 قرار وزير الاقتصاد رقم 199 بشأن حظر استيراد بعض السلع الصادر بتاريخ 28-4-2012

مهم من عناصر أو ضوابط السياحة الحلال، وهي تحريم الخمور ومنع تداولها في ليبيا، الأمر الذي تبيحه بعض الدول الإسلامية وتسمح ببيعه[1].

ثانياً: إطار التنظيم لشهادة الحلال

1. الجهة المعنية بشهادة الحلال

لقد تم إصدار قرار إنشاء المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية كجهة مستقلة بعد أن كان إدارة تابعة لجهاز الرقابة بناء على القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة رقم 77 لسنة 2002 بتاريخ 8 / 12 / 2002 بشأن إنشاء المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية، ثم صدر قرار من المؤتمر الوطني العام سابقاً رقم 19 لسنة 2014 بشأن إرجاع تبعية مركز الرقابة على الأغذية والأدوية إلى مركز الرقابة الإدارية[2]. إذا الجهة المسؤولة عن مراقبة الغذاء الحلال في ليبيا هي مركز الرقابة عن الأغذية والأدوية، ويستند المركز على القانون رقم 117 لسنة 2007 الصادر عن المؤتمر الشعبي العام سابقا الذي حدد اختصاصاته[3].

يتم تطبيق معايير الحلال بشكل عام في ليبيا من خلال هذا المركز وهو الجهة المسؤولة عن منح شهادات الحلال بدأ من بلدان المنشأ التي توفر الغذاء للتصنيع أو الحيوانات للذبح مثل أستراليا التي تستورد منها ليبيا اللحوم، ويجب أن تكون معايير الحلال واضحة بما فيه الكفاية لمنح شهادات الحلال في البلدان المصدرة للأغذية، من أجل تسهيل تطبيقها في شركات تصنيع الأغذية في تلك البلدان المصدرة، وكان من الأهمية والإلزام أن تصدر شهادات الحلال في جميع أنحاء العالم التي تتعامل مع دولة ليبيا وفق متطلبات التصديق قبل تصدير المنتجات الغذائية إلى ليبيا، وأن تعمل على تكييف شهادات الحلال الخاصة بهم لمثل هذا التصدير.

وأثناء المقابلة مع مدير مركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس، وكذلك المقابلة مع رئيس قسم التحليل والمطابقة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته ذكر كلاهما أن

1 قانون رقم 21 لسنة 2016 المعدل للقانون رقم 4 لسنة 1994بشأن تحريم الخمر.
2 موقع مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – ليبيا.
3 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 23-مارس-2021م.

هذه الجهة الرقابية تتبع جهاز الرقابة الإدارية والتي تتبع مباشرة البرلمان الليبي صاحب السلطة التشريعية في الدولة الليبية، لأنها تتبع جهاز الرقابة الإدارية، وذكرا للباحث أن أهم القوانين المنظمة للهيئة القانون الصحي رقم 106 لسنة 1972م، وللهيئة فروع ستة في ليبيا 4 منها في المنطقة الغربية و2 في المنطقة الشرقية[1].

2. التعريف بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية

يعرف مركز مراقبة الغذاء والدواء اختصاراً ب (FDCC) وهو الجهة المسؤولة عن سلامة الأغذية في ليبيا، وأهداف (FDCC) هي ضمان جودة الغذاء للاستهلاك البشري والتحقق من الملوثات في المنتجات الغذائية المستوردة والمحلية من خلال ست نقاط (فروع) مراقبة (المختبرات وقسم الرقابة الداخلية)، موزعة بين الموانئ البحرية المركزية في المدن الليبية في طرابلس وبنغازي والخمس ومصراتة وطبرق، بالإضافة إلى زوارة وهي مدن بها موانٍ بحرية[2].

بالإضافة للنواحي الصحية يراقب المركز الشروط الدينية فقد أدخلت ليبيا ضوابط على الأغذية المستوردة عن طريق إرسال جميع هذه المنتجات الغذائية لفحص الأنواع المختبرية للتحقق من أنها لا تحتوي على أي لحوم خنزير أو منتجات لحم خنزير، أو دهون من الخنازير، أو أي نوع من الخمور والمسكرات، هذه الجهة التنفيذية للرقابة على الأغذية الحلال تنصب

1 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 23-مارس-2021م. و مقابلة مع رئيس قسم التحليل والمطابقة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته تاريخ المقابلة 22-أبريل-2021م.

2 World Health Organization, *joint external evaluation of ihr core capacities on Libya* (mission report: 9-15 july 2018, who, 2019), p18.

فيها الرقابة غالبا على السلع المستوردة، وهذا ما جاء في المقابلة مع السيد رئيس قسم التحليل والمطابقة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته الذي قال: يتم تنفيذ الرقابة على الأغذية والمواد الأولية الداخلة فيها من حيث الحرام والحلال بناء على إجراءات الكشف الظاهري التي يقوم بها مفتشو الدولة طبقا للمواصفات القياسية، وهي الجهة التشريعية التي ترسم السياسة العامة للرقابة على الغذاء في ليبيا، وقد وضعت مواصفات حملت رقم 53 لسنة 2005 الخاصة بالبيانات التوضيحية وهي المعمول بها حاليا وقد خضعت للتطوير[1].

3. المقصود بشهادة الحلال

شهادة الحلال حسب وجهة نظر مركز الرقابة على الأغذية والأدوية الليبي هي وثيقة تصادق بأن المنتج أو الخدمة أو الأنظمة المحددة بها مطابقة لمتطلبات الحلال في الشريعة الإسلامية، مثل: شهادات الذبح الحلال، وشهادات المنشآت والمزارع والمسالخ والمرافق المصنفة "حلال" وشهادات مكونات المنتجات الأولية والمواد المضافة، والمكونات التي يدخل في تركيبها مشتقات اللحوم وخلاصاتها والمنفحة والجيلاتين، والدهون والزيوت الحيوانية ومشتقاتها[2]. وفي المقابلة مع مدير إدارة المتابعة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته وعندما سأله الباحث عن ماهية شهادة الحلال هل هي محلية أم تتعلق بالدولة التي يتم منها استيراد البضاعة؟ ذكر المدير: إن الدولة الليبية لا تصدر شهادة حلال منها عادة بل السلع المستوردة يتطلب إرفاق شهادة حلال بها، وإن لم توجد يتم رد البضاعة أو المشاورة في الاستفادة من البضاعة في غير الاستهلاك البشري[3].

وكما سبق ذكره تتولى وزارة الاقتصاد أيضا اتخاذ صلاحياتها في حظر ما تراه مناسبا للحظر من السلع لأسباب صحية أو اقتصادية أو حتى دينية تكون مخالفة للدين الإسلامي وتشمل بالطبع الأغذية ونحوها، مثل قرار وزير الاقتصاد رقم 199 لسنة 2012 بشأن السلع المحظورة

---

1 مقابلة مع رئيس قسم التحليل والمطابقة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته تاريخ المقابلة 22-أبريل-2021م.

2 صفحة مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – ليبيا على الفيس بوك، كتب في 28 ديسمبر 2019م.

3 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021م.

المخالفة للشريعة الإسلامية، وهذا ما أكده السيد رئيس قسم التحليل والمطابقة بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته في المقابلة معه حيث ذكر بإن وزارة الاقتصاد تقوم بهذا الدور أيضا من خلال السلطات التي تملكها فتقوم بتحديد المواد التي يحظر استيرادها أو يحظر تصديرها[1]. وهو ما لاحظه الباحث بل وعايشه في فترة العمل في وزارة الاقتصاد التي امتدت من سنة 2004 إلى 2006م حيث كنت أنا الباحث أشرف على منطقة جغرافية ضمن وزارة الاقتصاد وكانت ترد لنا بين الحين والآخر تعليمات من وزارة الاقتصاد وقرارات لها بشأن المنتجات المستوردة وما يتعلق بجوانب الغذاء الصحية والشرعية.

4. دليل شامل للمواصفات والمعايير القياسية بشأن الغذاء الحلال

من الوثائق الهامة التي اطلع الباحث عليها وحصل عليها من مدير مركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس دليل شامل للرقابة وتنظيم الطعام الحلال في ليبيا يعرف بالمبادئ التوجيهية بشأن الأغذية الحلال يقع في 21 صفحة يشرح بشكل مفصل ما يعد طعاماً أو غذاءً حلالاً في ليبيا والعكس صحيح، وقد صدر حديثا في سنة 2020م من الجهة السابق ذكرها وهي الجهة التشريعية التي تقابل الجهة التنفيذية لمركز الرقابة على الأغذية في ليبيا، والمقصود بها المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية الذي أنشيء بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الحكومة) رقم 62 لسنة 1985م.

أعدت هذه المواصفة القياسية الليبية اللجنة الفنية المتخصصة في مجال إعداد مواصفات الأغذية الحلال المشّكلة بقرار السيد مدير عام المركز رقم 21 لسنة 2015 وهي تبني مع ترجمة وتعديل للمواصفة القياسية الصادرة عن معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية *(SMIIC)* واعتمدتها اللجنة العليا للمركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية في اجتماعها العادي للعام 2019 بموجب قرار اللجنة العليا للمركز رقم 21 لسنة 2020 الخاص باعتماد مواصفات قياسية ليبية. تختص هذه المواصفة القياسية بالمتطلبات الأساسية التي يجب اتباعها خلال كل المراحل التي تمر بها السلسلة الغذائية، التي تشمل استقبال وإعداد وتصنيع وفرز

1 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021م.

وتعبئة وتغليف ووضع بطاقة البيانات التوضيحية ومراقبة وتداول ونقل وتوزيع وتخزين وتقديم الأغذية الحلال ومنتجاتها المعتمدة على القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية[1].

بالنظر للمواصفة القياسية الليبية رقم 15 بأجزائها السبعة لسنة 2015 والدليل التوضيحي الخاص بها الصادر في سنة 2020 يلخص الباحث أهم ما ورد فيها بالتركيز على السلع أو المواد التي لا تعد حلالا أي المحرمة وهي كما في الجدول التالي[2]:

جدول 2 الدليل التوضيحي للمحرمات من الأطعمة في ليبيا

المادة المحرمة	أنواعها
الحيوانات غير الحلال	الخنازير والكلاب وسلالاتها
	الحيوانات التي لم يذكر اسم الله عليها عند ذبحها
	الحيوانات التي لم تذبح وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
	الحيوانات التي ماتت ميتة طبيعية
	الحيوانات ذات الأسنان الطويلة الحادة أو الأنياب التي تستعمل في اصطياد الفريسة أو في الدفاع عن النفس، وذلك كالدببة والفيلة والقرود والذئاب والقطط والتماسيح والخلد
	الطيور المفترسة ذات المخالب الحادة، كالصقور والنسور والغربان والبوم
	الحيوانات السامة ومسببات الآفات، مثل الجرذان وأم أربع وأربعين والعقارب والثعابين
	الحيوانات المثيرة للاشمئزاز والتقزز، مثل السحالي والحلزونات والحشرات ويرقاتها
	الحيوانات المحرم قتلها كنحل العسل والهدهد
	الحمير والبغال
	العناصر والمواد المستمدة من الحيوانات غير الحلال

1 دليل المواصفات القياسية الليبية 2020، 2.
2 دليل المواصفات القياسية الليبية 2020، 2.

	حيوانات المزارع التي تتم تغذيتها عمداً وبصورة متواصلة بالأغذية المحرمة
بعض الحيوانات المائية	كل أنواع الحيوانات المائية السامة والمضرة بالصحة ليست حلالا، إلا في حال تم إزالة المواد السامة والضارة منها
الحيوانات البرمائية	جميع الحيوانات البرمائية ليست حلالا
الدم وغيره من المواد ذات أصل بشري أو حيواني	جميع أنواع الدم ومشتقاته ليست حلالاً ومثل الدم كل السوائل أو غيرها التي تخرج من مخارج الإنسان أو الحيوان، كالبول والمشيمة والقيء والقيح والحيوانات المنوية والبويضات.

كما حددت اللائحة أعلاه شروط الذبح بالتفصيل، وكذلك ما يتعلق بالصعق الكهربائي حيث بينت أنه يمنع صعق الحيوان قبل ذبحه، وإن كان لابد فتكون مدة الصدمة المسموح بها وحجم التيار الكهربائي محدد بدرجة معينة فكل نوع حيوان وسنه، وحددت شروط الذبح الإسلامي بشكل مفصل، وفيما يخص الدواجن بينت الشروط والضوابط الإسلامية بشأنها[1].

وتتمثل عملية الصعق تعريض الحيوان إلى شحنة شديدة من التيار الكهربائي تودي بحياته، وهي على هذا الوصف أشبه بالمنخنقة التي خنقت فماتت وانحبس فيها دمها، فعلة التحريم متحققة في هذه الحالة بوضوح. فالصعق الكهربائي يؤدي إلى توقف الدورة الدموية وموت الحيوان دون أن ينزل دمه، وهو مجمع للفضلات والخبائث، فيبقى في لحم الشاة بما فيه من مضار، والطريقة الشرعية لتذكية الحيوان هي ما أنهر الدم، ولكن ينبغي التنويه على أن من طرق تذكية البقر والحيوانات الكبيرة تعريضها لصعقة كهربائية منخفضة، بحيث أنها لا تهلك منها مباشرة بل تفقد توازنها فيسهل ذبحها (وتسمى بطريقة التدويخ) وهذه الحالة دون شك تختلف عن سابقتها حيث أن الصعقة فيها ليست السبب في موت الحيوان بل الذبح، فيجوز شرعاً القيام بهذه العملية، شريطة أن تكون حياة الحيوان لا تزال مستقرة حتى تتحقق العلة الشرعية للذكاة... مع أن طرق التدويخ المختلفة غير مأمونة وقد تؤدي إلى سكتة قلبية تميت الحيوان

1 دليل المواصفات القياسية الليبية 2020، 2.

قبل تذكيته، ولها تأثير على زيادة وتبكير بداية التعفن في لحم الحيوان بعد الذبح؛ ولذلك فإنَّها تكره لهذه الأسباب[1].

كما تطلب إدارة المركز شهادة معتمدة لإثبات أن متطلبات ذبح الحيوانات تم إنجازه وفقًا للشريعة الإسلامية، وقد تم تطبيقها على الدواجن واللحوم الحمراء المجمدة المستوردة، وقد أصبحت شهادة الحلال من هيئات منح شهادات الحلال الإسلامية في بلد المنشأ إلزامية لجميع المنتجات الغذائية المستوردة ومنتجات لحوم الدواجن، وتتطلب معايير اللحوم ومنتجات اللحوم اهتمامًا كبيرًا للتحقق من أن الأغذية المستوردة حقًا حلال، لأنه أصبح واضحا أن هذه المنتجات تثير قلق المستهلكين الليبيين نظراً لحساسيتها، ولزم التأكد من أنها حقاً حلال والتي تحتاج إلى متطلبات ذبح خاصة وفقاً للشريعة الإسلامية[2].

ثالثاً: من صميم عمل المركز، مناقشة وتحليل

في المقابلة مع السيد مدير إدارة المتابعة فرع مصراته التابعة للمركز قال بأن التعاون بين إدارة الرقابة على الأغذية وبين وزارة الشؤون الدينية موجود، ولكن لا توجد إدارة خاصة يوجد بها علماء أو نحو ذلك، وإنما تعد المواصفات القياسية التي وضعت على أساس رأي الشريعة هي المرجع، ولكن يتم في حالات مستجدة أو غير واضحة الاتصال بأحد المشايخ والاستعانة بهم في لجان بالخصوص، وقال بأن في إدارة الرقابة على الأغذية توجد لجنة تجتمع كل يوم ثلاثاء لتصدر تقريرها عن الإشكاليات التي تحال إليها، وهي إشكاليات غير نمطية وغير اعتيادية، وهذه اللجنة تستعين بمن تراه مناسبا، ومن ذلك تستعين بالفقهاء الذين يعطون رأيهم الفقهي في هذه المواضيع، وذكر لنا مثال على أداء هذه اللجنة أنه في أحد الحالات وجدت إدارة المركز أن أحد الموردين أستورد مادة الحنطة، ولكن تبين بعد الكشف وجود حشرات بها بعضها ميت وبعضها لا يزال حياً، ومن المعروف أن تناول الحشرات باستثناء الجراد محرم حسب الشريعة، وهو ما وضحته المواصفات والمقاييس الليبية، فتم بحث الموضوع من طرف

---

1 عدنان العساف، "الأطعمة المحللة والمحرمة ومستجداتها الفقهية، دراسة تطبيقية مقارنة في ضوء سورة المائدة"، *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*" (العدد 3، المجلد 5، تشرين أول 2009م).

2 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2- أبريل-2021.

اللجنة، وفي اللجنة عضو شرعي أي فقيه، وبعد المداولة والنقاش تم رفض الشحنة، وأوصت اللجنة بجواز استخدامها كعلف حيواني وليس طعام بشري[1]. جاء في موسوعة الفقه الإسلامي: الحشرات وهي كل ما يدب على وجه الأرض أو يطير في السماء، فجميع أصناف الحشرات يحرم أكلها؛ لأنها مستخبثة كالخنافس، والجعلان، والصراصير، والبراغيث، والقمل، والذباب، والديدان، والبعوض ونحوها فهي مستخبثة مستقذرة تعافها النفوس، وينفر منها الطبع، فيحرم أكلها لخبثها وضررها وقذارتها ...ويستثنى من ذلك الجراد فيحل أكله[2].

ولقد وضح مركز الرقابة على الأغذية والأدوية مسار عمله لوكالة الأنباء الليبية الرسمية فذكر: بناء على دور مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في حماية المستهلك ووفقا للقوانين والمواصفات القياسية الليبية المعمول بها والقرارات الصادرة عن الجهات التشريعية في الدولة الليبية ومنعا لأي ارتباك أو تشويش أو جدال أو خلاف أو نزاع عن البضائع المنتجة المستوردة، ومن حيث الاختصاص يوضح المركز الآتي:

1. إن علامة حلال (شهادة الحلال) تصدر للمنتجات الموردة من الخارج من جهات دولية معترف بها ومعمول بها في معظم الدول الإسلامية تعرف بجهات إصدار علامة الحلال.
2. المواصفة القياسية الليبية رقم 15 بأجزائها السبعة لسنة 2015 تعتبر المرجع للمضافات الغذائية.
3. أعمالا بالملاحظات الواجب توافرها في المنتجات الغذائية فقد تم حذف كل مادة مضافة تخالف الشريعة الإسلامية.
4. تنص المواصفة القياسية الليبية رقم 15 بأجزائها السبعة لسنة 2015 على وجوب كتابة مصدر المادة المضافة ثنائية المصدر مع ضرورة إرفاق شهادة الحلال من الجهات المختصة بإصدار شهادات الحلال.

---

1 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021.

2 محمد بن إبراهيم التويجري، *موسوعة الفقه الإسلامي* (مجهول مكان النشر: بيت الأفكار الدولية، 2009م)، ج4، 318.

5. تلزم المواصفات القياسية الليبية الصادرة عن المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية في ليبيا أن تكون خالية من منتجات الخنزير وكل ما هو مخالف لشريعتنا الإسلامية.
6. اللفظ (خالية) لفظ قياسي تحدده اعتبارات طرق التحليل الحساسة والدقيقة وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
7. علماً بأن الخنزير يضاف إلى الأغذية بعدة صور منها: أ) على صورة جيلاتين الخنزير يضاف إلى الأغذية. ب) على صورة لحوم مختلطة باللحوم الأخرى. ج) على صورة دهون مصنعة تضاف إلى الأغذية.
8. بناء على ما سبق فإن طرق الكشف عن جيلاتين ولحوم ودهون الخنزير في الأغذية يكون كالتالي: أ) دهون الخنزير المصنعة يكون بأجهزة الكروماتوجراف الغازي مع كاشف التأين باللهب أو كاشف مطياف الكتلة. *GC FID, GCMS* ب) دهون خام غير مصنعة ولحوم يكون بطريقة التفاعل البلمرة المتسلسل اللحظي (*RT - PCR*) ج. لحوم خام يكون بطريقة الكورتكس المعدلة (*ELISA*) أو (*RT - PCR*) د) جيلاتين الخنزير بطريقة *RT*) *LCMSMS QTRAP*, (*PCR*شركة شمادز اليابانية[1].

وفي المقابلة مع مدير إدارة المتابعة في مركز الرقابة على الأغذية والدوية فرع مصراته ذكر بأن الأغذية التي يتم مراقبتها تشمل عدة أنواع كاللحوم والألبان والمضافات الغذائية وغيرها، بالنسبة للحوم ذكر المدير بأنه يتم إلزام الجهة المستوردة للحوم بإصدار شهادة حلال صادرة من تلك الدولة التي يتم استيراد منها هذه المادة، حيث على الجهة التي تريد أن تصدر لحوم لليبيا أن تتصل وتتعاون مع جهة رسمية أو خاصة معترف بها في الفتوى، ولها الأهلية الشرعية سواء كانت من العلماء أو المؤسسات الإسلامية، وتصدر لها تصريح على شكل شهادة حلال لهذه المادة وينطبق هذا على بقية السلع التي تطلب إدارتنا تزويدنا بشهادة الحلال حيالها وتصدر الشهادة إما باللغة المحلية وحينها لابد من ترجمتها أو تصدر باللغة العربية أو بالإنجليزية.

---

1 مركز الرقابة على الأغذية والأدوية يقوم بتوضيح حول العلامات التي تصاحب عدد من السلع والبضائع عند توريدها ووصولها الى البلاد، تاريخ النشر (2019-11-20 11:05:00) بتوقيت طرابلس، موقع وال، وكالة الأنباء الليبية.https://lana-news.ly

وفي المقابلة مع مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس ذكر بأن مراقبة اللحوم في ليبيا يكون عبر السلخانات، وقال بأن ذلك يشمل جانبين، جانب من حيث الصحة والسلامة وهو يشمل الجانب الصحي وجانب شرعي تشترك فيه مع وزارة الشؤون الدينية وذكر بالنسبة للحوم المستوردة فالإجراء المتبع هو إلزام المستورد بإرفاق شهادة حلال مع اللحوم، ويكون كذلك باعتماد السلخانات الحلال الموجودة في دول الاستيراد والتفتيش عليها بشكل دوري[1].

وفي المقابلة أيضا قال مدير إدارة المتابعة في مركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع مصراته بعد أن تصدر شهادة الحلال يتم التصديق عليها من السفارة الليبية بتلك الدولة، كما يجب أن تكون مصدق عليها من وزارة الخارجية في تلك الدولة. بالنسبة للحوم الحية كالأبقار والمواشي فهذه ليست من اختصاص الإدارة بل من اختصاص وزارة الزراعة، وقال بالنسبة للرقابة المحلية على اللحوم الحلال يتم متابعتها بلجان محلية للكشف على السلخانات وهل يتم الذبح بطريقة إسلامية أم لا[2].

كذلك لاحظ الباحث أنه لا يوجد إصدار شهادة حلال داخل البلاد، لماذا؟ إن عدم وجود معايير الحلال أو إجراءات إصدار الشهادات سببه أن غالبية السكان مسلمون في البلاد، بل يمكن القول أن كلهم مسلمون، أي أن المنتجين والمستهلكين لا يحتاجون إلى شهادة الحلال في السوق المحلية، بطريقة ما، لقد تم استثناء ذلك فيما يخص اللحوم المحلية في السلخانات فألزمت الدولة تلك المحلات بتوفر شهادة الحلال في حالات معينة عند بيع اللحم المحلية، وكانت تختم اللحوم المذبوحة بختم الحلال وكان أحمر اللون.

وكما في المقابلة مع مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس ذكر بأن الدولة الليبية لا تلزم فرض شهادة الحلال على المنتجات الغذائية المنتجة المحلية أو الخارجية بعبارة الحلال باستثناء بعض الأغذية كاللحوم وبعض الأجبان، وذلك لشيوع غير هذه الأغذية

---

1 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.

2 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021

بأنها حلال، وبعض الأغذية التي تضاف إليها بعض المضافات التي تكون مزدوجة المصدر مثلا عند استيراد بسكويت ومضاف إليه مادة مستحلبة مصدرها أما حيواني أو نباتي[1].

وفي المقابلة مع مدير مركز الرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس وضح للباحث المواد الغذائية التي يتم التركيز عليها في الرقابة وتشمل إضافات لمواد غذائية ويمكن تلخيصها في الجدول التالي حسب ما وردت من مقابلة السيد المدير[2]:

جدول 3 أهم المواد الغذائية التي يتعلق بها حكم الحلال والحرام في ليبيا

ت	المادة	البيان
1	الزيوت والأدهان الغذائية	- الجليسريدات وتستخرج عادة من الحيوانات البحرية. - الأدهان الغذائية: وهي تنجم عن جثة الحيوان بعد تضحيته: ومنها: شحم الغنم والبقر– شحم الخنزير– شحم الطيور الديك الهندي – البط – الإوز هذا وتسمح القوانين الأوروبية بإضافة نسبة ما من شحم الخنزير إلى الشحوم الأخرى لكي تكتسب طراوة معينة. - المارغرين نوع من أنواع الزبدة يهيأ من الدسم من لحوم مختلفة حيوانية ومواد نباتية على حد سواء كزبدة الكوكو – زيت الزيتون – زيت دوار الشمس – زيت الصويا – شحم البقر – شحم الخنزير – شحم الطيور – شحم الحيوانات البحرية. إلخ، ويضاف إلى ذلك الليستين وبعض المنكهات والفيتامينات والحافظات، وقد يحتوي على نشأ البطاطا وزيت السمسم. من أنواعه: 1– النباتي، 2– مارغارين الحيواني، 3– المارغارين المختلط حيواني ونباتي. ويمنع منها ما احتوى على الخنزير.
2	الدم	يجمع الدم بعد ذبح الحيوانات البقر والغنم والخنزير.. إلخ حيث يشكل الدم حوالي: 7.7% من وزن جسم البقر وحوالي 6.2% من وزن

1 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.

2 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 23- مارس-2021م.

		جسم الغنم والماعز، وحوالي 3.5% من وزن جسم الخنازير، يستخدم الدم في صناعة الأغذية المختلفة، كالنقانق المدماة، والبودينغ الأسود، كما يستخدم لتغيير لون بعض الأغذية: مثل الهامبورغر وأغذية الأطفال، تستخرج البلازما من الدم، ويستفاد منها في صناعة بعض الأغذية على نطاق واسع جداً، نظراً لتكلفتها المنخفضة أقل من تكلفة زلال البيض لاحتوائها على نسبة مرتفعة من البروتين وتضاف البلازما إلى معلبات لحم البقر ولحم الدجاج، وكثير من منتوجات الحليب وصناعة المعجنات، وقد تمزج مع الدقيق لزيادة نسبة البروتين، كما تستخدم في صناعة الأدوية وأغذية الأطفال وتسمح القوانين الأوروبية باستخدام البلازما الدموية كبديل لزلال البيض. ويمنع منها ما احتوى على الخنزير.
3	الجيلاتين الهلام	ويسمى بالفرنسية La gélatine وبالانجليزية Gelatin وبالاسبانية La Gelatina وبالهلندية Gelatine وهو مادة بروتينية تشبه بروتين الدم الهيموغلوبين والأنسولين وبروتين البيض، ومن خواصها أنها سريعة الذبان في الماء، ,المصدر: جلد الحيوان: البقر، الخنازير، الأسماك وعظم الحيوان: البقر، الخنازير وتوجد في جلد الحيوان مادة تدعى الغراء الحيواني الكولاجين Collagen وفي العظم توجد مادة تدعى العظيمن Osseinوالتركيب الكيميائي للكولاجين والعظمين متماثل، وفي استعمالات الجيلاتين:: يستخدم كثرا في الصناعات الغذائية كمادة مثبتة: في المجمدات، ومشتقات الحليب وكمادة مجمدة: الحساء، المربيات وكمادة مهلمة: جيليه الفواكه، البودينغ وكعامل في الصقل والتحسين: صناعة المرق والمنكهات وكعامل رغوي: صناعة الكريما وكعامل مزين: الحلويات ومثبت للماء: المعجنات والخبز وعامل استحلابي: شرابات الحليب وكعامل لإنقاص القيمة المغذية للأغذية: صناعة الأغذية ضعيفة السعرات الحرارية ومن أمثلة الأغذية التي يدخل فيها الجيلاتين :المنتوجات اللحمية

		ومنتوجات السمك وصناعة الحليب واللبن الرائب والحلويات: العلك، الملبسات، السكاكر، الكريمات إلخ.. ويمنع منها ما احتوى على الخنزير أو مجهولة المصدر من حيوان غير مذكأ.
4	المستحلبات	هي مركبات كيميائية طبيعية أو صنعية تفيد في تكوين الأشكال الاستحلابية الغذائية أو الدوائية، والطبيعية قد تكون من منشأ نباتي أو حيواني ويهمنا الحديث عن المستحلبات الحيوانية المنشأ ومن أهمها: الغليسول: حيواني أو نباتي المنشأ. أحادي أو ثنائي الغليسريد: حيواني أو نباتي المنشأ. اللسيتين: من مح البيض أو فول الصويا أو حيواني المنشأ. ويمنع منها ما احتوى على الخنزير أو مجهولة المصدر من حيوان غير مذكأ.
5	الجبن	معظم الأجبان في الدساتير الغذائية الأوروبية تستخدم الأنفحة Rennet أو الخمائر المخثرة الأخرى المناسبة، ومن المعلوم أن الأنفحة في أوروبا تستخرج عادة من معدة البقر، بيد أن التعبير المذكور في الدساتير الغذائية الذي يسمح باستعمال الخمائر الأخرى المخثرة المناسبة لا يحدد نوع هذه الخمائر ولا مصدرها، وبالتالي يمكن أن تضم خميرة الببسين المستخرجة من معدة الخنزير، ولهذا فإن الصناعة الغذائية مخيرة باستعمال أي من الخمائر المختلفة في تخثير الجبن، والتي قد تشمل خميرة الأنفحة البقرية أو أنفحة المجترات الأخرى أو خميرة الببسين الخنازيرية أو الخمائر المستخرجة من بعض الجراثيم أو الفطر ولا يستطيع المسلم أن يحصل على المعلومات المتعلقة بمصدر الخميرة بسهولة، وقد يتوقف عن تناول الأجبان تورعاً. ومن الجدير بالذكر أن الأنفحة تستخدم بكثرة جداً حسب درجة فعاليتها وقد تصل درجة التمديد إلى 1/ 10000 إلى جانب ما ذكر سابقاً تحوي المنتوجات الغذائية مركبات إضافية قد تكون من منشأ حيواني أو مصنعة كيميائياً، وقد أصبح استعمالها منتشراً على نطاق واسع

		في الصناعة الغذائية. ويمنع منها ما احتوى على الخنزير أو مجهولة المصدر من حيوان غير مذكأ.

المواد الغذائية التي يتم التركيز عليها في الرقابة وتشمل إضافات لمواد غذائية حسب ما وردت في المقابلة[1]:

في جانب المنتجات المصنّعة فإن عبارة أن المنتج لا يحتوي على دهن الخنزير هي عبارة تتساوى وعدمها، حيث أنه في ظل الاستخدامات الواسعة لمشتقات الخنزير من دهون وجلاتين باتت مسألة خلوه من المنتجات الحرام أمراً ليس من اليسير القطع به، ولنا في ذلك أن نستشهد بتقرير شركة جراند فيو للأبحاث بالخصوص، والذي يُشير إلى أن معَّدل التجارة العالمية للجلاتين تبلغ حوالي 3.2 مليار دولار سنة 2020 نظراً لما يشهده من معدل نمو بنسبة 3.8% سنويا فيما بين سنتي 2014 إلى 2020 وأن ما يزيد عن 45% منها خنزيري المصدر، ويضاف إلى ذلك عدم توصل التقنيات الحالية إلى الكشف عن دهن الخنزير عند اختلاطه مع مواد أخرى، وتصنيعه وهو ما يملي تدخل المشّرع لتنظيم هذه المسألة، وعدم إعارة أي اعتبار لعبارة أن المنتَج لا يحتوي على دهن الخنزير في المنتجات[2].

من المقابلة كذلك ذكر السيد مدير إدارة المتابعة فرع مصراته بأن هناك سلع محظورة في ليبيا وهي لا تعد محظورة في دول أخرى تدخل في مكونات لمواد غذائية يتم استيرادها من تلك الدول ولكن نحن نتعامل معها وفق نسبة وجود هذه المواد من ذلك مادة E120 فهذه المادة تعتبر محظورة في ليبيا إذا زادت على معدل معين وفي السعودية لا تعد كذلك وذكر للباحث أنها مستخرجة من نوع من الخنافس وهي تدخل في بعض منتجات الألبان والمشروبات الغازية وغيرها لتعطي اللون والمصبغات والنكهة[3].

1 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 23-مارس-2021م.
2 أحمد سالم أحمد، دور البيئة التشريعية في تطبيق معايير الحلال في المنتجات والخدمات وملائمة النظام القانوني الليبي استرشاداً بالمعايير الماليزية، مرجع سابق، 117.
3 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021.

رابعا: خصائص إدارة شهادة الحلال في ليبيا

في نهاية هذا الجزء من البحث يتبين من عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها تميز كل حالة عن غيرها فيما يخص ليبيا فهي دولة كل سكانها مسلمون فمراقبة الطعام الحلال من حيث إصدار شهادة الحلال يكون فيما هو مستورد من الخارج لا ما هو صادر أو متداول من الداخل، وفيها يعد القرآن المصدر الأول للتشريع فالإسلام دين الدولة حسب نص الدستور قديما وحديثا، ويعتبر مركز الرقابة على الأغذية والأدوية (*FDCC*) الجهة التنفيذية المسؤولة عن تنظيم ومراقبة الطعام الحلال في ليبيا الذي تأسس سنة 2002 فيما يعتبر مركز المواصفات والمعايير القياسية الجهة التي تقدم التشريع (الفتوى) للمركز وقد تأسس سنة 1985 وقد أعد دليلا متكاملا سنة 2020 لما يتعلق بالحلال والحرام من الأغذية، وتراقب إدارة المركز شهادة الحلال للسلع المستورة، وتكون مثل اللحوم مرفقة بشهادة الحلال معتمدة من سفارة ليبيا بتلك الدولة، بينما يمثل المذهب المالكي المذهب الرسمي للدولة الليبية، ويتبع في ذلك ما يتعلق به في مسائل الحرام والحلال من الأغذية كالذبح وغيره، والتعاون بين المركز وبين وزارة الشؤون الدينية موجود في نطاق محدود، لأن المركز يرجع للمواصفات والمعايير القياسية، ويكون التعاون مع علماء بالشريعة في حالات مستجدة ولجان طارئة، وتمنع الدولة بسلطة هذا المركز أي مادة محرمة من الأغذية من الدخول عبر المنافذ في ليبيا.

كما تتميز ليبيا بأن المراقبة على الغذاء الحلال في داخل البلاد مقتصر على السلخنات والمذابح، ولكن تبين ضعف المراقبة في هذا الجانب خلال المدة الماضية، وإن كان التركيز على نظافة المذابح أكثر من التركيز على الجوانب الشرعية بها، ويلاحظ أن المطاعم والمصانع الغذائية في ليبيا لا يستلزم وجود شهادة الحلال فيها وكذلك المنتجات الغذائية؛ لأن كل سكان البلاد مسلمون، ومن البديهي أن المصانع لا يقوم بتصنيع شيء محرم، ولا يسمح أساساً بإنتاج أو بيع ما حرم من الغذاء.

الفصل الثاني: المقارنة بين تنظيم وإدارة شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا

إن أنظمة المراقبة الفعالة على الأغذية في مختلف دول العالم ضرورية لحماية صحة المستهلكين وضمان سلامتهم، ويتم تعريف مراقبة الأغذية على أنها نشاط تنظيمي إلزامي يتم تنفيذه من قبل السلطات الوطنية أو المحلية لتوفير الحماية للمستهلكين، لضمان أن جميع المواد الغذائية آمنة ومغذية وصالحة للاستهلاك البشري خلال مراحل الإنتاج والمناولة والتخزين والمعالجة والتوزيع، وأنها تتفق مع متطلبات السلامة والجودة، وأن تكون موسومة بطريقة صادقة ودقيقة على النحو المنصوص عليه في القانون[1]. والذي يهمنا في هذه الدراسة هو الاستهلاك للطعام الحلال من حيث تنظيم استهلاكه بين اندونيسيا وبين ليبيا والفرق بين الحالتين، ذلك إن الأطعمة الحلال في الشريعة الإسلامية تعتبر جزء من المنتجات الحلال، وتشمل الأغذية والمشروبات والأدوية ومستحضرات التجميل والمنتجات الكيميائية البيولوجية والهندسة الوراثية، والتي يعني مراقبتها شرعياً تقيدها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتسمية المنتج الحلال يكون وفق معلومات حول المنتج في شكل صور، أو كتابة، أو مزيج من الاثنين معاً، أو شكل العناصر الأخرى المدرجة في المنتج[2].

ويتم تنظيم ومراقبة الغذاء الحلال في إندونيسيا من خلال أطراف ثلاثة هي مؤسسة *LPPOM MUI* ومجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) ووزارة الشؤون الدينية، في ليبيا يشرف على مراقبة وتنظيم الأغذية الحلال مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، وحيث أن كل الليبيين من المسلمين فالأمر يختلف نوعاً ما عن إندونيسيا في أن التنظيم للأغذية الحلال يتركز على المستورد منها بالدرجة الأولى لكنه يشمل أيضا مراقبة ومراجعة الحرس البلدي على السلخانات ومراكز بيع الدواجن للتأكد من مدى مطابقة الذبح على الطريقة الشرعية، كما يشمل مراقبة اللحوم المباعة، ومراقبة وفرض عدم بيع المحرمات كالخمر ونحو ذلك فالمشروبات المسكرة ممنوع

---

1 سيد عبد النبي محمد، *النظام الحديث لسلامة الغذاء* (وكالة الصحافة العربية، 2019م)، 181.

2 Kementerian Agama. Rancangan Undang Undang tentang Penyusunan Produk Halal. Jakarta, 2006.

بيعها في ليبيا بتاتاً. وفيما يلي يعرض الباحث حالة تنظيم الغذاء الحلال في إندونيسيا وفي ليبيا وسوف يتم وضع نقاط التقييم بناء على عوامل نظرية محددة تتلخص في جانبين للمقارنة هما جانب نظرية الإدارة وجانب النظرية الشرعية، وفيما بعد سوف يتضح مدى تطابق إجراءات كل حالة في تنظيم شهادة الحلال وإدارة الأغذية الحلال مع نقاط النظريتين في كلا الدولتين:

الإطـار العملـي

Theoretical Framework

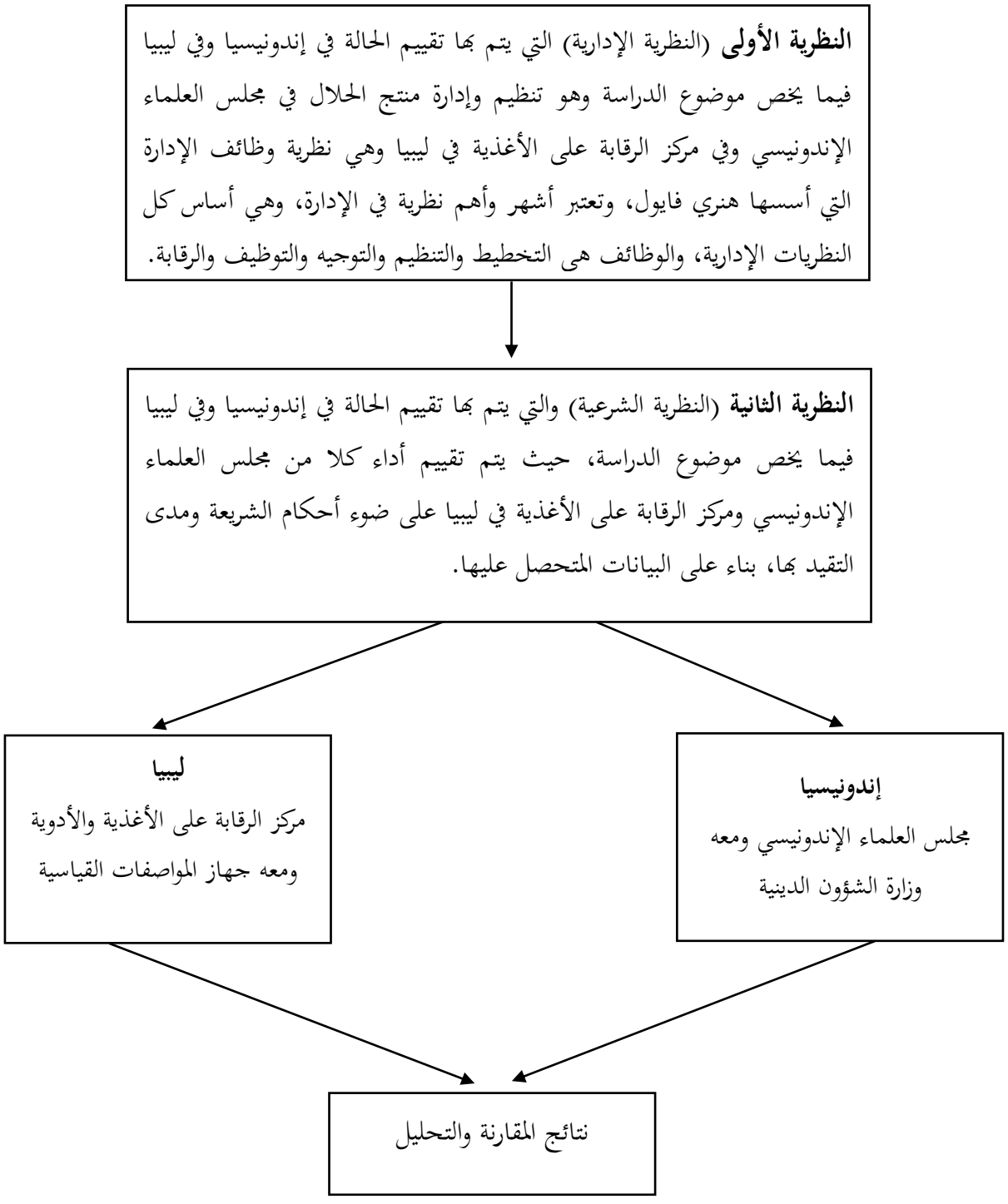

المقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا بناء على الوظائف (النظرية) الإدارية

تعد الإدارة واحدة من أهم الأنشطة البشرية التي تمارس داخل المجتمعات، لأن لها تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب الحياة بسبب ارتباطها المباشر بالشؤون الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والسياسية. فالإدارة هي الجهة المسؤولة التي تعمل على جمع الموارد الاقتصادية وتوظيفها من أجل إشباع حاجات الفرد والجماعات، كما تشمل الخدمات المتنوعة في المنظمة ومن المعروف أن المجتمعات تتطور وتتقدم بالاعتماد على الإدارة، ولهذا تعتمد الدول عليها من أجل توفير الرخاء لمواطنيها، والإدارة الناجحة هي أساس النجاح وتفوق نظام المجتمع.

كلمة الإدارة في اللغة ترجع لمصدر أدار الشيء، إذا جعله يدور، ودار الشيء يدور دوراً ودوراناً، وتدوير الشيء جعله مدوراً، والدائرة والدارة كلاهما ما أحاط بالشيء[1]. وفي الحديث النبوي، يقول عليه الصلاة والسلام: "أهل النار يحترقون إلا دارات وجوههم"، ودارات هي جمع دارة، وهو ما يحيط بالوجه من جوانبه، والمقصود من ذلك أنها لا تأكلها النار لأنها محل السجود[2]. وقد وردت في القرآن الكريم مفردة اشتقاقية لكلمة (إدارة) في قوله عز وجل: (إلا أن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ)[3]. وعرفت الإدارة وفق هذا المعنى اللغوي بأنها تصرف عياني واقع وملموس يهدف إلى إتمام قضايا المعاملات، وينظم شئونها بين الناس إتماماً فعلياً مباشراً على أساس من الحقوق والالتزامات، بما لا يقبل التأجيل ولا يحتمل المماطلة، أو عدم التراضي، وهذا هو النص القرآني الوحيد الذي ذكر فيه للمفردة " تديرونها" والتي تتطابق في كثير من أبعادها ومدلولاتها مع العرف الإداري الحديث[4].

---

1 أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، 2003م)، ج5، 324.

2 مروان القدومي، *لمحات في الإدارة الإسلامية* (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 1986م)، 12.

3 القرآن: البقرة، 282.

4 أحمد بني عيسى، *المدخل إلى إدارة الإسلام الحديثة* (عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018م)، 62.

واصطلاحاً الإدارة هي: جملة الوظائف أو العمليات والتي تجمع عناصر أساسية صارت تعرف بمبادئ الإدارة وهي: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتوظيف، والرقابة والتي يقوم بها المدير بغرض تحقيق أهداف المنظمة بأفضل نتيجة ممكنة، ويعرفها تايلور (Tailor): بأنها ضبط ما تريد، ثم التأكد من أن الأفراد يؤدون العمل بأحسن وأرخص طريقة ممكنة، فيما يعرفها ستونر (Stoner) بأنها: هي التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على جهود كل الأفراد وكذلك استخدام الموارد المختلفة لتحقيق الأهداف التنظيمية[1]، ويعرفها هنري فايول: بأنها القيام بمجموعة من الأعمال التي تتضمن التنبؤ أو التخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة[2]. ومن خلال بيانات الدراسة نجد جانب تقييم تطبيق نظرية الإدارة بوظائفها الخمس المعروفة كما وضعها علماء الإدارة مثل هنري تايلو (1841 – 1925) من خلال كتاب "النظرية الكلاسيكية للإدارة"، بالنظر لتنظيم الطعام الحلال في إندونيسيا وفي ليبيا ولا يقتصر التقييم على جانب التنظيم كوظيفة وإنما يشمل كل الوظائف الإدارة وتكون على النحو التالي:

1. تقييم حالة إندونيسيا وليبيا في وظيفة التخطيط في الطعام الحلال

يعد التخطيط من أولى الوظائف في الإدارة وهو باختصار طريقة علمية وعملية لربط الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها ورسم المعالم لتحدد جميع القرارات والسياسات، وكيفية تنفيذها مع محاولة التحكم في الأحداث من خلال اعتماد سياسات مدروسة تحدد الأهداف والنتائج، كما يعد التخطيط عملية ذهنية قائمة على المنطق والعلم والدراسة للتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتفكير في الوسائل المستقبلية من الناحية العملية للتنبؤ بالظروف، ومن ثم تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، ووضع السياسات الهادفة إلى توجيه العمال لممارسة أنشطتهم، وإعداد ميزانيات التخطيط عند الضرورة، وتحديد مراحل عمل تفصيلية، وجدول زمني مفصل لتنفيذها[3].

---

1 محمد الفاتح محمود المغربي، *مبادئ الإدارة* (عمان الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، مجهول سنة النشر)، 10.

2 محمد حسين العجمي، *الإدارة المدرسية* (القاهرة: دار الفكر العربي، 2000م)، 27.

3 نشأت إبراهيم، *قوة التخطيط الاستراتيجي* (القاهرة :دار صرح للنشر والتوزيع، 2018م)، 99.

وإن التخطيط ينطوي على كثير من المزايا التي يمكن إيجازها كما يلي:.

1) يساعد التخطيط على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها بحيث يمكن توضيحها للعاملين ليتم تنفيذها.
2) يساعد التخطيط على تحديد القدرات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الأهداف.
3) يساعد التخطيط على تنسيق جميع الإجراءات على أساس التعاون والانسجام بين الأفراد بعضهم البعض، وبين الإدارات المختلفة، مما يمنع النزاعات أو التعارض عند تنفيذ هذه الإجراءات.
4) التخطيط هو وسيلة فعالة لتحقيق الرقابة الداخلية والخارجية على تنفيذ الأهداف.
5) التخطيط يحقق الأمن النفسي للأفراد والجماعات، في ضوء التخطيط، يتم التأكيد للجميع على أن الأمور التي تهمهم تؤخذ بعين الاعتبار.
6) يتعامل التخطيط مع محاولة توقع الأحداث، مما يجعل الإدارة في وضع يسمح لها بتقدير الظروف وعدم ترك الأمور للصدفة.
7) يساعد التخطيط على تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية، مما يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والتكاليف
8) يساعد التخطيط على تنمية مهارات وقدرات المديرين من خلال ما يقومون به من تطوير الخطط والبرامج[1].

بالنظر للحالة وبياناتها والمقارنة بينها في اندونيسيا وفي ليبيا فيما يخص التخطيط لإدارة منتج الغذاء الحلال نجد أن في اندونيسيا يوجد تخطيط جيد لإدارة منتج الغذاء الحلال من خلال القوانين المتخذة في هذا الجانب وآخرها القانون رقم 982 لعام 2019 وتتولى وزارة الشؤون الدينية القيام بالتخطيط في هذا المجال، حيث تم اسناد إصدار شهادة الحلال إليها بناء على القرار الأخير، بالتعاون مع مجلس العلماء، وفي ليبيا يقوم مركز الرقابة على الأغذية بمهام التخطيط بالتعاون مع مركز المواصفات القياسية، علما بأن الباحث يلاحظ أن في ليبيا واجه

1 جمال عبد الله محمد، *التخطيط الاستراتيجي* (عمان الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016م)، 85.

تنظيم الغذاء الحلال عدة صعوبات منها العوامل السياسية التي تمر بها البلاد، وهو ما بينته بعض الوثائق الصادرة عن المركز، ويأمل الباحث أنه بتشكيل الحكومة الجديدة وتوحيد مركز الرقابة على الأغذية يكون تطبيق وظيفة التخطيط بشكل أكثر كفاءة.

2. تقييم حالة إندونيسيا وليبيا في وظيفة التنظيم في الطعام الحلال:

التنظيم الإداري هو أحد عناصر الوظيفة الإدارية التي تأتي بعد التخطيط، حيث تتطلب الخطة التي تم وضعها عددًا من الأفراد الذين يعملون مع بعضهم البعض من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها المؤسسة، ولا يمكن لهذه الخطة تحقيق هذه الأهداف ما لم يتم توزيع العمل بين الأفراد بطريقة محددة، بحيث يتمكن كل فرد من وضع الإمكانيات والقدرات في خدمة المؤسسة، ويمكن تعريف التنظيم على أنه: إحدى الوظائف الإدارية الرئيسية التي تتضمن مجموعة من المعارف والمهارات والقدرات التي يجب توفرها لدى المدير لضبط العلاقات بين الأفراد وتحقيق التنسيق والتعاون فيما بينهم لأداء واجباتهم في مناخ محفز من العمل ومدعوم بالسلوكيات الإيجابية التي تحقق رسالة المنظمة وأهدافها[1]. وللتنظيم الجيد في المنظمة خصائص وهي :

1) تنسيق الجهود: يعمل التنظيم الجيد على تنسيق الجهود بين الوحدات الوظيفية حيث يمنع هذا التنسيق الازدواجية، ويوفر التكاليف، ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمعنوية المتاحة.

2) التخصص: يقتضي مبدأ التخصص إيجاد وحدة تنظيمية يشغلها شخص واحد، وكما نعلم أنه مع مرور الزمن تكبر الوظيفة وتزيد مهامها تعقيداً ولذلك مع الزمن تتجزأ وربما تصبح أقساما تظم عدة وظائف.

---

1 أحمد يوسف، عبد الهادي عريقات، *المفاهيم الإدارية الأساسية* (عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011م)، 40.

3) أولوية الأنشطة البارزة: تختلف الأنشطة من حيث أهميتها فمنها ما هو ثانوي ومنها ما هو أساسي، وعلينا الاهتمام بالنشاط الأساسي أولاً ثم بالنشاط الثانوي وإذا كان هناك نشاط مهم يجب إبرازه أولاً.

4) تجنب الهدر والإسراف: إن مبدأ التوسع في التخصص يمكن الاستفادة منه في إتقان العمل والتعمق في أدائه، ولكن يجب عدم التوسع في تجزئة الأعمال وخلق الوظائف الجديدة التي لا مبرر لها؛ لأن ذلك يرتب على المنظمة تكاليفا جديدة.

5) التعاون بين الأفراد أو العاملين: يضع التنظيم الجيد توزيع الأدوار والوظائف الأساس الواضح للتعاون فيما بين الأفراد أو العاملين، وهذا من شأنه أن يساعد الأفراد والعاملين على التركيز على زيادة إنتاجهم.

6) الاستقرار الوظيفي: يعتبر الاستقرار والثبات للعاملين والأفراد من سمات التنظيم الجيد، وأن التنظيم الذي يمتاز بكثرة التعينات والاستقالات لا يعطي الأفراد أو العاملين الاستقرار الوظيفي الذي ينشده كل فرد يعمل في أي منظمة.

7) مبدأ وحدة القيادة: تضمن وحدة القيادة تنفيذ المرؤوسين لأوامر رئيسهم بشكل أفضل حيث توفر وحدة القيادة عدم التضارب في الأوامر والتعليمات، وبالتالي عدم وضع الأفراد في حال الازدواجية.

8) نطاق الإشراف: يعني أنه لا يجوز أن يزيد عدد الأشخاص الذين يخضعون لإشراف رئيسين بما يسمح به جهدهم ووقتهم وإمكانياتهم.

9) المرونة: إن التنظيم الجيد هو الذي يقبل التعديل عليه والتطوير وفقاً للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

10) شبكة الاتصالات الفعالة: إن التنظيم الجيد والمبني على الخطوات العلمية يجب أن يضمن اتصالات فعالة تكون نازلة أو صاعدة أو أفقية بين كافة المستويات والوحدات الوظيفية وبكل سهولة ويسر[1].

1 أحمد ماهر، *التنظيم* (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، 34.

بالنظر للحالة وبياناتها في اندونيسيا وفي ليبيا فيما يخص التنظيم لإدارة منتج الغذاء الحلال نجد أن في اندونيسيا يوفر الهيكل الوزاري متمثلا في وزارة الشؤون الدينية التنظيم الإداري بشكل مناسب ويوفر الخصائص العامة للتنظيم في إدارة منتج الغذاء الحلال، بدأ من التخصص ونطاق الإشراف ونهاية بتوفير شبكة الاتصالات الفعالة، فعلى سبيل المثال في التخصص يعطي التنظيم الوزاري الاختصاص الديني للعلماء في ابدأ رأيهم في ما يخص الرأي الفقهي الشرعي، وفي ما يخص شبكة الاتصالات هناك نظام جيد في هذا المجال، بينما في ليبيا نجد أن ظروف التنظيم أقل درجة مما عليه في ليبيا في إدارة منتج الغذاء الحلال، وذلك لأسباب تتمثل في ضعف عملية الاتصالات بين فروع المركز بسبب ضعف التكنولوجيا وعدم وجود الدعم الحكومي في هذا المجال، وهذا ما أكده في المقابلة مدير إدارة المتابعة فرع مصراته[1]. وكذلك التأخر في استحداث الهيكل التنظيمي، ويوصي الباحث بتوفير التنظيم المناسب في إدارة منتج الغذاء الحلال في ليبيا.

3. تقييم حالة إندونيسيا وليبيا في وظيفة التوظيف في الطعام الحلال:

وظيفة التوظيف هي مجموعة المهام اللازمة لاختيار مرشح لمنصب معين، والتوظيف مصطلح مرادف لمصطلح التشغيل حيث يشير للوهلة الأولى بأنه استخدام الأفراد في مناصب العمل، وله معنى آخر وهو وضع شخص معين في وظيفة معينة بمسؤوليات وواجبات محددة في المنظمة، في حين أن مصطلح التشغيل فيعني ملء أو شغل منصب شاغر[2]. وعرف التوظيف بأنه العملية المستمرة التي تتطلب من المؤسسة تحديد احتياجاتها من القوى العاملة القادرة والراغبة والمتاحة للعمل، والبحث عن هذه العناصر وترغيبها للعمل في المؤسسة ثم اختيار أفضل المتقدمين ليكونوا أعضاء منها وإعدادها لكي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وحثها وترغيبها في العمل والاستمرار فيه لضمان توافر عناصر الولاء والتعاون وروح الفريق[3].

---

1 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021.

2 شافية بوارس، "سياسة التوظيف في ضل إصلاح الوظيفة العامة في الجزائر" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008م)، 10.

3 منصور أحمد منصور، *المبادئ العامة في إدارة و تخطيط القوى العاملة* (الكويت: وكالة المطبوعات، 1975م)، 95.

ويشمل التوظيف جانب الاستقطاب وجانب الاختيار والتعين، فالاستقطاب هو العملية التي تحوي مجموعة نشاطات خاصة بالبحث عن جذب مرشحين لسد الشواغر الوظيفية في المنظمة، وذلك بالعدد والنوعية المطلوبة والمرغوبة وفي الوقت المناسب[1].

بينما الاختيار فهو العملية التي يتم بمقتضاها فحص طلبات المتقدمين للتأكد ممن تنطبق عليهم مواصفات وشروط الوظيفة، ثم مقابلتهم، وتعيينهم في نهاية الأمر، وهو بشكل أوضح تلك العملية التي يتم خلالها غربلة وتصفية مجموعة الأفراد الذين تم استقطابهم، ذلك من خلال مجموعة مراحل أو خطوات يتم فيها المفاضلة بين خصائص ومواصفات الأفراد، بهدف تحديد أولئك الذين يمتلكون خصائص ومواصفات تنطبق على شروط ومتطلبات الوظائف الشاغرة في المنظمة تمهيداً لتعينهم في تلك الوظائف أي اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب[2] وأخيراً تعني عملية التعيين وهي آخر مراحل التوظيف إصدار القرار بتعيين المرشح أو المرشحة في وظيفة معينة، بقسم أو إدارة محددة اعتبارا من تاريخ محدد، يترتب عن هذا القرار حقوقاً للموظف في الأجر الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه[3].

بالنظر إلى حالة وظيفة التوظيف ضمن مهام ووظائف إدارة منتج الغذاء الحلال في إندونيسيا نجد أن وزارة الشؤون الإدارية وحسب البيانات من ملاحظات ووثائق أنه يتم اختيار العناصر المناسبة لتولي هذه الوظيفة سواء في الوزارة أو في مجلس العلماء الإندونيسي، ولقد حضر الباحث جانبا من اجتماع لمجلس العلماء الاندونيسي في مقره بجاوة الوسطى، وتبين أن الحاضرين من الأساتذة والعلماء في مجال الشريعة ولديهم اطلاع كافٍ بشؤون الطعام الحلال، كذلك الأمر نفسه في وزارة الشؤون الدينية، في الحالة الليبية يكون الموظفين في إدارة منتج الغذاء الحلال ليسوا عادة من المختصين في الشريعة كما بين الباحث ذلك في المباحث السابقة، وكما سيأتي ذكره في المبحث التالي.

---

1 طاهر محمود الكلالدة، *الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية* (عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016م)،62.

2 محمد هاني محمد، *إدارة الموارد البشرية* (عمان الأردن: المعتز للنشر والتوزيع، 2014م)، 145.

3 محمد بن دليم القحطاني، *إدارة الموارد البشرية: نحو منهج استراتيجي متكامل* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2015م)، 127.

ورد في المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو لجنة وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى بأن التدريب الوظيفي للموظفين يتم مركزيا وليس من اختصاص الفروع في المدن مثل سمارنج ويتم كذلك تدريب العملاء من أصحاب المصانع والشركات الذين يتقدمون لمنحهم شهادة الحلال بأن يقوم مجلس العلماء بعقد دورة تدريبية لهم لتعريفهم بقواعد الحلال والحرام لمدة ثلاثة أيام[1].

مما سبق يستنتج الباحث أن هناك اختلافا بين النموذجين في عملية التوظيف، وبأن الحكم عن هذه المادة حلال وهذه حرام في ليبيا يكون بعد الرجوع إلى اللوائح المكتوبة وبالتالي الاعتماد عليها أكثر من جهد الأشخاص، وهو ما يلاحظ في حالة إندونيسيا، ربما لبساطة الحالة الليبية لأنه لا توجد أديان مختلفة، ولاحظ الباحث أن الموظفين في ليبيا يكونون بالدرجة الأولى مؤهلين في جانب الرقابة الإدارية ومؤهلين إداريا وقانونيا وفي العلوم الطبية والصحة العامة أكثر من تأهيليهم في الشريعة، ويعد هذا الجانب من النقص في التأهيل، حيث يجب إشراك جانب من المختصين في الشريعة وإنشاء إدارة خاصة تهتم بالجوانب الشرعية في المركز الليبي للرقابة على الأغذية، وحسب المقابلات فلا توجد إدارة خاصة لعلماء الشريعة كما ذكر ذلك مدير الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس أثناء المقابلة معه[2].

4. تقييم حالة إندونيسيا وليبيا في وظيفة التوجيه في الطعام الحلال:

التوجيه هو عملية إصدار الأوامر المناسبة من قبل المدير لإنجاز المهمة أثناء متابعة تنفيذها بالطريقة المطلوبة. كما تعني: "إرشاد المرؤوسين أثناء تنفيذ العمل لضمان الالتزام بتحقيق الأهداف بأقل جهد وتكاليف"[3]. ويمكن تعريف التوجيه بأنه الوظيفة الإدارية التنفيذية التي تنطوي على قيادة الأفراد والإشراف عليهم وتوجيههم حول كيفية تنفيذ واستكمال الإجراءات

1 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو اللجنة تاريخ المقابلة 13 سبتمبر 2021.
2 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 23-مارس-2021م.
3 منال أحمد البارودي، *القائد المتميز وأسرار الإبداع القيادي* (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015م)، 24.

وتحقيق الاتساق بين جهودهم وتطوير التعاون الاختياري بينهم من أجل تحقيق هدف معين، وهو العملية أو المرحلة التي تتحول فيها القرارات إلى إجراءات ويصبح التنفيذ توجيهًا وتواصلًا بين المرؤوسين للقيام بالعمل بكفاءة وفعالية، وفقًا لسير الخطة المحددة، ووفقاً للتنظيم القائم في المنظمة نحو تحقيق الأهداف المرجوة[1].

التوجيه في الإدارة هو الاتصال بالمرؤوسين وإرشادهم وتشجيعهم على العمل لتحقيق الأهداف، فالتوجيه ليس تنفيذ الإجراءات ولكن بالأحرى هو توجيه الآخرين نحو تنفيذ هذه الإجراءات، من خلال مفهوم التوجيه هذا، يمكن توضيح أنه يقوم على ثلاث وظائف رئيسية هي: القيادة العقلانية الرشيدة، والتحفيز الجيد، والاتصال الفعّال، وهذه الوظائف الثلاث تمثل أبعاد وظيفة التوجيه[2]. وعليه فإن أسس التوجيه تسند بشكل عام إلى ما يلي :

1) إصدار الأوامر الواضحة والكاملة في حدود طاقة المرؤوسين بحيث تكون الأوامر مقنعة وقابلة للتنفيذ (إذا أردت أن تطاع فأمر بما هو مستطاع).
2) أن يتم تزويد المرؤوسين بتعليمات وإرشادات واضحة تدلهم على طريق ووسائل إنجاز المهمات، وأن تتناسب هذه التوجيهات مع ظروف العمل.
3) حفز الأفراد على الإنجاز لمقابلة ما يتوقعه المدير منهم من كفاءة في الإنجاز والوصول إلى هذه الكفاءة ما أمكن.
4) المحافظة على النظام ومكافاة المثابر بما يشعر بتقدير واحترام وحماسه في العمل[3].

بالنظر للحالة الإندونيسية والحالة الليبية في ما يتعلق بالتوجيه وهو أحد الوظائف الإدارية المهمة وهو ما ينطوي على التنسيق أيضا فيما يتعلق بتنظيم الطعام الحلال يجد الباحث أن التوجيه في إندونيسيا في عملية إصدار الشهادة الحلال يعد جيدا، وهناك تناسق وتنسيق مناسب بين المراحل المختلفة لإصدار شهادة الحلال في إندونيسيا، في الحالة الليبية يعد التوجه

---

1 ضرار العتيبي، *العملية الإدارية مبادئ وأصول وعلم وفن* (عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019م)، 155.
2 طارق حسن عبد الحليم، *الإدارة التربوية في الألفية الجديدة: مدخل متجدد لعالم متغير* (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2017م)، 155.
3 ضرار العتيبي، *العملية الإدارية مبادئ وأصول وعلم وفن*، مرجع سابق، 162.

وما يتعلق به أكثر كفاءة من إندونيسيا حيث يتم الاهتمام بالعاملين بشكل أفضل من حيث المرتب والحوافز والمكافآت حيث قارن الباحث بين مرتبات العاملين بمركز الرقابة على الأغذية في ليبيا وبين العاملين في وزارة الشؤون الدينية في مجال تنظيم الحلال ووجد أن مرتبات الموظفين الليبيين أعلى نسبيا منها في إندونيسيا ناهيك عن المزايا من علاوات ومنح وبدل إضافي ألخ.

5. تقييم حالة إندونيسيا وليبيا في وظيفة الرقابة في الطعام الحلال:

تعتبر وظيفة الرقابة من أهم وظائف المؤسسة حيث تعمل على التحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعة، وتحديد دقة أداء وفعالية التنظيم وقبله التخطيط المنجز، إنها وظيفة ترتبط بالعملية الإدارية ارتباطًا وثيقًا، وتعتبر الرقابة في الوقت نفسه الأداة الفعالة لتحقيق أهداف المنشأة، فالتخطيط والتنظيم والتوجيه تؤثر على الرقابة وكل منها تتأثر بها، أي أن هناك تفاعلا مشتركا بين هذه الأنشطة من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة للوصول إليها، وأن معايير الرقابة يمكن استخدامها للتأكد من مدى كفاءة النظام الإداري في تحقيق هذه الأهداف، والرقابة بشكل عام تهتم بالأداء ومتابعته، ومراقبة سير العمل ومسار الأمور في المؤسسة، لذلك تعتبر ميزاناً لقياس الأداء، وهي وظيفة تؤثر وتتأثر بجميع جوانب العملية الإدارية في المنظمة[1]. الرقابة في علم وعرف الإدارة عملية مستمرة وملازمة لوظائف الإدارة الأخرى تمارسها الإدارة من ذات نفسها أو بتكليف من غيرها، للتأكد من أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدات الإدارية والاقتصادية يتم وفقاً للخطط الموضوعة والسياسات المرسومة والبرامج المعدَّة. هذا وتعتبر الرقابة جزءاً رئيساً ومهماً في العملية الإدارية وهي تشكل لُبّ الإدارة عموماً سواء كانت في المؤسسات الإسلامية أو المؤسسات التقليدية[2].

لقد عرفت الرقابة عند فايول بأنها: التحقق ما إذا كان كل شيء يسير وفقًا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقاعدة المقررة، أما موضوعها فهو بيان نقاط الضعف أو

---

1 إسراء ياسين، "فاعلية الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين" (رسالة ماجستير: جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014م)، 26.

2 فالح محمد حسن، "الرقابة الإدارية"، *المجلة العربية للإدارة* (عمان الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الثامن، العدد الأول، 1984م)، 42.

الأخطاء من أجل تصحيحها ومنع تكرارها، وعرفها عبد السلام أبو قحف بأنها :" قياس الأداء وتصحيحه" وله تعريف آخر بأنها: التأكد أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف هو بالضبط ما يجب أن يتم بما في ذلك تحديد الانحرافات إن وجدت وكشف أسبابها وطرق علاجها[1].

وعرفها سيد الهوراي بأنها: عملية منهجية يستطيع من خلالها المديرون ضبط مختلف الأنشطة التنظيمية، لتتوافق مع التوقعات المقررة في الخطط والموازنات والأهداف ومعايير الأداء[2].

من البيانات التي عرضها الباحث بعد تحليل الحالة الاندونيسية والحالة الليبية في تنظيم وإدارة منتج الغذاء الحلال وفي جانب الرقابة كوظيفة مهمة في هذا المجال، في ليبيا تكون الرقابة على السلع والمواد الغذائية ومكوناتها التي يتم استيرادها من الخارج، وليس عن المواد التي يتم تصنيعها بالداخل، وتراقب السلع المستوردة، وهذا يحمل إشارة لتقاعس المراقبة للخدمات الحلال في داخل ليبيا كما ذكر ذلك في المقابلة مدير إدارة المتابعة فرع مصراته[3] مثل مراقبة اللحوم وطريقة ذبحها رغم المراقبة الجيدة لما هو مستورد لكن الأمر يحتاج لمراقبة ما بالداخل بحيث يمنع دخول أي شيء محرم، وكذلك ما ينتج بالداخل؛ لأن كل سكان البلاد مسلمون، ومن البديهي أن المصانع لا تقوم بتصنيع شيء محرم، ولا يسمح أساسا بإنتاج أو بيع ما حرم من الغذاء ويستثنى من ذلك المذابح، وإن كان في هذا ضعف المراقبة في هذا الجانب خلال المدة الماضية، بينما في الحالة الإندونيسية يكون التركيز على الداخل في مراقبة وتنظيم إصدار شهادة الحلال، وكذلك يتم التركيز على المستورد في الخارج ولكن يتم السماح بتوريد بعض السلع الغذائية المحركة صريحة التحريم؛ لأن بعض المستهلكين ليسوا مسلمين، وتلزم المصانع والشركات والمطاعم بضرورة توفرها وسبب الاختلاف يعود لطبيعة التركيبة السكانية الدينية ونوع ودور السلطة الدينية في كلا البلدين.

وكما ذكر الباحث في ما يخص اندونيسيا توجد كثير من المواد والمنتجات الغذائية لا تحتوي على معلومات كافية وواضحة حول مصدرها ومحتواها، خاصة بالنسبة لمنتجات المخابز

---

1 عبد السلام أبو قحف، *أساسيات الإدارة* (بيروت: الدار الجامعية للنشر، 2004م)، 233.
2 سيد الهوراي، الإدارة، *الأصول والأسس العملية* (القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر، 2002م)، 320.
3 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021.

أو المعجنات والتوابل المستخدمة في وجبات المطاعم المختلفة وصعوبة مراقبتها. كذلك لاحظ الباحث بيع اللحوم في غير أماكن مخصصة لها مما يضعف مراقبة مصادر هذه اللحوم وطريقة ذبحها وبعض الباعة من النساء أو الصبيان، وعند سؤالهم يقولون نحن اشتريناها من شخص آخر مما يقلل من وجود ضمان يقين بأن ذبح الحيوان حلال، وفي ليبيا يعهد لمراقبة الطعام الحلال لجهات متعددة على رأسها الحرس البلدي ومركز الرقابة على الأغذية بينما في اندونيسيا فمجلس العلماء هو من يقوم بهذا الدور.

ب. المقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا وفق نظرية الشريعة الإسلامية في الطعام

جاء أمر الله عز وجل لنا بأن نتناول الطعام المباح وأن نبتعد عن الطعام المحرم قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)[1]، وقال تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ)[2]. وقال تعالى: (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[3] وقد خاطب الله عز وجل جميع البشر بأن يأكلوا مما أحله الله من الطيبات حال كون الطعام مستطاباً في نفسه غير ضار بالأبدان والعقول.

هذا هو الأساس في نظرية استهلاك الطعام في الإسلام، وعموما الاستهلاك في المفهوم الإسلامي هو مجموع السلوكيات التي تشكل سلة من السلع والخدمات من الطيبات الموجهة لتلبية الاحتياجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع، والتي يتم تحديد طبيعتها وأولوياتها

1 القرآن: البقرة، 168.
2 القرآن: الأنعام، 119.
3 القرآن: الأنعام، 145.

بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية، بهدف الاستمتاع بها والاستعانة بها في طاعة الله تعالى[1].

إذا نفهم من ذلك بأن الاستهلاك في الأطعمة حسب هذه النظرية أن يكون من المباح، وبقصد طاعة الله سبحانه وتعالى، حيث إن الغاية التي خلق الله من أجلها البشر هي طاعته وعبادته وكفل لهم طعامهم، قال عز وجل: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ)[2] وحسب القاعدة الأصولية ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فقد قرر الأصوليون أن ما لا يتم الواجب إلا بفعله ففعله واجب، ومن ذلك تناول الأغذية، فإن حفظ النفس واجب، ومن ثَمَّ، يكون الأكل واجبًا لأداء هذا الواجب، رغم أنه من جنس المباحات في الأصل. وفيما يلي يعرض الباحث مقارنة بين تنظيم الطعام الحلال بين اندونيسيا وليبيا في جانب النظرية الشرعية بكل تفرعاتها.

1. الجهود البشرية والسلطة الدينية ودورها في تنظيم الطعام الحلال بين ليبيا واندونيسيا

إن منتجات الحلال تشهد اتجاهاً تصاعدياً من حيث معدلات الاستهلاك في جميع أنحاء العالم سواء في البلدان الإسلامية أو غير الإسلامية، وتحتل معاملات منتجات الحلال سنويًا ما لا يقل عن 650 مليون دولار، وقد أصبحت المنتجات الغذائية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية فرصة تجارية جيدة، وهذا ما يستلزم تسخير جهود بشرية لتنظيم هذا الأمر. وحالياً يبلغ عدد السكان المسلمين أكثر من 1.6 مليار شخص أو حوالي 23.4% من إجمالي سكان العالم، وتمثل إندونيسيا حوالي 12.7% من إجمالي العالم الإسلامي، وهذا يجعل بلدا مثل إندونيسيا وهي أكبر دولة إسلامية في العالم موضع أهمية بالغة، وحسب الإحصائيات بلغ عدد المسلمين في إندونيسيا حوالي 205 مليون شخص أو 88.1% من عدد السكان البالغ عددهم 237 مليون، وهذا الأمر يحتم على إندونيسيا أن تولي اهتماماً كبيراً لاحتياجات

1 الزامل، *النظرّية الاقتصادية الإسلامية، اتّجاه تحليلي*، مرجع سابق، 25.
2 القرآن: الذاريات، 56-57.

مواطنيها في استهلاك المنتجات الحلال، وأن تتخذ خطوات استباقية لتحسين موقعها كسوق ومزود للمنتجات الحلال للمستهلك المسلم[1].

ووفق ما سبق ذكره قامت الدول الإسلامية مثل ليبيا أو الدول ذات الغالبية المسلمة مثل إندونيسيا بإنشاء منظمات أو مراكز لتنظيم الطعام الحلال لأن هذا واجب الدولة ولابد من القيام به وفق رعاية حقوق الديانة للمواطنين والمقيمين، وهو ما تراعاه كل الدساتير والقانونين في العالم. وتهتم إندونيسيا بضمان تعاليم وأحكام العبادة لجميع سكانها، وهذا ما ورد في أحكام دستور عام 1945 بالمادة 29، الفقرة 2 التي تنص على أن "الدولة تضمن حق كل مواطن في اعتناق دياناته والعبادة على أساس ذلك الدين والمعتقد"، الضمانات الدينية تعني أنه يتم منح الشعب حرية اختيار المعتقد الذي يختارونه، في حين أن ضمان العبادة هو حرية العبادة وفقا للشريعة، بالنسبة للمسلمين يعد اختيار المنتجات الحلال واجبًا داخل ضمن العبادة، والحكومة مسؤولة عن ذلك من خلال توفير الحماية والضمانات للمنتجات الحلال للمجتمع المسلم، يمكن أن يكون اليقين بشأن المنتجات الحلال مطمئنًا للأشخاص الذين يستهلكونها أو يستخدمونها[2].

بالنسبة لليبيا يعد الدين الإسلامي دين الدولة وبالتالي فمسألة الطعام الحلال مسألة مفروغ منها فيمنع تداول أي محرم داخل البلاد الليبية بالنسبة لليبيين والمقيمين، فقد ورد في المادة 8 مصدر التشريع: "وضعية القانون الديني" أن الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية مصدر التشريع وفق المذاهب والاجتهادات المعتبرة شرعاً، من غير إلزام برأي فقهي معين منها في المسائل الاجتهادية، وتفسر أحكام الدستور وفقا لذلك[3]. وكما جاء في المقابلات التأكيد على هذه النقطة وبالتحديد ما ذكره مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس

1 Nidya Waras Sayekti, *Jaminan Produk halal dalam Perspektif Kelembagaan, Jurnal Ekonomi & Kebijakan Publik* (Jakarta ; Vol. 5 No. 2, Desember 2014), 195.

2 Departemen Agama Republik Indonesia. 2003. Panduan Sertifikasi Halal. Jakarta: Departemen Agama RI, 2003. hlm 3.

3 دستور ليبيا الصادر عام 2016م،تم إنشاء هذا الدستور كاملا من مقاطع من النصوص من مستودع مشروع الدساتير المقارنة، وتم توزيعه على موقع constituteproject.org 19-2-2021

التابع لمركز الرقابة على الأغذية: هنا في ليبيا الدولة شعارها الإسلام ولا يوجد ما يلزم قانوناً كتابة وسم الحلال على منتجاتنا المحلية، وعدم الالتزام لا يعني أن لا تكون حلالا فالأغذية عدا اللحوم ليس لها شهادة حلال، ولكن لها مواصفاتها التي تلزم أن تكون حلالا، وإدارتنا تمنع أي شيء يكون فيه شيء محرم ومخالف للشريعة الإسلامية، مثلا شيء معالج بالكحول أو بدهن الخنزير[1].

بالمقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا نجد في إندونيسيا قد أعطي الموضوع أهمية كبيرة من حيث دور وجهود العلماء وأقصد بهم علماء الشريعة في النظر في مسائل الطعام الحلال بشكل مباشر، ويكون رأيهم أهم وأسبق من أي رأي آخر في هذه المسائل المعروضة بشأن السلع المنتجة في داخل اندونيسيا أو منح شهادات الحلال أو غير ذلك، فأي جهة تريد الحصول على شهادة الحلال يجب أن تتوجه أولا إلى مجلس العلماء الاندونيسي للحصول على الإذن والبدء في إتمام إجراءات اصدار شهادة الحلال، ومجلس العلماء الإندونيسي *(MUI)* منظمة من المجتمع المدني تدعمها الدولة، ولكن بعد إصدار قانون *JPH* تم نقل سلطة إصدار شهادات الحلال إلى مؤسسة حكومية مستقلة تابعة لوزارة الدين في جمهورية إندونيسيا وتبع ذلك العديد من التغييرات في العديد من السياسات المتعلقة بإصدار شهادات الحلال، وأصبحت شهادة الحلال التي كانت طوعية في البداية ولا تتمتع حتى بإلزامية الآن قانونية وإلزامية للمشتغلين في التجارة، وقد بدأ تنفيذ قانون *JPH* في 17 أكتوبر 2019 ويتم تنفيذه على مراحل[2].

ويتولى مجلس العلماء الإندونيسي مهمة كبيرة في هذه القضية وأيضا تتولى وزارة الشؤون الدينية مهمة إصدار شهادة الطعام الحلال بناء على القرار الأخير لسنة 2019م، بينما في الحالة الليبية لا تعطى لعلماء الشريعة نفس الصلاحيات للنظر في السلع من حيث أنها حلال

1 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.

2 Hayyun Durrotul Faridah, Halal Certification In Indonesia, Istory, Development, And Implementation, *Journal Of Halal Product And Research* (Volume 2 Nomor 2, Desember 2019), 68.

أو حرام بقدر ما توجد بيانات مكتوبة وتقنيات للكشف عنها، فالجهود البشرية في إندونيسيا تقابلها لوائح مكتوبة في ليبيا، فقط يتم الاستعانة بالرأي الفقهي في مسائل مسجدة وهي قليلة جدا، وأن هذا يعطي الميزة لإندونيسيا في أنها تراعي تطبيق نظرية الطعام الشرعية في الحلال أفضل من ليبيا، فللعلماء وفتاويهم الدور الأساس، ومن جهة أخرى في ليبيا يتم الخلط بين الرعاية الصحية والتقيد بالحرام والحلال في الأغذية وكثيرا من الموظفين في مركز الرقابة على الأغذية عندما قام الباحث بطرح الأسئلة عليهم في المقابلات غالبا يذهب تركيزهم وحتى إجابتهم مباشرة للنواحي القانونية والصحية قبل النواحي الدينية بعكس الحال في اندونيسيا.

ويمكن القول حسب رأي الباحث بأن السلطة الدينية في إندونيسيا لها دور متكامل ودور تنفيذي فيما يخص تنظيم الغذاء الحلال وإصدار شهادة الحلال، أما في ليبيا فهو دور ثانوي مساند فالجهود تتمثل في نواحي فنية ومتكاملة وليست ذات صفة دينية، وهنا تبرز مميزات الحالة الاندونيسية؛ ولكن تنقصها الاعتماد بشكل أكبر على لوائح مكتوبة وتقنيات في هذا المجال بالإضافة لرأي العلماء أي بالمزج بينهما، وفي ليبيا يجب أن تخصص إدارة من علماء الشريعة للعمل في مركز الرقابة على الأغذية ليكون العمل والاشراف أكثر دقة واتباعا للشريعة، في الحالة الإندونيسية يمكن أن نرى دور الفتوى ومكانتها والتي تعد الصفة البارزة والتي كانت معلما واضحا في الأجيال التي تلت عصر النبوة، ولقد وضع العلماء شروطا للفتوى والمفتي، ومن ذلك يجب أن يكون المفتي عالما بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وأن يكون عالما بأحكام الفقه عاما وخاصا ومطلقا ومقيدا ومحكما ومتشابها، وأن يكون عالما بمواضع الإجماع في المسائل وبأصول الفقه والإحاطة بواقع الحياة في المجتمع ومشكلاته وعلاقته بالمجتمعات الأخرى، وأن يكون عالما بمقاصد الشريعة من ضروري وحاجي وتحسيني[1].

1 إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، *دراسة لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية واقعا وتقييما* (بحث مقدم في مؤتمر بين الواقع والمأمول، دبي، 2009م)، 6.

2. البيان والافصاح وعدم التدليس في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا

جاءت الشريعة الإسلامية متكاملة شاملة لقيم وأخلاق من المعاملات والأحكام إلى جانب العقيدة والعبادة، ومن ذلك نجد بوضوح أن مبدأ الافصاح عن الطعام الحلال وتنفيذ وسم (ختم) الحلال يستقي جذوره من شريعتنا الإسلامية؛ لأنه معتمد على منطق الأخلاق والقيم التي يسير عليها التعامل في هذه الجوانب المتعلقة بتعبد الفرد، وهو ما أولته الشريعة اهتماما تاما، فالشريعة حين سنت القواعد لم تترك الأمر دون إطار منظم من القيم الضامنة لكي يكون بالشكل الصحيح، ونجد ذلك في تشريعات وتعليمات جاء بها القرآن الكريم في الحث على التوضيح والافصاح وباستقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة نجد أنها تدور حول العديد من المحاور المعبرة عن الإفصاح وهي قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ)[1] فهذه الآية تشير للصدق في المعاملة وهو أساس الافصاح فيما يخص المنتجات الغذائية وبيان وسم وعلامة الحلال عليها، وقوله صلى الله عليه وسلم: قَالَ: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ"[2].

إن ضمانات المنتجات الحلال والافصاح عنها سيوفر اليقين القانوني لتوفير ضمانات للراحة والأمان والسلامة في استخدام المنتجات الحلال، بالإضافة إلى منع الاحتيال ولمساعدة المستهلكين على زيادة اختيارهم للمنتجات لصالحهم أو رفاهيتهم، فالمؤسسة حين تفصح وتتوخى الصدق والشفافية في بياناتها على المنتج بأنه حلال أو لا فهي تلتزم بهذه القيم التي جاءت الشريعة بها، وهي من باب تقديم النصح للمستهلكين، وكذلك يعتبر العمل في إصدار شهادة الحلال ووسمه نوع من الشهادة التي يجب البوح بها بحسب الاتفاق الرسمي بين أطراف وأصحاب المصلحة في المؤسسة ومحيطها، ولذلك فهي مستوحاة من مضمون عدم كتمان الشهادة قال تعالى: (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)[3]. وفي المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن

1 القرآن: 9، 119.
2 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج1، 74.
3 القرآن: البقرة، 283.

عضو لجنة وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية قالا: من الأمور المتبعة في إندونيسيا يتم إصدار أي شهادة حلال داخل إندونيسيا حتى فيما يخص اللحوم أي لابد من وجود شهادة حلال أو شهادة أخرى للمنتجات غير الحلال حتى تكون الأمور واضحة[1].

بالنظر للحالة والمقارنة بين الدولتين في هذه الجزئية نجد في اندونيسيا أن القانون الإندونيسي رقم 18 لسنة 2012 بشأن الأغذية وفي المادة رقم 101 ينص على ما يلي بشأن الافصاح وبيان الوسم على الأغذية الحلال:

1. كل من يذكر في الملصق أن المواد الغذائية المتداولة حلال وفقًا للمتطلبات يكون مسؤولاً عن تلك الحقيقة.
2. كل من يذكر في الملصق أن المواد الغذائية المتداولة متوافقة مع شروط معينة هو المسؤول عن صحة هذا التصريح.
3. يجب أن تحتوي الملصقات المتعلقة ببعض الأطعمة المصنعة التي يتم تداولها على معلومات عن التسمية وطريقة الاستخدام والمعلومات الأخرى التي يجب معرفتها فيما يتعلق بتأثير الغذاء على صحة الإنسان[2].

وبالنسبة لأصحاب النشاط التجاري الذين حصلوا على شهادة حلال بناءً على المادة 25 من قانون تنظيم الحلال 2014 فإنهم ملزمون بما يلي:

1. تضمين ملصقات الحلال على المنتجات التي حصلت على شهادات الحلال.
2. الحفاظ على حلال المنتجات التي حصلت على شهادات الحلال.
3. فصل الموقع والمكان والذبح ومعدات المعالجة والتخزين والتعبئة والتوزيع والبيع والفصل بين المنتجات الحلال وغير الحلال.
4. تجديد شهادة الحلال في حالة انتهاء الصلاحية.

---

1 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو اللجنة تاريخ المقابلة 13 سبتمبر 2021.

2 القانون الإندونيسي رقم 18 لسنة 2012 بشأن الأغذية المادة رقم 101.

5. الإبلاغ عن التغييرات في تكوين المواد إلى وكالة إدارة ضمان المنتجات الحلال.

(*BPJPH*)[1]. ونفس المواد تنص أن من يخالف ذلك يعاقب بالسجن لمدة أقصاها (5) سنوات أو بغرامة مالية حددها القانون.

وتنص المادة 2 من اللائحة الحكومية الاندونيسية المنظمة للقانون 31 لعام 2019 وهي لوائح جاءت تطويرا للوائح التنفيذية للقانون رقم 33 لعام 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال على النحو التالي:

1. يجب أن تكون المنتجات التي تدخل أراضي إندونيسيا وتداولها ويتم الاتجار بها حلالًا.
2. المنتجات المشتقة من المواد المحظورة معفاة من الالتزام بشهادة الحلال.
3. يجب إعطاء المنتج كما هو مشار إليه في الفقرة السابقة معلومات غير حلال.
4. يطلب من الجهات التجارية تضمين معلومات غير حلال عن المنتج كما هو مشار إليه في الفقرة الثالثة[2].

في الحالة الليبية فيما يخص عنصر البيان والافصاح وعدم التدليس في شهادة الحلال يجب أن يتم تطبيق شهادة الحلال بشكل تام على سلع مثل اللحوم وتكون شهادة الحلال صادرة من المنشأ ومعتمدة من سفارة ليبيا في تلك الدولة، وفي الحالة الليبية لا يتم دخول منتج غير حلال عبر منافذها، ووفقا للقوانين والمواصفات القياسية الليبية المعمول بها والقرارات الصادرة عن الجهات التشريعية في الدولة الليبية ومنعا لأي ارتباك أو تشويش أو جدال أو خلاف أو نزاع عن البضائع المنتجة المستوردة، ومن حيث الاختصاص فإن المركز يوضح الآتي:

1. إن علامة حلال (شهادة الحلال) تصدر للمنتجات الموردة من الخارج من جهات دولية معترف بها ومعمول بها في معظم الدول الإسلامية تعرف بجهات إصدار علامة الحلال.
2. المواصفة القياسية الليبية رقم 15 بأجزائها السبعة لسنة 2015 تعتبر المرجع للمضافات الغذائية.

---

1 وكالة ضمان المنتجات الحلال (*BPJPH*) لإصدار شهادات القانون 2014

2 المادة 2 من اللائحة الحكومية الاندونيسية رقم 31 لعام 2019

3. أعمالا بالملاحظات الواجب توافرها في المنتجات الغذائية فقد تم حذف كل مادة مضافة تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
4. تنص المواصفة القياسية الليبية رقم 15 بأجزائها السبعة لسنة 2015 على وجوب كتابة مصدر المادة المضافة ثنائية المصدر مع ضرورة إرفاق شهادة الحلال من الجهات المختصة بإصدار شهادات الحلال.
5. تلزم المواصفات القياسية الليبية الصادرة عن المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية في ليبيا أن تكون خالية من منتجات الخنزير وكل ما هو مخالف لشريعتنا الإسلامية.
6. اللفظ (خالية) لفظ قياسي تحدده اعتبارات طرق التحليل الحساسة والدقيقة وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية[1].

3. من حيث اختلاف المذهب الفقهي وأثره في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا

في المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى ذكر بأن في إندونيسيا لا يشترط اتباع المذهب الشافعي فقط بل يمكن لمجلس العلماء الاعتماد على فتوى من بقية المذاهب؛ ولكن المذهب الشافعي مقدم على غيره لأنه مذهب البلاد[2].

وذكر الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب مجلس العلماء في جاوة الوسطى عند المقابلة معه، نحن نتبع المذهب الشافعي؛ ولكن نتبع المذاهب الأخرى في مسائل مستحدثة أو التي لا نجد الفتوى الواضحة لها، علما بأن لجنة الفتوى في جاوة الوسطى تجتمع كل يوم جمعة بشكل شبه ثابت للنظر في المسائل ولغرض تقديم رأيها في جدول أعمالها، ولقد قام الباحث بزيارة لهذه اللجنة ووجدها تتكون من عدة أعضاء وتقوم بالمراجعة والتدقيق قبل إحالة المستندات وتقديمها

1 مركز الرقابة على الأغذية والأدوية يقوم بتوضيح حول العلامات التي تصاحب عدد من السلع والبضائع عند توريدها ووصولها الى البلاد، تاريخ النشر (2019-11-20 11:05:00) بتوقيت طرابلس، موقع وال، وكالة الأنباء الليبية.https://lana-news.ly

2 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 13 سبتمبر 2021.

لإصدار شهادة الحلال في وزارة الشؤون الدينية[1]. كذلك في المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى ذكر للباحث ما يمكن أنه تميز وتأثير المذهب الفقهي على شهادة الحلال ومراقبة الأغذية في إندونيسيا وليبيا حيث ذكر بأن هناك من يبيع لحم الحصان وهو أمر عادي في إندونيسيا لأن المذهب الشافعي لا يحرم لحم الحصان، وقد ذكر الباحث له بأن أكل لحم الحصان في ليبيا ممنوع ويعاقب عليه القانون لأن المذهب المالكي يكره لحم الحصان، وربما من يقول بحرمته[2].

جاء في "كتاب الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني[3]" للشوكاني (ت1250هـ): اختلف العلماء في حكم لحم الخيل إلى مجيز فالذين ذهبوا إلى جواز أكل لحم الخيل واستدلوا بأحاديث، وذكر حديث رواه البخاري وهو نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل، ونقل عن ابن رشد قوله: "وأما الخيل فمذهب مالك المشتهر عنده وأبو حنيفة إلى أنها محرمة وذهب الشافعي وأبو يوسف وجماعة إلى إباحتها" واستدل المحرمون بقوله تعالى: (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[4]. وهناك من علق الحكم بالكراهية لا الحرمة وهي كراهية تنزيه، وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ورواية عن مالك صححها بعض المالكية، ووجه هذا القول الجمع بين الأحاديث المختلفة في هذه المسألة والاحتياط لباب الحرمة.

وبالتالي تتميز حالة اندونيسيا في تنظيم الطعام الحلال باتباع مذهب فقهي أساسي وهو المذهب الشافعي ثم تتميز بالمرونة في أنه يمكن الاستعانة بغيره من المذاهب، وعلى سبيل المثال في المواصفات القياسية الإندونيسية نجد فيها إتباع المذهب الشافعي الذي لا يرى جواز تحلل

---

1 المقابلة مع الأستاذ الدكتور أحمد رفيق نائب رئيس مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) مقاطعة جاوة الوسطى ومدير مركز LPPOM MUI بجاوة الوسطى ومحاضر بجامعة والي سونجو الإسلامية سمارنج تاريخ المقابلة 18 مارس 2021.

2 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 13 سبتمبر 2021.

3 محمد بن علي الشوكاني، *الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني* (صنعاء، اليمن: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، مجهول السنة)، 2061.

4 القرآن: النحل، 8.

المحرمات كمكونات الخنزير وغيرها بما يعرف بالاستحالة، وبالتالي لا يجيزها، باستثناء تحلل الخمر إلى خل، غير أن مجلس العلماء الإندونيسي وهو ينظر للمسائل المعروضة عليه لا يتقيد بالضرورة بهذا المذهب، وهو ما ذكره للباحث عضو وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية: أن لشهادة الحلال خصوصية في إندونيسيا، بالنظر إلى أن غالبية المسلمين في إندونيسيا تتبع مدرسة الشافعي الفقهية ***Syafiiyah***، فإن فتوى الحلال تعطي الأولوية أيضًا لمبادئ الحلال التي تلتزم بها مدرسة الشافعي ***Syafii*** الفقهية، على الرغم من أنها لا تستبعد إمكانية اللجوء للفتوى في مذاهب فقهية أخرى[1].

من ناحية أخرى يعد الجلاتين أحد مواد الاستحالة والاستحالة" في اللغة العربية تعني تغيير التركيب الكيميائي وفئة جزيئات البروتين في الكولاجين لتشكيل مادة جديدة شبيهة بالهلام تعرف باسم الجيلاتين، وهو في المذهب الشافعي يحرم استخدام المواد بعد الاستحالة إلا ما يخص جلد الميتة والخمر، يمكن أن تأتي المواد الخام للجيلاتين من الأبقار (العظام والجلود) ولحم الخنزير (الجلد فقط) والأسماك (الجلد) ونظرًا لأن الجيلاتين منتج طبيعي فإنه يُصنف على أنه مكون غذائي وليس مضافًا للغذاء، على الرغم من أن الجيلاتين الحلال يمكن أن يتم الحصول عليها من جلد البقر أو الجاموس، ولكنها ليست مربحة اقتصاديًا لأن جلد البقر أو الماعز أكثر ربحًا تجاريًا في صناعة الصناعات الجلدية، ويستخدم معظم جلد الخنزير في صناعة الجيلاتين، ويقال أن الجيلاتين المنتج من جلد الخنازير له جودة أعلى وأسهل في الإنتاج، وفقًا لمصنعي الجيلاتين الأوروبيين (*GME*)، يستخدم حاليًا 59% من الجيلاتين في المنتجات الغذائية و 31% في صناعة الأدوية و 2% في عمليات التصوير والأنشطة الهندسية و 8% في القطاعات الأخرى بالإضافة إلى المنتجات الغذائية، ويوجد الجيلاتين في الكريمات والمستحضرات والأقنعة وصابون الاستحمام والشامبو وبخاخات الشعر ومستحضرات التجميل المغذية، ويوجد أيضًا في العديد من الكبسولات والأقراص الصلبة أو اللينة للأدوية ومنتجات

1 المقابلة مع الأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ خطيب الأمم رئيس الوحدة المذكورة تاريخ المقابلة 8 أغسطس 2020

التغذية الرياضية والأعلاف الحيوانية وأيضًا في ببتيدات الكولاجين، وأظهرت العديد من الدراسات أن معظم الجيلاتين في الولايات المتحدة يستخرج من جلود لحم الخنزير وفقًا لشركة أبحاث السوق *Grand View Research* ومقرها الولايات المتحدة والهند، "استحوذ قطاع جيلاتين جلد الخنزير على أكبر حصة من الإيرادات في عام 2018 ومن المتوقع أن يحافظ على هيمنته على مر السنين[1].

وهناك جدل دار في المدة الماضية في اندونيسيا – ورغم أنه له علاقة بسيطة بموضوع هذا البحث ولكن لابأس بذكره– بأن إندونيسيا وبعض الدول الأخرى استفسرت عن مكونات لقاح صيني يسمى *(SinoPharm" و"Sinovac)* ضد كوفيد 19 قيل أنه يحتوي على مادة من الخنزير، وقد سبق لإندونيسيا بالفعل حظر استيراد لقاح الحصبة منذ عامين لاحتوائه على مكونات الخنزير المحرم في الإسلام، واليوم تطلب إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش من الصين شرحا مفصلا لمكونات اللقاح من أجل الموافقة ما إذا كانت ستستخدمه أم لا، وحقيقة أن العديد من اللقاحات التي تم إنتاجها عبر التاريخ تحتوي على مادة مثبتة مصنوعة من جيلاتين الخنزير، المصممة للحفاظ على اللقاح أثناء التخزين والنقل، وهذا ما أثار قلقا كبيرا ليس لدى

1 Zobaer Ahmed , Zobaer Ahmed, Apakah Gelatin Halal atau Haram? 26-7-2009 https://www.dw.com/id.

المسلمين فقط بل ولدى الذين يتبعون الشريعة اليهودية وتعليماتها الصارمة، تماما كما لدى الشريعة الإسلامية[1].

وقد أجرت *قناة DW* الفضائية مقابلة مع ***Syafiq Hasyim*** شفيق هاشيم وصفته مدير المركز الدولي للإسلام والتعددية في إندونيسيا وأوضح أن هناك مدرستين فقهيتين لهما قواعد مختلفة في هذا الشأن، قال هاشيم لـ ***DW***: "في إندونيسيا بالطبع يُحظر استخدام الجيلاتين من لحم الخنزير للاستهلاك أو للاستخدام في أي شيء، هذا لأن مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) ملتزم بمدرسة فكرية الإمام الشافعي، وأضاف: "لكن في الشرق الأوسط يمكن استخدام الجيلاتين المستخرج من لحم الخنزير، لأن بعض العلماء في الشرق الأوسط يتفقون على أن الجيلاتين من لحم الخنزير قد غيّر مادته، ولم يعد يحتوي على لحم خنزير، فهم ملتزمون بالمذهب الحنفي، أو المالكي، والذين يروا إنه إذا كانت المادة في الأصل نجسة وتحولت لمادة جديدة فالحكم فيها أنها ليست نجسة"... وفقا للبيانات لا يزال العالم يعتمد بشكل كبير على الجيلاتين من الخنازير، على سبيل المثال، حاليًا 80% من صناعة الأدوية تستخدم الجيلاتين من الخنازير، بالنسبة لعالم الأعمال، ستكون الفرص أكثر انفتاحًا إذا سمحت الدولة باستخدام جيلاتين لحم الخنزير أو بشكل أكثر تحديدًا، في البلدان التي توجد بها مدرسة الفكر الحنفي والمالكي ستصبح الأعمال أكثر مرونة[2].

في ليبيا الأمر مختلف فمما تتصف به دولة ليبيا مع دول المغرب العربي أن المذهب السائد فيها هو المذهب المالكي، وهو المذهب الرسمي في البلاد، وهذا له تأثير على عملية الحلال والحرام في ليبيا بلا شك، وقد عرف المذهب المالكي بتساهل نسبي بالمقارنة بالمذهب الشافعي أو الحنبلي في المحرمات من الأطعمة، فمذهب المالكية أوسع المذاهب في إباحة الأطعمة

---

1 هل لقاحات كورونا حلال أم حرام للمسلمين واليهود.. شركات مصنعة تحسم الجدل وأخرى تتكتم، تاريخ النشر:25.12.2020 موقع قناة (RT أسأل أكثر) https://arabic.rt.com علما بأنه تم إجازة اللقاح فيما بعد مرور عدة أشهر من كتابة هذا الجزء من الرسالة بفتوى رسمية.

2 Wawancara untuk artikel ini dilakukan oleh Ayu Purwaningsih dan Yusuf Pamuncak, Banyak Digunakan dalam Makanan, Apakah Gelatin Halal atau Haram? Deutsche Welle (DW) - detikNews . Sabtu, 27 Jul 2019 17:14 WIB, https://news.detik.com.

والأشربة[1]. حيث يعد مفهوم الحلال وفقًا لمدرسة المذهب المالكي متساهلة نوعًا ما في الطعام، فمثلا لحم الخنزير حرام ولكن مادة الجلاتين المتحولة منه فلابأس بها، لأنها إستحالت من حالتها الطبيعية المحرمة لحالة أخرى، كاستحالة الخمر إلى خل، فالاستحالة عندهم تحول المادة عن صفاتها وخروجها عن اسمها الذي كانت به إلى صفات واسم يختص بها[2]. والجبن المعقود بإنفحة الخنزير يطبق عليه مبدأ الاستحالة والاستهلاك (كما عند المالكية والحنفية) حيث تحول اللبن إلى جبن، وهذا ما صدرت به فتوى من الندوة الفقهية الطبية التاسعة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالدار البيضاء في يونيو 1997 حيث نصت على: إن الانزيمات الخنزيرية المنشأ كالببسين وسائر الخمائر الهاضمة ونحوها المستخدمة بكميات زهيدة مستهلكة في الغذاء أو الدواء الغالب تنقلب إلى مواد مباحة شرعاً بالاستهلاك[3].

عند المالكية والحنفية الاستحالة جائزة، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن نجس العين لا يطهر بالاستحالة، واستثنوا من ذلك الخمر وجلد الميتة، وقد رجح ابن تيمية (ت728هـ) ما ذهب إليه الحنفية والمالكية، فقال: وهذا هو الصواب المقطوع به، فإن هذه الأعيان لم تتناولها نصوص التحريم، لا لفظا ولا معنٍ فليست محرمة، ولا في معنى التحريم، فلا وجه لتحريمها، بل تتناولها نصوص الحل، فإنها من الطيبات، وأيضا في معنى ما اتفق على حله، فالنص والقياس يقتضي تحليلها، وعلى هذا استحالة الدم أو الميتة أو لحم الخنزير، وكل عين نجسة استحالت إلى عين ثانية... وقال: فإن الله تعالى حرم الخبائث لما قام بها من وصف الخُبث، كما أباح الطيبات لما قام بها من وصف الطيب، وهذه الأعيان المتنازع فيها ليس فيها شيء من وصف الخبث، وإنما فيها وصف الطيبات[4].

---

1 وهبة مصطفى الزحيلي، *الفقه الإسلامي وأدلته* (دمشق: دار الفكر للطباع والتوزيع والنشر، 1985م)،ج3، 510.

2 محمد بن محمد الخطاب، *مواهب الجليل لشرح مختصر خليل* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م)، ج1،138.

3 على محي الدين القرداغي، الاستحالة والاستهلاك ودورهما في التطهير والحل، مع التطبيقات المعاصرة، موقع القرداغي http://www.qaradaghi.com

4 ابن تيمية، *مجموع الفتاوى لابن تيمية*، مرجع سابق، ج12، 40.

وكما جاء في المقابلة مع مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس ذكر بأن الدولة الليبية تمنع منعا باتا الكبدة المجمدة فهي من السلع المحظورة، وقال على سبيل المثال من المواد المحظورة (E120) بسبب فتوى من دار الإفتاء لأن مصدرها حشرة وهذه الحشرة وفق ما أفادت به دار الافتاء الليبية أنها من القاذورات المحرمة، وبالتالي أصبح هذا اللون محظور، وعندما سأل الباحث أن هناك دولا لا تعتبر هذه المادة محرمة وهل هذا مصدره المذهب والفتوى الدينية؟ قال نعم في السعودية مثلا مباحة وليست محظورة، وشبهوا مصدر المادة وهي الحشرة بغمس الذباب كما ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهنا في ليبيا قالوا لا استدلال مع الفارق لأن الحشرة تطحن بالكامل[1]. والشكل التالي يوضحها:

وذكر مدير الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس بأنه سابقا كان يسمح باستراد الكبدة المجمدة من 4 دول، ولكن بعد كشف أن بعض الشحنات ترد فيها كبدة على هيئة دم مجمد وجلاتين وبعضها محرم المصدر، ومنعت الدولة الليبية كافة أنواع الكبدة وقامت بحضر الاستيراد لها عن طريق قرار من وزارة الاقتصاد الليبية[2].

رغم ذلك ومن باب الاحتياط في هذا الجانب نصت المواصفات القياسية الليبية على أن أي مادة مضافة يحتمل احتواؤها على أحد مكونات منتجات من الخنزير يمنع دخولها وتداولها في البلاد، حيث يؤكد مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في ليبيا حرصه البالغ على خلو

1 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.
2 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 22-أغسطس-2021م.

المنتجات المستوردة من كل ما هو مخالف للشريعة الإسلامية، كاشفًا طرقًا مختلفة لإضافة لحم الخنزير إلى الأغذية، وأوضح المركز في بيان نشر في 19 نوفمبر 2019 إن لحوم الخنزير تضاف على صورة جيلاتين أو خلطة باللحوم الأخرى، أو تضاف للمنتجات المختلفة على هيئة دهون مصنعة حسب بيان على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وقال البيان إن طرق الكشف عن جيلاتين ولحوم ودهون الخنزير في الأغذية تكون عبر أجهزة الكروماتوجراف الغازي مع كاشف التأين باللهب أو كاشف مطياف الكتلة «*GC FID وGCMS*» أو طريقة التفاعل البلمرة المتسلسل اللحظي « *RT - PCR* » أو عبر طريقة الكورتكس المعدلة «*ELISA*» أو «*RT - PCR*» أو طريقة «*R T PCR و LCMSMS QTRAP*» وأشار المركز إلى حذفه لكل مادة مضافة تخالف الشريعة الإسلامية إعمالًا بنص المواصفة القياسية الليبية رقم 15 بأجزائها السبعة لسنة 2015 على وجوب كتابة مصدر المادة المضافة، مع ضرورة إرفاق شهادة الحلال من الجهات المختصة بإصدار شهادات الحلال[1].

ويرى الباحث أن هذا الاحتياط ناتج عن التزام ديني، وكذلك لعدم وجود ضرورة شرعية في استخدام هذه المواد في ليبيا للغذاء، وهو ما يعني البعد عن الشبهات بقدر الإمكان، كما في الحديث الشريف: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، والْحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ، ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وهِيَ الْقَلْبُ"[2].

بالنظر للحالة في إندونيسيا وفي ليبيا بشأن عنصر اختلاف المذهب الفقهي وأثره في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا يجد الباحث أنه لا يوجد أثر كبير في هذا الاختلاف وذلك

---

1 مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، الرقابة على الأغذية يكشف طرق دس لحوم الخنزير في بعض الأطعمة، بوابة الوسط صوت ليبيا الدولي، الثلاثاء 19 نوفمبر 2019, 11:05 صباحا. طرابلس، :http //alwasat.ly

2 البخاري، *صحيح البخاري*، مرجع سابق، ج1، 20. وأخرجه مسلم في المساقاة باب أخذ الحلال وترك الشبهات.

لسببين أن الاختلاف في هذه المسائل هو من باب الرحمة والسعة في الشريعة ووفق الاجتهاد الذي استمر إلى يومنا هذا، ومن جانب آخر تعتمد إدارات تنظيم الحلال في إندونيسيا من خلال علماءها ومؤسساتها وكذلك الأمر في ليبيا على باقي المذاهب الأخرى أي من غير المذهبين الشافعي والمالكي، وهذا من مرونة الفتوى، والبعد عن التعصب لرأي فقهي واحد، من جوانب الاختلاف التي ليس لها تأثير بشكل كبير حسب رأي الباحث تنوع المذهب الفقهي، فإن في ليبيا تمنع بعض المواد والألوان التي يسمح بها في دول عديدة مثل لون E120 وكذلك تكون بعض اللحوم مباحة استجابة للمذهب الشافعي مثل لحم الخيل في إندونيسيا وفي ليبيا ممنوعة حيث أنها تتبع المذهب المالكي.

الفصل الثالث: الصعوبات والمعوقات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا وليبيا

أ. الصعوبات والمعوقات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في إندونيسيا

رغم التطور الملحوظ في إندونيسيا في مراقبة الغذاء من حيث الشريعة لكن تواجه عملية الإشراف وتنظيم الغذاء الحلال في إندونيسيا عدة صعوبات، ومن خلال البيانات وجد الباحث عدة نقاط أساسية تعتبر محاور في هذه الصعوبات والمعوقات، ويمكن أن يحدد الباحث أهم الصعوبات وتتمحور في عملية إصدار شهادات الحلال مع المؤسسات الرسمية ذات الصلة، والحاجة إلى شهادة الحلال من قبل الجهات الفاعلة في مجال الأعمال، كما لا يزال هناك نقص في وعي المستهلك لهذه المنتجات من حيث أهمية شهادات الحلال في المنتجات التي يستهلكونها وفيما يلي أهم الصعوبات:

1. ما يتعلق ببعض إجراءات القوانين

رغم التطور في القوانين المنظمة للحلال في اندونيسيا غير أن هناك مازالت بعض المشكلات القانونية ويمكن سرد اللوائح الخاصة بالمنتجات الحلال في إندونيسيا في النقاط التالية، والتي تنقسم إلى فترتين:

أولاً الفترة السابقة لقانون *JPH*:

1. القانون رقم 8 لسنة 1999 بشأن حماية المستهلك
2. القانون رقم 18 لسنة 2009 بشأن الثروة الحيوانية وصحة الحيوان
3. قانون رقم 18 لسنة 2012 بشأن الغذاء
4. اللائحة الحكومية رقم 69 بشأن ملصقات الأغذية والإعلانات
5. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 518 لسنة 2001 بشأن الضوابط والإجراءات لكيفية فحص الأطعمة الحلال وتحديدها
6. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 519 لسنة 2001 بشأن المؤسسات المنفذة لفحص الأغذية الحلال.

ثانيًا بعد قانون *JPH*:

7. القانون رقم 33 لسنة 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال
8. اللائحة الحكومية رقم 31 لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية والقانون رقم 31 لسنة 2019 بشأن ضمان المنتجات الحلال[1].

كما جاء في المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو لجنة وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية قالا: بعد صدور القانون 982 لسنة 2019 فإن لائحة وزير الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا رقم 982 لعام 2019 هي مازالت غير محددة بالنظر إلى أنه حتى الآن لم يتم إصدار أحكام التعريفة المالية لشهادة الحلال، حتى أن وزير الشؤون الدينية أعطى السلطة لـ *LP POM MUI* لتحديد التعريفة أو رسوم شهادة الحلال، وينتظر صدور قرار وزير المالية بشأن التعريفة لشهادة الحلال حسب ما نص عليه القانون لسنة 982 لسنة 2019 كما ذكر بأنه تزال تكلفة

1 Moh. Kusnadi, Problematika Penerapan Undang-Undang Jaminan Produk Halal Di Indonesia ,Islamika : Jurnal Keislaman Dan Ilmu Pendidikan Volume 1, Nomor 2, Juli 2019; 116-132.

شهادة الحلال تعتبر باهظة الثمن بالنسبة للجهات المنخرطة في الأعمال التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر مما يثقل العبء عليهم[1].

وكانت هذه المقابلة في السنة الماضية لكن الباحث اطلع على بيانات منشورة في هذه السنة مفادها أنه تم إصدار تعريفة شهادة الحلال حيث أصدرت وزارة المالية لائحة بشأن تعريفة خدمة ضمان المنتجات الحلال ***(JPH)***. وصدرت اللائحة في شكل لائحة وزير المالية ***(PMK)*** لجمهورية إندونيسيا رقم 57 /2021 / ***PMK***.05 بشأن تعريفة الخدمات لوكالة الخدمة العامة (BLU) لوكالة ضمان المنتجات الحلال بالوزارة الشؤون الدينية وتم التوقيع على ***PMK*** من قبل وزير المالية سري موليانى إندراواتي في 3 يونيو 2021، ودخل حيز التنفيذ منذ إصدار المدير العام للتشريع في 4 يونيو 2021، وتشمل خدمات إصدار شهادات الحلال للسلع والخدمات على النحو المنصوص عليه في الفقرة (1) من المادة 4 ما يلي: أ) خدمات الإعلان الذاتي للجهات الفاعلة في الأعمال التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر ***(UMK)*** ب) خدمات إصدار الشهادات الحلال ج) خدمات تمديد شهادة الحلال د) خدمات لإضافة أنواع أخرى من المنتجات هـ) خدمات تسجيل شهادة الحلال الأجنبية[2].

وفي المقابلة أيضا مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو اللجنة بجاوة الوسطى ذكرا بأن إجراءات إصدار شهادة الحلال تتأخر في الإصدار من المركز بالعاصمة بجاكرتا، وإن الأمر جارٍ لكي يتم إتمام التوقيع بواسطة التوقيع الالكتروني اختصارا للوقت، وقالا بأن متطلبات شهادة الحلال كثيرة ومعقدة بعض الشيء ولكن ذكرا بأن التعريفة مجانية حسب القانون الجديد للشركات الصغيرة، كما ذكرا بأن الشعار مازال لم يصدر بعد، حيث أن ملصق أو الشعار للحلال لم يتفق عليه

1 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو لجنة وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 8 أغسطس 2020.

2 PMK Tarif Layanan Jaminan Produk Halal موقع وزارة الشؤون الدينية جمهورية الاندونيسية Terbit, Begini Penjelasan BPJPH, Kamis, 17 Juni 2021 06:41 WIB, https://kemenag.go.id.

بشكل تام بين *BPJPH* و *MUI* ومازال يتم استعمال ختم مجلس العلماء وليس لدينا ختم خاص لشهادة الحلال[1].

2. نقص الوعي من المنتجين والمستهلكين بأهمية شهادة الحلال

كما جاء في المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية ذكر بأن المنتجين لا يزال ينقصهم الفهم الصحيح والوعي اللازم بأهمية ربط منتجاتهم بشهادة الحلال وأن ذلك يعد واجبا دينيا وواجبا أخلاقيا وواجبا قانونيا عليهم، وربما هناك من يتأخر في الإجراءات المطلوبة في ذلك أو حتى يتحايل على شهادة الحلال، وأضاف أن هذا الأمر بالنسبة للوعي لا يقتصر على المنتجين فقط بل رأينا شرائح متعددة من المستهلكين لا يتوفر لديهم الوعي الشرعي بمسائل الحلال والحرام في الأغذية.

وفي المقابلة مع الأستاذ رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو لجنة وحدة شهادة الحلال ذكرا بأنه تواجهنا مشكلة أن البائعين في الأسواق الشعبية للحوم يبيعون اللحوم الحلال والحرام في مكان واحد، وأنهم في الغالب يستخدموا نفس الأدوات لذلك مثل السكين لأنهم لم يفهموا أن هذا أمر محرم، ذكر كذلك بأن هناك من يبيع لحوم الكلب على اعتبار أنه حلال، وذكر الأستاذ خطيب الأمم للباحث وجود جمعية في مدينة صولو تبيع هذا اللحم، وهذا بسبب نقص الوعي الشرعي لدى البائعين وكذلك المستهلكين من عامة الناس فيمكن نصف المشترين لا يبالي ولا يهتم بأن هذا الطعام حلال أو حرام المهم هو المذاق والمنظر وطريقة العرض، وقال الأستاذ خطيب الأمم في مجلس العلماء يتم عقد دورة تدريبية للمتقدمين من أصحاب الشركات لشهادة الحلال لمدة ثلاثة أيام يتم تعريفهم

1 المقابلة مع الأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 13 أغسطس 2021.

وتفهيمهم بالحلال والحرام قبل الإذن لهم بالإنتاج أو البيع؛ ولكن توجد صعوبة من الشعب في تفهيمهم بالحلال والحرام في الأغذية[1].

ويرى جمهور الفقهاء حرمة أكل لحم كل ذي ناب يفترس به سواء أكانت أهلية كالكلب والسنور الأهلي أم وحشية كالأسد والذئب، واستدلوا لذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ"[2]. وللمالكية في أكل لحم الكلب قولان: الحرمة، والكراهة، وصحح ابن عبد البر التحريم، قال الحطاب ولم أرَ في المذهب من نقل إباحة أكل الكلاب[3].

كما في نتائج دراسة سابقة تمثل عمليات تزوير ملصق الحلال على منتجات الغذاء دون المرور بالفحص الأول من التحديات الكبيرة، وكذلك بعض الجمهور يتصف بنقص الوعي والفهم القانوني فيما يتعلق بشهادة الحلال، ولا يهتم الكثير من الناس بشهادة الحلال، والتركيز على الدعاية بهدف الحصول على المذاق المناسب للمنتج في رأي المجتمع أو المستهلكين، وليس في جوانب مراعاة الشريعة، فبعض المنتجين يشعرون أن شهادة الحلال لمنتجاتهم ليست ضرورية، وبالتالي تبدو الحاجة إلى التنشئة الاجتماعية الحكومية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالفهم القانوني والمزايا التي تمتلكها شهادة الحلال من أجل توعية المنتج والجمهور[4].

وسبق أن عرض الباحث استنتاجه في المبحث الأول عند الحديث عن خصائص تنظيم شهادة الحلال في إندونيسيا، وأنه لاحظ واستخلص من المقابلات إن تنظيم الحلال في الأغذية في إندونيسيا يواجه تحديات كثيرة من أهمها المواد الغذائية التي تباع في نفس مكان المواد المحرمة،

---

1 المقابلة مع الأستاذ أحمد رضا الرحمن عضو وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى والأستاذ خطيب الأمم رئيس وحدة شهادة الحلال بوزارة الشؤون الدينية جاوة الوسطى تاريخ المقابلة 13 سبتمبر 2021.

2 مسلم النيسابوري، *صحيح مسلم*، مرجع سابق، ج3، 1534.

3 صهيب عبد الجبار، *الجامع الصحيح للسنن والمسانيد* (المكتبة الشاملة، 2014م)، ج13،66 .

4 Mega Komala Sari, Peluang Dan Tantangan Sertifikasi Halal Pada Produk Makanan Usaha Mikro Kecil Dan Menengah Di Kota Jambi, Universitas Islam Negeri Sultan Thaha Saifuddin ,Jambi, 2019, 90.

مثلا لاحظ الباحث بيع اللحوم المحرمة كالخنزير في بعض الأسواق الكبيرة لغير المسلمين بينما يباع اللحم البقري أو الدجاج الحلال في نفس المكان، فما هو الضامن للمستهلك أن البائع لا يستخدم المعدات نفسها كالسكاكين وآلة طحن كرات اللحم للحم البقري ولحم الخنزير وغيرها والتي يتم انتاجها في نفس المكان.

كذلك لاحظ الباحث وجود كثير من المواد والمنتجات الغذائية ليس لديها معلومات واضحة حول مصدرها وأين أنتجت، خاصة بالنسبة لمنتجات المخابز أو المعجنات والتوابل المستخدمة في وجبات المطاعم المختلفة وصعوبة مراقبتها. كذلك لاحظ الباحث بيع اللحوم في غير أماكن مخصصة لها مما يضعف مراقبة مصادر هذه اللحوم وكيفية طريقة ذبحها وبعض الباعة من النساء أو الصبيان وعند سؤالهم يقولون نحن اشتريناها من شخص آخر مما يقلل من وجود ضمان يقين بأن ذبح الحيوان حلال.

ويمكن القول وكما لاحظه الباحث واستخلصه مما سبق أن إحدى المشكلات الكبيرة التي تواجه صناعة الأغذية في إندونيسيا فيما يتعلق بشهادات الحلال تتمثل في عدم وجود معايير تفصيلية تشير إلى المكونات المسموح بها، وما لا يمكن استخدامه –كما هو موجود في الحالة الليبية– ونظام الإدارة الذي ينبغي تطبيقه، أي معايير المواد وأنظمة الإدارة، واتضح أنه لا يوجد معيار لهيئة إصدار شهادات الحلال نفسها، ثم معيار مدقق الحلال، ومعيار نظام ضمان الحلال، ومن الضروري أيضًا وجود قاعدة بيانات للمواد المسموح باستخدامها بوضوح (حلال) أو غير مسموح بها (حرام) وأيها مشكوك فيها (يمكن أن تكون حلالًا ويمكن أن تكون حرامًا، اعتمادًا على أصل المادة وطريقة التصنيع)، يُستثنى الالتزام بشهادة الحلال للمنتجات التي تنشأ من مواد غير حلال، وبالنسبة لمثل هذه المنتجات، يتعين على الجهات الفاعلة التجارية تقديم معلومات للمنتوجات غير الحلال.

المشكلة هي أن هناك من يعتقد أنه يتم تحديد ما إذا كان المنتج حلالًا أم لا من خلال آلية الفتوى لمجلس العلماء بحيث يستغنى عن تطبيق معايير الحلال، هذا الرأي في الواقع ليس صحيحًا تمامًا لأنه في كثير من الحالات يمكن تحديد ما إذا كان الطعام حلالا أو لا بالفعل في

البداية وبدون المرور والعرض على لجان الفتوى، على سبيل المثال أن جميع عناصر لحم الخنزير ممنوع استخدامها في المنتجات الغذائية وبالفعل هناك بعض الأمور التي لا يمكن تحديدها في هذا الوقت، أو أن هناك مشكلة مستجدة تتطلب فتوى جديدة، لذا فإن مثل هذه الأمور تعتبر حالات خاصة خارج معايير الحلال المقررة.

3. ارتفاع الاستهلاك دون الانتاج في الأغذية الحلال

تعتبر إندونيسيا دولة بها أكبر عدد من المسلمين في العالم حيث أن ما يقارب87% من سكان إندونيسيا هم مسلمون، وهذا يدعم نمو الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا بما في ذلك صناعة الحلال، تهدف إندونيسيا إلى أن تصبح مركزًا عالميًا للحلال ورغم ذلك تحتل إندونيسيا المرتبة العاشرة في منتجي المنتجات الغذائية الحلال في العالم، وهي المستهلك الأول للمنتجات الغذائية الحلال في العالم، من المؤسف أن تحصل الدولة التي بها أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم على مثل هذا التصنيف غير المرضي، وهناك سبب في هذا الوضع وهو قلة وعي الجهات الفاعلة التجارية حول أهمية شهادة الحلال لأعمالهم والافتقار العام للوعي القانوني للمجتمع، مثلا ماليزيا في مقدمة الدول المنتجة للأغذية الحلال في العالم الإسلامي، وكذلك نجد البلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا التي بدأت في تطوير صناعة الأغذية الحلال هي تايلاند وسنغافورة وهي دول ذات أغلبية غير مسلمة، ثم ماذا عن إندونيسيا؟ في الواقع لا تزال هناك عقبات داخلية وخارجية في تحقيق هدف إندونيسيا المتمثل في أن تصبح مركزًا عالميًا للحلال، يتمثل التحدي الخارجي في أن إندونيسيا دخلت عصر المجتمع الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا منذ عام 2015 فضلاً عن وجود الدول المنافسة لإندونيسيا (مثل ماليزيا وبروني دار السلام) التي انضمت إلى دول المنافسة في صدارة مركز الحلال العالمي، ويتمثل التحدي الداخلي في عدم وجود جهات فاعلة في مجال الأعمال تقدم شهادات الحلال لكيانات الأعمال ومنتجاتها[1]. وماليزيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي

1 Silvinia Ayu, Tantangan Internal Industri Halal Indonesia ,Diperbarui: 12 Mei 2019, https://www.kompasiana.com. 7-9-2021.

يتم فيها دعم تطوير صناعة الحلال من قبل الحكومة بالإضافة إلى تعزيز التآزر بين القطاعين الخاص والعام.

هذا في الإنتاج أما في التصدير وفق البيانات المنشورة تحتل البرازيل المرتبة الأولى كمصدر للغذاء إلى دول منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة 10.51% وتايلاند بنسبة 8.15 % تليها تركيا 5.76 % والهند 5.5 % والصين 4.97% وفي الوقت نفسه لا تزال إندونيسيا تحتل المرتبة الـ 20، وبنسبة 1.86% فقط، للأسف مع إمكانات سوق الحلال الحالية لم تتمكن إندونيسيا من الدخول على خريطة البلدان المصدرة للمنتجات الحلال في العالم، حاليًا تحتل إندونيسيا المرتبة الأولى كمستورد للأغذية والمشروبات الحلال، ومن ناحية أخرى تحتل البرازيل كدولة غير مسلمة المرتبة الأولى من حيث أعلى مستوى لتصدير المنتجات الحلال والتي تهيمن عليها صادرات اللحوم الحلال التي تصل إلى بعض الدول الإسلامية، ويرجع المستوى المحدود لصادرات الأغذية الحلال في إندونيسيا إلى اللوائح المعقدة في إدارة إصدار شهادات الحلال والتكاليف الباهظة للغاية خاصة بالنسبة للجهات الفاعلة في المشروعات المتناهية الصغر والصغرى[1].

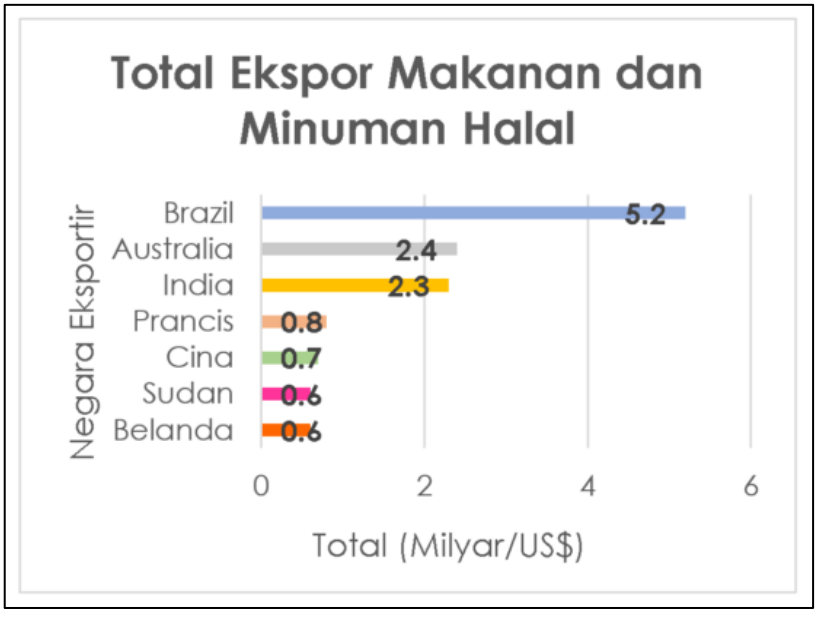

1 شفيرا اسكندر، تحسين جهود قطاع الأغذية والمشروبات الحلال لتعزيز الاقتصاد الإندونيسي موقع TechnoBusiness Indonesia، https://technobusiness.id 25-9-2019.

بالنظر إلى الشكل أعلاه يتضح بأن إندونيسيا ليست ضمن مقدمة الدول المصدرة للطعام أو الغذاء الحلال في العالم وأن للأسف الدولة المتصدرة ليست دولة مسلمة وهي البرازيل وحتى في جنوب شرق آسيا لا تعد إندونيسيا الأولى في هذه المجال فتايلاند وماليزيا تفوق صادرتها صادرات إندونيسيا وهذا يستدعي ضرورة معالجة هذا الإشكال.

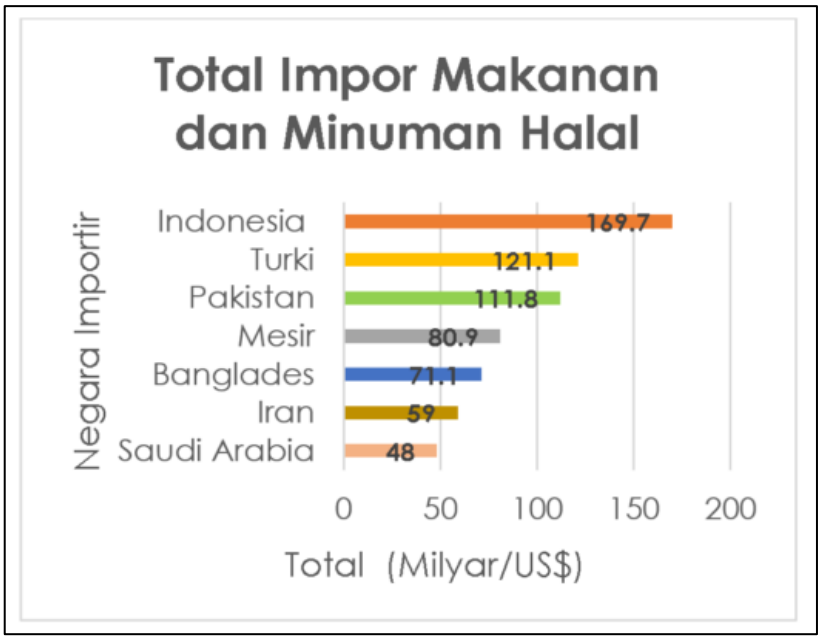

من الشكل أعلاه يتضح أن إندونيسيا المستهلك الأول للغذاء الحلال في العالم، وهذا يعطي لها فرص وعامل مشجع وعنصر دافع لتكون الرائدة في الإنتاج وليس في الاستهلال فقط، فإندونيسيا كدولة بها أكبر عدد من السكان المسلمين ينفق مواطنوها 170 مليار دولار أمريكي سنويا على الطعام الحلال، تمثل إندونيسيا 13% من سكان العالم المسلمين، يرى المجتمع المسلم الإندونيسي أنه يجب تنظيم الطعام الحلال بشكل صحيح، يميل تطور الطلب على شهادات الحلال من سنة إلى أخرى إلى الزيادة ففي عام 2017 أصدرت LPPOM MUI 8157 شهادة حلال بإجمالي 127286 نوعًا من المنتجات، وفي الوقت نفسه في عام 2018 أصدرت LPPOM MUI 17398 شهادة حلال من أصل 204222 نوعًا من المنتجات، بين عامي 2017 و 2018 كانت هناك زيادة في إصدار شهادة الحلال بنسبة 114% ويظهر هذا الرقم أن الشركات التي تبيع منتجاتها في إندونيسيا تشعر أن وضع العلامات الحلال هو قيمة مضافة في حد ذاتها لتشجيع استيعاب منتجاتها في السوق، يصبح

الحلال مهمًا للأشخاص عندما يحاولون العيش وفقًا لهذا المبدأ وتعد حماية المستهلك أحد المبادئ الرئيسية لتنظيم الحلال في إندونيسيا، يمكن ملاحظة ذلك من خلال سلسلة طويلة من حالات الأطعمة التي تحتوي على مواد غير مشروعة والتي تقلق الشعب الإندونيسي[1].

ب. الصعوبات والمعوقات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في ليبيا

تواجه عملية الإشراف وتنظيم الغذاء الحلال في ليبيا عدة صعوبات ومن خلال البيانات تبينت عدة نقاط أساسية تعتبر محاور في هذه الصعوبات والمعوقات وهي:

1. **الظروف السياسية للبلاد**

وهي مجمل الظروف التي سببت في ضعف عملية المراقبة على الغذاء في الداخل والخارج فعلى رغم الجهود الملموسة في مراقبة الأغذية المستوردة في ليبيا من حيث ضرورة توفر شهادة الحلال على السلع المستوردة من الأغذية وخاصة التي يشتبه فيها عدم الحلال غير أن هناك مواد يثار حولها الجدال بين الحين والآخر في تسربها من المنافذ البحرية أو الجوية، وكذلك الأمر منذ سنوات ليست بالقصيرة أي يمكن القول منذ أحداث 2011 شهدت البلاد ضعفا في مراقبة الأغذية الحلال كالذبائح في السلخنات وكانت الدولة تشترط توفر شهادة الذبح الحلال في كل سلخانة أو عند أي محل بائع لحوم، وهذا من اختصاص الحرس البلدي وتحت اشراف مركز الرقابة على الأغذية، ولكن وحسب ملاحظات الباحث تبين نقص في هذا الجانب.

وحسب ما ورد في المقابلة مع مدير إدارة المتابعة فرع مصراته الذي قال: يوجد ضعف ملاحظ وشديد في هذا الجانب وهو ما تمثل في ضعف المراقبة خلال المدة الماضية، وإن كان التركيز على نظافة المذابح أكثر من الجوانب الشرعية بها، ويلاحظ أن المطاعم والمصانع الغذائية في ليبيا لا يستلزم وجود شهادة الحلال فيها وكذلك المنتجات الغذائية؛ لأن كل سكان البلاد مسلمون، ومن البديهي أن المصانع لا تقوم بتصنيع شيء محرم، ولا يسمح أساساً بإنتاج أو بيع ما حرم من الغذاء.. وفي نفس المقابلة ذكر مدير إدارة المتابعة فرع مصراته من الصعوبات

1 Moh. Kusnadi, Problematika Penerapan Undang-Undang Jaminan Produk Halal Di Indonesia ,Islamika : Jurnal Keislaman Dan Ilmu Pendidikan Volume 1, Nomor 2, Juli 2019; 116-132.

نقص التشريعات والقوانين المختصة بالأغذية وأن المركز خلال الفترات الماضية طالب أن يكون هناك قانون خاص بالرقابة على الغذاء؛ ولكن نتيجة لظروف البلاد لم نصل إلى هذا القانون[1].

ويرى الباحث أن سبب ضعف المراقبة في الداخل على الأغذية من حيث الحلال وتوفر شهادة الحلال يرجع للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد خاصة في سنوات الانقسام السياسي التي عانت البلاد منه منذ 2016 وحتى 2021 وعودة للسلع المستوردة من الخارج، وكثيرا ما يسمع في وسائل التواصل الاجتماعي وفي المواقع الرسمية لمركز الرقابة على الأغذية نقاشات وجدل بتسرب بعض الأغذية المحرمة لداخل البلاد، على سبيل المثال في المدة الأخيرة تسربت مادة من ذهن الخنزير في بعض المأكولات، وكما ذكر مدير الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية الليبية توجد تسريبات ناتجة عن التهريب في استيراد بعض السلع الممنوعة مثل الكبدة المجمدة، وبعض الألوان المحظورة التي نكتشف وجودها في الأسواق رغم حظرها كما سبق بيان ذلك ونقوم بمصادرتها على الفور[2].

ولأهمية اللحوم ولأنها من أكثر السلع المستوردة في ليبيا التي تتعلق بالحلال والحرام وجد الباحث رأي شرعي من أعلى شخصية دينية رسمية في البلاد الليبية وهو المفتي الشيخ الصادق الغرياني حيث ذكر في برامج تلفزيوني بأن كل اللحوم المستوردة إلى ليبيا من البلدان غير المسلمة، وإن ارفقت بشهادة الحلال لا تعد حلالا، وتعتبر نجسة مادامت الحكومة الليبية من خلال إدارتها الرقابية كالجمارك، ومثل مركز الرقابة على الأغذية لم تقم بالتحقق من هذه الشهادة والاتصال بها، كما ذكر المفتي بأن هناك لحوما تأتي من دول مسلمة وأن مصدرها ليس من تلك الدول، فقط تلك الدول موزع لها وهنا ينبغي الاحتراز والتنبه من هذا الأمر، ويضيف الباحث بأن شهادة الحلال تكون معتمدة من السفارة الليبية في تلك الدول غير

1 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021.
2 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 22-أغسطس-2021م.

المسلمة والسفارة لديها الإمكانيات والصلاحيات للتأكد من صدق عملية الذبح وإصدار شهادة الحلال، ويمكن هذه النقطة قد غابت على فضيلة المفتي[1].

2. نقص الأجهزة القادرة على الاختبار والمخصصات

كما ذكر الباحث بشأن الظروف السياسية توجد ظروف اقتصادية وإدارية بسببها تم إهمال جانب توفير البنية التحتية للمختبرات والأجهزة القادرة على الاختبار والكشف على السلع المستوردة المشبوهة وكما جاء في المقابلة مع مدير إدارة المتابعة فرع مصراته الذي قال: بأن بعض المنافذ البحرية مثل منفذ ميناء الخمس البحري يفتقر لجهاز متطور يقوم بفحص اللحوم المجمدة مثل الدجاج وغيرها ويكون قادرا على معرفة نسبة الدماء ونسبة المياه وغير ذلك بمجرد مرور هذه المواد على سطحه، ومن تلك البيانات يمكن الحكم على مدى صلاحية اللحوم، بل وحتى يمكن الحكم على طريقة ذبحها هل هي حلال أم لا، فقد تكون لم تمت بالذبح بل بالغرق في المياه، وللأسف هذا الجهاز لا يتوفر في ميناء الخمس، بل موجود في طرابلس فقط، ولم توفره الدولة حتى هذه اللحظة[2].

وفي المقابلة مع مدير الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس قال قبل سنة 2010 كان المركز يمتلك كافة الأجهزة التي يحتاجها في عملية التحليل سواء HBLC وغير ذلك من أجهزة تحليل الزئبق وغيرها ولكن لم يتم تحديثها في هذه السنوات حيث تمر البلاد بظروف اقتصادية حالت دون متابعة الشركات لهذه الأجهزة من متابعة عملها حيث يتوجب معايرتها كل أربع سنوات وهذا لم يتم منذ 2010 ولكن منذ سنتين تم استجلاب وتوريد جهاز مناسب للتحليل وهو جهاز (BCR) لتحليل اللحوم لمعرفة مصدرها من أي بلد ونوع اللحم وعمره وأي سلالة ويستفاد منه معرفة نوع الجلاتين هل هو حيواني وحلال أم لا[3].

---

1 مقابلة تلفزيونية مع د. الصادق الغرياني مفتي الديار الليبية، ما حكم أكل اللحوم المستوردة من بلاد غير إسلامية مكتوبا عليها حلال؟ برنامج من الإسلام والحياة 2020./03/05

2 مقابلة مع أحمد الأسطى، مدير إدارة المتابعة فرع مصراته تاريخ المقابلة 2-أبريل-2021.

3 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 22-أغسطس-2021م.

وفي المقابلة مع مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس ذكر بأن مراقبة اللحوم في ليبيا يكون عبر السلخانات سواء بالداخل أو الخارج، وأن في السابق كانت السلخانات تتبع شركة اللحوم والمواشي، ويتم مراقبة الذبح الإسلامي عليها بشكل مباشر، أما في السنوات الأخيرة فلا يوجد ما يعرف بالسلخانات المركزية، أما الرقابة الخارجية كذلك يكون بشأنها اعتماد السلخانات الحلال الموجودة في دول الاستيراد والتفتيش عليها بشكل دوري، ولكن هذا نظريا بينما عمليا فلا يتم التفتيش ويكتفى بشهادة الحلال كما سبق شرحها، ذلك لأن الموضوع يتطلب سفريات ومصاريف وشركات الاستيراد لا يلزمها القانون بإجراء الكشف على السلخانات من قبل مركز الرقابة على الأغذية والأدوية خارجيا من ناحية الحلال فلا يقوم المركز بهذه الزيارات الميدانية الخارجية بخصوص الحلال، وتعتبر مراقبة اللحوم مسألة حساسة في ليبيا رغم أنه لا يشترط القانون وجود ختم أو وسم حلال على الذبيحة بالداخل، ولكن يتوجب معرفة كيفية الذبح، وقال حدث في سنوات قليلة ماضية مشكلة وهي أن شركة برازيلية حدث فيها تزوير وصرحت أن بعض منتجاتها تقوم بتزوير شهادة الحلال والشهادة الصحية وتصل لدول منها ليبيا، وبعض الدول سحبت هذه المواد وبعد أن تم استهلاكها[1].

وهو ما أكد عليه مدير الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس حيث ذكر في المقابلة معه: هناك ضعف في مراقبة السلخانات في ليبيا في السابق كانت هناك سلخانات عامة، وكانت تصرف لها مخصصات مالية من البلديات، ونظرا للظروف الاقتصادية أصبح عبأ عليها تخصيص تلك المخصصات، فسمحت الدولة للمواطنين بفتح سلخانات خاصة تتوفر فيها شروط الذبح، ولقد كان هناك مقترحا لفتح سلخانات عامة، لكن بشرط أن تكون خارج المدن، وهذا المقترح لاقى رفضا من أصحاب المسالخ؛ لأنه يترتب على ذلك مصارف نقل كبيرة وفي ظروف خاصة للحوم، فاكتفت الدولة بسلخانات خاصة، وتوجد مشكلة أخرى أن أصحاب المسالخ يقومون بالذبح بدون حضور طبيب بيطري على عكس ما هو موجود في

1 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.

السابق، وللأسف كانت السلخنات العامة يشرف عليها مختصين في الذبح، أما الآن فأصحابها غير مؤهلين ونوصي بالرجوع للسلخنات العمومية، وجعل السلخنات داخل المدن لتقليل التكاليف[1].

كذلك من المقابلة مع مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس ذكر بأن علمية الكشف عن الأغذية ومراقبتها لا يتوقف على الأجهزة فقط، وإنما يشمل ثلاثة عناصر هي الأجهزة والمواد القياسية والمحلل أي العاملين المؤهلين، قال بالنسبة للأجهزة فهي متوفرة في ليبيا ولكن في بعض أنواع التحليل نحتاج لها.

3. مشكلات متعلقة بالعناصر البشرية والإدارية

هي مجمل الظروف التي سببت في ضعف عملية المراقبة على الغذاء في الداخل والخارج فعلى الرغم من الجهود الملموسة في مراقبة الأغذية في ليبيا، ورغم الامتيازات المالية التي يتمتع بها العاملون بهذه المؤسسات الرقابية في ليبيا حيث أنهم يتقاضون مرتبات ممتازة مقارنة بغيرهم غير أن هناك متشكلات إدارية، على سبيل المثال تأهيل العناصر البشرية لم يكن بشكل مثالي، واطلع الباحث على تقارير تفيد قيام المركز بدورات تدريبية لعناصره في مجال الرقابة على الأغذية في مجالات الصحة ومجال قانونية وغيرها، غير أن من البيانات تبدو أن هناك جوانب قصور في هذا الجانب، وكما في المقابلة مع مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس قال نحن نحتاج لتدريب للعاملين ولا يمكن القول بأن هناك ضعفا عاما في قدراتهم أو تأهليهم، ولكن الكثير منهم يحتاج للتدريب، فيما ذكر بأن الهيكل التنظيمي للمركز قديم ولم يتم تطويره رغم تغيرات عديدة في الإدارة العليا والوسطى والدنيا، وهناك تضاربا في الاختصاصات والقرارات[2].

وفي المقابلة مع مدير الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس ذكر بأن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية يملك أشخاصا أولي خبرات في مجال البيطرة وفي مجال الإنتاج الحيواني

---

1 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 22-أغسطس-2021م.
2 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.

والهندسة والإنتاج الحيواني وفي مجال الصحة؛ ولكن للأسف هناك أشخاصا يعملون في مجالات ليست من اختصاصهم ونستطع القول بأن نسبة الأشخاص المختصين مقابل نسبة الأشخاص غير المختصين تمثل نسبة 50% لكن هي نسبة نوعا ما جيدة، ونرى بأن الأشخاص غير المختصين سوف يكتسبون خبرة تقارب عمل المختصين ولا تماثلها، وكذلك من المهم التدريب وخاصة التدريب خارج البلاد، وقد نفدت الإدارة برنامج التدريب بالخارج كإقامة دورات في مالطا وتركيا وتونس لمدة 9 شهور حسب التخصصات وحسب الأجهزة والأقسام[1].

4. عدم وجود توسيم في أغلب المنتجات

من البيانات تبين أن القانون الليبي لا يلزم بوسم الحلال لاعتبارات عديدة سبق ذكرها وللتذكير كما جاء في المقابلات التأكد على هذه النقطة وبالتحديد ما ذكره مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية حيث قال: هنا في ليبيا الدولة شعارها الإسلام ولا يوجد ما يلزم قانوناً كتابة وسم الحلال على منتجاتنا المحلية، وهذا لا يعني أن عدم الالتزام هذا، أن تكون حلالا، فلأغذية عدا اللحوم ليس لها شهادة حلال، ولكن لها مواصفاتها تلزم أن تكون حلال، وإدارتنا تمنع أي شيء يكون فيه شيء محرم ومخالف للشريعة الإسلامية مثلا شيء معالج بالكحول أو بدهن الخنزير[2].

كما هو معلوم ومنعا للالتباس إن عدم التوسيم لا يعني أن المنتج قد دخل البلاد بدون رقابة فاللحوم لا توسم ولكن لها شهادة حلال، ويقترح الباحث أن يتم إلزام بعض المنتجات في الداخل بوسم الحلال وتشريع قانون بذلك على الأقل المنتجات التي قد يدخل فيها نوع من المكونات التي تعد حراما مثل بعض الحشرات المستقذرة أو بعض المكونات الأخرى المحرمة على اختلافها، وعند المقابلة والحوار مع السيد مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس ذكر النقطة نفسها واعتبرها من النقص في التشريع القانوني المنظم للحلال والحرام في موضوع الأغذية في ليبيا، وقال رغم أن معظم الدول العربية مثل مصر والمملكة السعودية

1 مقابلة مع سهيل كارة، مدير الرقابة الأغذية والأدوية فرع طرابلس تاريخ المقابلة 22-أغسطس-2021م.
2 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية، 31- أغسطس- 2021م.

وتونس والمغرب والإمارات وقطر والبحرين وتركيا لديها هذا القانون وقال من الصعب أن تنفرد ليبيا بشيء غير مطبق في أغلب الدول لأنه يكفي أن الدولة مسلمة وتمنع في مواصفاتها الأشياء المحرمة بشكل قطعي[1].

وحين ذكر الباحث له خصائص التوسيم للمنتجات في إندونيسيا قال لأن إندونيسيا بها أديان أخرى، ورغم ذلك يرى الباحث أن يتم التوسيم للمنتجات المشكوك فيها على الأقل مثل بعض المشروبات التي تحتوي على مياه الشعير (قريبة من الجعة لكنها غير محرمة) المنتجة محليا رغم عدم الاطلاع عليها، وكذلك في بعض أنواع المرطبات والآيس كريم الذي قد يدخل فيه ألوان محرمة وغير ذلك، ويرى الباحث أن التوسيم في ليبيا مفيد من جانبين:

- بالنسبة للمنتجات المحلية التوسيم في بعض المنتجات الغذائية مفيد فهو يشكل رادعا للمنتجين وأصحاب المصانع الغذائية من عدم إدخال أي منتج أو مكون حرام.
- بالنسبة للمنتجات الغذائية المستوردة وفرضا أنها مرت على الكشف والفحص يكون الوسم للمستهلك الليبي نوع من الاطمئنان واليقين بأنها حلال.

وفي اندونيسيا ينظم القانون رقم 18 لسنة 2012 بشأن الغذاء أو قانون الأغذية توسيم المنتجات الحلال، تنص الفقرة (1) من المادة 97 على أن "كل من ينتج طعامًا محليًا لأغراض التجارة ملزم بوضع ملصق داخل أو على عبوات المواد الغذائية" وتنص الفقرة (2) من المادة 97 على أن "كل من يستورد أغذية للتجارة ملزم بوضع ملصق داخل أو على عبوات المواد الغذائية عند دخوله أراضي جمهورية إندونيسيا"، وتنص المادة 97 الفقرة (3) حرف هـ على "إدراج الملصقات في الداخل أو على عبوات المواد الغذائية كما هو مشار إليه في الفقرة (1) والفقرة (2) مكتوبًا أو مطبوعًا باللغة الإندونيسية[2].

1 مقابلة مع علي اغنية، مدير المختبر العام للرقابة على الأغذية والأدوية طرابلس التابع لمركز الرقابة على الأغذية، تاريخ المقابلة 31- أغسطس- 2021م.

2 المادة 97 من القانون رقم 18 لسنة 2012 بشأن الغذاء الإندونيسي.

الباب الخامس

النتائج والتوصيات

أ. النتائج

في ختام هذه الدراسة يلخص الباحث ما توصل إليه من نتائج كما يلي :

1. يتم إدارة شهادة الحلال وتنظيم الغذاء الحلال في إندونيسيا عن طريق مجلس العلماء الإندونيسي (*MUI*) فهو يتولى تنظيم ومراقبة الطعام الحلال بناء على قانون ضمان المنتجات الحلال 2014 ثم تغير إلى قانون 2019 الذي جعل سلطة مجلس العلماء تقديم الفتوى، بينما وزارة الشؤون الدينية هي من تصدر شهادة الحلال، بينما ***LPPOM MUI*** تقوم بفحص واختبار الحلال للمنتج وفي كل الأحوال لمجلس العلماء الإندونيسي الدور الأبرز في تنظيم ومراقبة الغذاء الحلال في إندونيسيا، وتقوم الجهات المعنية بوسم كل المنتجات ورغم أن هناك بعض المواد المنتجة غير الحلال تدخل الدولة لكن يشترط توسيمها بأنها غير حلال أو وجود علامة عليها أو صورة ذلك لوجود أديان أخرى، وفي ليبيا يتولى مركز الرقابة على الأغذية والأدوية (*FDCC*) تنظيم ومراقبة الطعام الحلال، ويمنع استيراد أي منتج محرم بناء على مرجعية البلد فالدستور ينص بأن المصدر الأول للتشريع هو دين الإسلام وهو دين الدولة، ويرجع مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في ليبيا لمركز المواصفات والمعايير القياسية في الحصول على الاستشارة الشرعية بشأن الحلال والحرام وقد أعد دليلا متكاملا سنة 2020 لما يتعلق بالحلال والحرام من الأغذية.
2. تبين بعد المقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا بناء على الوظائف الإدارية بالنسبة للتخطيط للأغذية ولشهادة الحلال في إندونيسيا وفي ليبيا فهو جيد، وفي وظيفة التنظيم نجد في إندونيسيا تقدم كبير عن ليبيا التي تعاني من مشاكل في تنظيم الطعام الحلال خاصة في الإدارة، وفي وظيفة التوظيف يجد الباحث كفاءة للعاملين بإندونيسيا أكثر من الحالة الليبية خاصة في الاهتمام بعلماء الشريعة في هذه المجال، وفي مجال التوجيه ونطاق الإشراف وجد الباحث تقدم الحالة الليبية على الإندونيسية خاصة في عنصر المزايا

المالية والمرتبات والحوافز للأفراد، وفي وظيفة الرقابة في إندونيسيا يكون التركيز على رقابة ما ينتج داخليا أكثر من المستورد خارجيا عكس ليبيا التي تركز على ما يتم استيراده أكثر من الذي يتم انتاجه بداخل البلد. وفي جانب المقارنة بين حالة تنظيم الطعام الحلال بين إندونيسيا وليبيا بناء على نظرية الشريعة الإسلامية في الغذاء بالنظر إلى الجهود البشرية والسلطة الدينية تبين أن في إندونيسيا كان لدور وجهود العلماء أهمية كبرى، بينما في ليبيا لم تعط لعلماء الشريعة نفس الصلاحيات للنظر في السلع من حيث أنها حلال أو حرام بقدر ما توجد بيانات مكتوبة مسبقا، ومن حيث البيان والافصاح وعدم التدليس في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا تبين توفر هذا العنصر في البلدين وأن في ليبيا قد تكتفي بشهادة الحلال من الخارج ولكن في إندونيسيا لابد من إصدار شهادة الحلال من الداخل، ثم من حيث اختلاف المذهب الفقهي وأثره في شهادة الحلال بين ليبيا واندونيسيا تبين أنه لا أثر كبير في هذا الاختلاف وذلك بسبب أن الاختلاف في هذه المسائل هو من باب الرحمة والسعة في الشريعة والأخذ بالاجتهاد الذي استمر إلى يومنا هذا وبسبب الأخذ بأقوال مذاهب أخرى دون التعصب لرأي واحد.

3. في الصعوبات في ليبيا واندونيسيا في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية تبين في اندونيسيا وجود بعض الصعوبات متمثلة في بعض المشكلات القانونية وتأخر في إصدار شهادة الحلال لأنها مركزية ونقص الوعي من المنتجين والمستهلكين بأهمية شهادة الحلال وارتفاع الاستهلاك دون الإنتاج في الأغذية الحلال حيث أن إندونيسيا أكبر مستهلك لمنتجات الحلال في العالم بينما من حيث الإنتاج فهي في المرتبة العاشرة عالميا. وأما الصعوبات والمعوقات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في ليبيا فتتمثل في الظروف السياسية للبلاد وإن كانت الظروف الحالية أفضل، وكذلك نقص الأجهزة القادرة على الاختبار والمخصصات ومشكلات العناصر البشرية والإدارية من حيث التدريب والتوظيف وعدم وجود توسيم في أغلب المنتجات التي تنتج في داخل البلد رغم الرقابة الصارمة عليها.

ب. التوصيات

ختاما يوصي الباحث بالتوصيات التالية :

1. الاهتمام بخدمة شهادة الحلال في إندونيسيا وتطبيق القرار الجديد المتعلق بمراقبة وتنظيم المنتجات الحلال، وزيادة تعريف المستهلكين والمنتجين بأهمية ودور شهادة الحلال وزيادة الوعي بالمنتجات الحلال.
2. زيادة الاهتمام في إندونيسيا بمراقبة السلع الغذائية المستوردة من الخارج، وتصنيفها من حيث الحلال بشكل أكثر دقة والتوسيم عليها.
3. الاهتمام بالسلع الغذائية المنتجة بالداخل في ليبيا مثل اللحوم من حيث الحلال والحرام، وعدم الاعتماد على نظرية أن كل السكان مسلمون فلا ينتجون إلا الحلال، بل يجب ضبط كل المنتجات وفق الشريعة الإسلامية.
4. إقامة تعاون بين إندونيسيا والدول العربية في التعريف بالمنتج الحلال والرقابة عليه إداريا وشرعيا والعمل على توسيع الدول المسلمة حصة إنتاجها من الأغذية الحلال وفي مقدمتها إندونيسيا التي تعتبر المستهلك الأول له في العالم لكنها ليست متقدمة في الإنتاج العالمي للغذاء الحلال.
5. معالجة الصعوبات في تطبيق شهادة الحلال على المنتجات الغذائية في اندونيسيا وفي ليبيا والاستفادة من الخبرات المتبادلة بينهما وكذلك مع الدول المسلمة الأخرى في هذا المجال.
6. الاعتماد على الوسائل الالكترونية التي توفر الجهد والسرعة في إصدار ومتابعة إصدار شهادة الحلال كخدمة سيرول، وتسهيل إصدار شهادة الحلال في إندونيسيا.
7. إنشاء مؤسسة تتبع منظمة المؤتمر الإسلامي تهتم بتطوير المنتج الحلال ومراقبته من أجل التنسيق بين الدول الأعضاء في هذا الإطار.
8. زيادة الاهتمام وإبراز دور علماء الشريعة في ليبيا في مسائل تنظيم شهادة الحلال والحرام في الأغذية على غرار إندونيسيا وعدم الاكتفاء فقط بالنصوص واللوائح المكتوبة أو حين النظر إلى القضايا المستجدة.

ج. الإضافة الجديدة

تعد هذه الدراسة أصيلة لم يسبق لباحث أن درس هذا الموضوع من حيث المقارنة بين دولة مثل إندونيسيا ودولة عربية وبالتحديد ليبيا، كما كشفت هذه الدراسة الاختلافات بين البلدين في موضوع تنظيم شهادة الحلال على الغذاء، وترجع لعوامل عديدة من بينها مكانة العلماء ودور الجانب البشري، والقانوني، والإداري، والظروف السياسية، والتركيبة الاجتماعية، والمكونات الدينية للشعبين، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعادات والتقاليد والثقافة، وقيم المجتمع في كلا البلدين، وهذه مواضيع تناولتها الدراسة في جوانب مختلفة وهي تحتاج لمواصلة البحث فيها من جوانب أخرى، وقد فتح الباحث المجال في الدراسة للآخرين لكي يكملوا ما بدأه وبالله التوفيق.

الملاحق

KEMENTERIAN AGAMA REPUBLIK INDONESIA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI WALISONGO
PASCASARJANA
Jl. Walisongo No. 3-5 (Kampus 1) Semarang 50185, Telp. / Fax (024) 7614454, 70774414

Nomor : B-707/Un.10.9/D/PP.00.9/07/2020 Semarang, 22 Juli 2020
Lamp : Rencana Proposal
Hal : **Ijin Penelitian**

Kepada Yth.
MUI Jawa Tengah
di tempat.

Assalamu'alaikum Wr. Wb.

Dengan hormat saya sampaikan semoga Bapak/Ibu dalam kondisi sehat walafiat, Amin. Dalam rangka Penelitian Disertasi dengan judul: **"Regulating The Halal Certificate Service in MUI and Its Impact on The Cosumer's Decision Comparative (Critical Study Between Indonesia and Libya)"** dengan ini Direktur Pascasarjana UIN Walisongo menerangkan bahwa saudara:

Nama	:	Ramadan Basher Imhemed;
Tempat/Tgl.Lahir	:	Libya, 02 Oktober 1974;
NIM	:	1700029058;
Prodi	:	Studi Islam
Konsentrasi	:	Manajemen Halal
Alamat	:	BSB Taman Pelangi, Semarang

Sehubungan dengan proses Penelitian tersebut, kami mohon kiranya Bapak/Ibu dapat memberikan ijin Penelitian dan data yang diperlukan oleh mahasiswa tersebut.

Demikian atas kerjasamanya diucapkan terimakasih.

Wassalamu'alaikum Wr. Wb.

Direktur

Prof. Dr. H. Abdul Ghofur, M.Ag.
NIP. 19670117 199703 1 001

وزارة الشؤن الدينية جمهورية إندونيسيا
الجامعة الإسلامية الحكومية والي سونجو سمارنج
برنامج الدكتورة والماجستير
شارع = والسنجا رقم 4-5 سمارنج 50185 هاتف: 7614454
Email: pasca@walisongo.ac.id website: pasca.walisongo.ac.id

الرقم = 707/Un.109/D/PP/5509/07/2020
المرفق = اقتراح رسالة الدكتورة
القضية = الأستاذان لأداء البحث

إلى الأخ / مدير مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في ليبيا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ادعو الله أن يعطيكم الصحة والعافية، ويوفقكم في كل عمل صالح آمين، نود إفادتكم بأن الطالب الموضح بياناته فيما بعد يقوم بإعداد أطروحة دكتوراة بعنوان:

تنظيم خدمة شهادة الحلال في مجلس العلماء الإندونيسي وأثره على قرار المستهلكين (دراسة كمية نقدية مقارنة بين إندونيسيا وليبيا)

وبهذه الرسالة من مدير برنامج الدكتورة والماجستير بهذه الجامعة نبين لكم أن بيانات الطالب كما يلي:

الاسم: رمضان بشير امحمد

مكان وتاريخ الميلاد: ليبيا 2 أكتوبر 1974

رقم قيد الطالب : 1700029058

القسم: الدراسة الإسلامية

التخصص: إدارة الحلال

عنوان السكن :BSB Taman Pelangi Semarang, Indonesia

بناء على متطلبات البحث, نرجو منكم إعطاء الإذن في البحث والحصول على البيانات التي يحتاجها الباحث

شكراً على حسن تعاونكم وجزاكم الله أحسن الجزاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المدير

الأستاذ الدكتور الحاج عبد الغفور

SALINAN

PRESIDEN
REPUBLIK INDONESIA

UNDANG-UNDANG REPUBLIK INDONESIA

NOMOR 33 TAHUN 2014

TENTANG

JAMINAN PRODUK HALAL

DENGAN RAHMAT TUHAN YANG MAHA ESA

PRESIDEN REPUBLIK INDONESIA,

Menimbang :

a. bahwa Undang-Undang Dasar Negara Republik Indonesia Tahun 1945 mengamanatkan negara menjamin kemerdekaan tiap-tiap penduduk untuk memeluk agamanya masing-masing dan untuk beribadah menurut agamanya dan kepercayaannya itu;
b. bahwa untuk menjamin setiap pemeluk agama untuk beribadah dan menjalankan ajaran agamanya, negara berkewajiban memberikan pelindungan dan jaminan tentang kehalalan produk yang dikonsumsi dan digunakan masyarakat;
c. bahwa produk yang beredar di masyarakat belum semua terjamin kehalalannya;
d. bahwa pengaturan mengenai kehalalan suatu produk pada saat ini belum menjamin kepastian hukum dan perlu diatur dalam suatu peraturan perundang-undangan;
e. bahwa berdasarkan pertimbangan sebagaimana dimaksud dalam huruf a, huruf b, huruf c, dan huruf d perlu membentuk Undang-Undang tentang Jaminan Produk Halal;

Mengingat : Pasal 20, Pasal 21, Pasal 28H ayat (1), Pasal 28J, dan Pasal 29 ayat (2) Undang-Undang Dasar Negara Republik Indonesia Tahun 1945;

KEPUTUSAN MENTERI AGAMA REPUBLIK INDONESIA
NOMOR 982 TAHUN 2019
TENTANG
LAYANAN SERTIFIKASI HALAL

DENGAN RAHMAT TUHAN YANG MAHA ESA

MENTERI AGAMA REPUBLIK INDONESIA,

Menimbang : a. bahwa Badan Penyelenggara Jaminan Produk Halal (BPJPH) telah menyelenggarakan layanan sertifikasi halal bagi produk yang masuk, beredar, dan diperdagangkan di wilayah Indonesia terhitung sejak tanggal 17 Oktober 2019;

b. bahwa dalam penyelenggaraan layanan sertifikasi halal sebagaimana dimaksud dalam huruf a, BPJPH bekerja sama dengan Majelis Ulama Indonesia (MUI) untuk penetapan kehalalan produk dan Lembaga Pengkajian Pangan, Obat-obatan, dan Kosmetik MUI (LPPOM-MUI) untuk pemeriksaan dan/atau pengujian kehalalan produk sesuai dengan ketentuan peraturan perundang-undangan;

c. bahwa penyelenggaraan layanan sertifikasi halal oleh BPJPH, MUI, dan LPPOM-MUI sebagaimana dimaksud dalam huruf a dan huruf b dikenakan tarif layanan sertifikasi halal sesuai dengan ketentuan peraturan perundang-undangan yang ditetapkan oleh menteri yang menyelenggarakan urusan pemerintahan di bidang keuangan;

d. bahwa peraturan perundang-undangan sebagaimana dimaksud dalam huruf c belum ditetapkan oleh menteri yang menyelenggarakan urusan pemerintahan di bidang keuangan, sehingga berpotensi mengganggu kelancaran penyelenggaraan layanan sertifikasi halal;

e. bahwa untuk mencegah terjadi kondisi sebagaimana dimaksud dalam huruf d, perlu ditetapkan kebijakan mengenai layanan sertifikasi halal dalam kerangka diskresi sesuai dengan ketentuan peraturan perundang-undangan;

f. bahwa berdasarkan pertimbangan sebagaimana dimaksud dalam huruf a, huruf b, huruf c, huruf d, dan huruf e, perlu menetapkan Keputusan Menteri Agama tentang Layanan Sertifikasi Halal;

PRESIDEN
REPUBLIK INDONESIA

UNDANG-UNDANG REPUBLIK INDONESIA

NOMOR 18 TAHUN 2012

TENTANG

PANGAN

DENGAN RAHMAT TUHAN YANG MAHA ESA

PRESIDEN REPUBLIK INDONESIA,

Menimbang :

a. bahwa Pangan merupakan kebutuhan dasar manusia yang paling utama dan pemenuhannya merupakan bagian dari hak asasi manusia yang dijamin di dalam Undang-Undang Dasar Negara Republik Indonesia Tahun 1945 sebagai komponen dasar untuk mewujudkan sumber daya manusia yang berkualitas;

b. bahwa negara berkewajiban mewujudkan ketersediaan, keterjangkauan, dan pemenuhan konsumsi Pangan yang cukup, aman, bermutu, dan bergizi seimbang, baik pada tingkat nasional maupun daerah hingga perseorangan secara merata di seluruh wilayah Negara Kesatuan Republik Indonesia sepanjang waktu dengan memanfaatkan sumber daya, kelembagaan, dan budaya lokal;

c. bahwa sebagai negara dengan jumlah penduduk yang besar dan di sisi lain memiliki sumber daya alam dan sumber Pangan yang beragam, Indonesia mampu memenuhi kebutuhan Pangannya secara berdaulat dan mandiri;

d. bahwa Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1996 tentang Pangan sudah tidak sesuai lagi dengan dinamika perkembangan kondisi eksternal dan internal, demokratisasi, desentralisasi, globalisasi, penegakan hukum, dan beberapa peraturan perundang-undangan lain yang dihasilkan kemudian sehingga perlu diganti;

e. bahwa berdasarkan pertimbangan sebagaimana dimaksud dalam huruf a, huruf b, huruf c, dan huruf d, perlu membentuk Undang-Undang tentang Pangan;

Mengingat . . .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مَجْلِسُ الْعُلَمَاءِ إِنْدُونِيسِيَ

MAJELIS ULAMA INDONESIA PROVINSI JAWA BARAT - INDONESIA

THE INDONESIAN COUNCIL OF ULAMA - WEST JAVA - INDONESIA

شهادة حلال

SERTIFIKAT HALAL - HALAL CERTIFICATE

No. 01331056820411 الرقم:

قرر مجلس العلماء الإندونيسي - بعد الاختبارات والبحوث - بأن المنتجات الغذائية أو الأدوية أو مستحضرات التجميل المبين اسمها أدناه حلال حسب متطلبات الشريعة الإسلامية.

Majelis Ulama Indonesia (MUI), setelah melakukan pengujian dan pembahasan, menetapkan bahwa produk pangan, obat obatan, atau kosmetika yang disebutkan namanya di bawah ini adalah HALAL menurut Syari'at Islam.

The Indonesian Council of Ulama West Java, after examining, inspecting/auditing and discussing the ingredients, has declared that the undermentioned food, drug and cosmetic products as HALAL according to the Islamic Law.

Jenis Produk *Type of Product*	: BERAS	; نوع المنتجات
Nama Produk *Name of Product*	: Terlampir	; اسم المنتجات
Nama Perusahaan *Name of Company*	: PT. PERTANI (PERSERO) UPP INDRAMAYU I HAURGEULIS	; إسم الشركة
Alamat Perusahaan *Company's Address*	: Jl. Jenderal Sudirman No. 17 Desa Cipancuh Kec. Haurgeulis Kab. Indramayu	; عنوان الشركة
Dikeluarkan di Bandung pada *Issued in Bandung on*	: 19 FEBRUARI 2020	; أصدرت هذه الشهادة بباندونج في
Berlaku sampai dengan *Valid until*	: 18 FEBRUARI 2022	; وصالحة إلى

مادامت تركيبات المواد المشار إليها وعملية إنتاجها مطابقة على الشكل الذي قرره قسم الإفتاء بالمجلس.

selama bahan-bahan dan proses produksinya masih sesuai dengan keputusan Komisi Fatwa MUI.

as long as the ingredients, and production processes are in accordance to the decree of Fatwa Commission of the Indonesian Council of Ulama.

رئيس قسم الإفتاء بالمجلس
KETUA KOMISI FATWA MUI JAWA BARAT
HEAD OF THE FATWA COMISSION OF MUI WEST JAVA

Dr. H. Badruzzaman M. Yunus, MA

مديرة لجنة البحوث في الأطعمة والأدوية ومستحضرات التجميل بالمجلس
DIREKTUR LEMBAGA PENGKAJIAN PANGAN, OBAT-OBATAN DAN KOSMETIKA (LP POM) MUI-JAWA BARAT
DIRECTOR OF THE ASSESSMENT INSTITUTE FOR FOODS, DRUGS AND COSMETICS OF MUI-WEST JAVA

Prof. Dr. H. O. Suprijana, M. Sc

الرئيس العام للمجلس
KETUA UMUM MUI JAWA BARAT
CHAIRMAN OF MUI WEST JAVA

Prof. DR. KH. Rachmat Syafe'i, Lc., MA.

Alamat/Address : Jl. LLRE. Martadinata No. 105 Phone. Fax. (022) 7234148 Bandung - Indonesia

دولة ليبيا
قرار اللجنة الشعبية العامة رقـم 77 لسنة 2002
بتاريخ 8 / 12 / 2002
بشأن إنشاء المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية.

المادة(1) : ينشأ - بموجب أحكام هذا القرار - مركز يسمى (المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية). ..

المادة(2) : يكون المقر الرئيسي للمركز بمدينة طرابلس, ويجوز له أن ينشئ فروعاً أو مكا. ..

المادة(3) : يهدف المركز إلى حماية المستهلك من خلال قيامه بأعمال الرقابة والتفتيش على الأدوية والأغذية, ضماناً ل. ..

المادة(4) : يدار المركز بلجنة شعبية تشكل طبقا لأحكام القانون رقم (1) لسنة 13. ..

المادة(5) : تتكون الموارد المالية للمركز من:- 1- ما يخصص له سنويا من مبالغ بالميزانية العامة للدولة. 2- الإير. ..

المادة(6) : يكون للمركز حساب مصرفي أو أكثر بأحد المصارف المحلية تودع فيه أمواله, كما يجوز أن يفتح للمركز حساب ب. ..

المادة(7) : يكون للمركز ميزانية مستقلة تعد وفقاً للنظم المحاسبية المعمول بها,..

المادة(8) : يكون للمركز هيكل تنظيمي يتكون من عدد من الإدارات والمكاتب يصدر بتحديده. ..

المادة(9) : تمنح للمفتشين بالمركز الذين يصدر بتحديدهم قرار من ا. ..

المادة(10) : يدمج في المركز المنشأ بموجب أحكام هذا القرار كل من:- - مركز الرقابة والتفتيش على الأغذية. - مكتب. ..

المادة(11) : تتولى اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية* فحص ومراجعة حسابات المركز وفقا لأحكام ا. ..

المادة(12) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

التوقيع: اللجنة الشعبية العامة

STATE OF LIBYA
Libyan National Center for
Standardization and Metrology

دولة ليبيا
المركز الوطني للمواصفات
والمعـــــــايير القـــــياسية

LNS 1011- 1: 2020

م ق ل 1011-1: 2020

مبادئ توجيهية بشأن الاغذية الحلال

Guidelines on Halal Food

أعدّت هذه المواصفة القياسية الليبية اللجنة الفنية المتخصصة في مجال إعداد مواصفات الاغذية الحلال ، المشكّلة بقرار السيد/ مدير عام المركز رقم (21) لسنة 2015م ، وهي تبني مع ترجمة وتعديل للمواصفة القياسية الصادرة عن معهد المواصفات والمقاييس للدول الاسلامية (SMIIC).

واعتمدتها اللجنة العليا للمركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية فى اجتماعها العادي للعام (2019 م) بموجب قرار اللجنة العليا للمركز رقـــم (01) للعام 2020 م الخاص باعتماد مواصفات قياسية ليبية.

بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الفتوى (2813)

ورد إلى دار الإفتاء السؤال التالي: ما حكم اللحوم المستوردة، وإن عرف مصدرها، وهل تكفي عبارة "مذبوح على الطريقة الإسلامية"، أو" حلال"؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فإن ما يذبح في أوروبا وغيرها من البلاد غير الإسلامية، في مجازر غير خاصة بالمسلمين، لا يجري في أغلبه على الطريقة الشرعية، ومعظمه من قبيل المنخنقة والموقوذة، فهو ميتة لا يجوز أكله، وذلك للأسباب الآتية:

1 . شرط ذبيحة أهل الكتاب أن يكون الذابح فعلا من أهل الكتاب؛ نصراني أو يهودي على دين النصارى أو اليهود، والنصارى في أوروبا وفي غيرها شاع بينهم الإلحاد، وعدم الاعتراف بالأديان، وصارت نسبة كبيرة منهم وإن عُدوا في الإحصائيات من النصارى، فهم في واقع الأمر لا يدينون ولا يعترفون بالخالق ولا بشيء مما جاءت به الأديان السماوية، فذبيحة هؤلاء . وإن سموا نصارى . مثل ذبيحة المجوس والدهريين والشيوعيين، لا يحل أكلها، ولا تستطيع في المجازر أن تميز ما إذا كان الذابح على دين النصارى أو ممن لا دين له؛ لذا كانت ذبيحته مشكوكا فيها، فلا يحل أكلها.

2 . النصارى اليوم في أوروبا وفي غيرها لا يذبحون، وإنما يقتلون الحيوان كيفما اتفق، بدليل أنه ليست لهم طريقة واحدة في جميع مذابحهم، فلو كانوا يذبحون وفقا لشريعتهم ومعتقدهم لاتفقت طريقتهم في الذبح، كما هو الحال عند المسلمين وعند اليهود؛ لأن دين النصارى واحد، فيفترض في الذبح إن كان جاريا على دينهم أن تكون صورته واحدة، لكن الذبح عندهم اليوم معدود من المسائل المدنية، وليس من المسائل الدينية العبادية؛ لذا هم مختلفون فيما بينهم في طريقته اختلافا كبيرا، منهم من يخنق، فيطعن الحيوان في صدره بين أضلاعه، وينفخه بمنفاخ، فتمتلىء رئتاه بالهواء ويموت مخنوقا، ومنهم من يضرب الحيوان بمسدس في رأسه تخرج منه إبرة تخرق دماغه، فيقع مصروعا، ثم يعلقه الذابح ويشرطه في رقبته شرطة خفيفة قد تقطع عروقه أو بعضها، وقد لا تقطعها وتكون جلدية، وقد يدرك السكين الحيوان حيا قبل أن يموت، وقد لا يُدركه إلا بعد موته, ومن المجازر من يخدر الحيوان بغاز سام، مثل غاز أكسيد الكربون، وبعد تخديره يشرطه بالسكين على نحو ما سبق،

ومنهم من يدخل حديدة مذببة في رأس البقر، فيصرع ويكتفي بذلك، ومنهم من يصعقه على جنبي رأسه صعقة كهربائية يقع منها على الأرض، ثم يعمل به ما سبق من التدمية في رقبته بالسكين، دون التحقق من قطع عروقه، ودون التحقق ما إذا كانت هذه التدمية في رقبته وقعت قبل موت الحيوان أو بعد موته بالصعقة، ومعلوم أنها إذا وقعت بعد موته، فلا تفيد تذكيته حتى لو ذكي وقطعت عروقه.

ولما وقع الشك في الذكاة على هذه الصور المتعددة فلا تحل الذبيحة؛ لأن الذبيحة لا تحل مع الشك، فقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم الصيد إذا وقع في الماء بعد إصابته بالسهم وقال للصائد: (فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ) [مسلم:1929]، وقال للذي وجد مع كلبه كلبا آخر: (... فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ) [البخاري: 175]، وهذا يدل على أن الحيوان المذبوح لا يؤكل بالشك، وأن الأصل فيه المنع حتى تثبت فيه الذكاة الشرعية بيقين، حتى إنه لو اختلطت الميتة بشاة مذكاة، يجب اجتناب الجميع احتياطا للتحريم. [انظر الفروق:2/1،18/155]، وإيضاح المسالك:[82/ق27].

3 . هذه الطرق في الذبح على النحو السابق من الخنق والصعق والوقذ، لو فعلها مسلم بذبيحة لا تؤكل، فكيف إذا كان من يقوم بها غير مسلم، نصراني أو متفسخ لا دين له.

أما عبارة (حلال مذبوح على الطريقة الإسلامية) الملصقة على الذبائح المستوردة، فقد لا تعني شيئا، وهي في معظمها مجرد دعاية تجارية لتسويق السلعة، يمكن لكل شركة، بل لكل صاحب دكان إلصاقها، لمجرد الكسب ونَفاق السلعة، فلا يوثق بها، ولا يجوز أكل الذبيحة اعتمادا عليها، إلا إذا كانت هذه الشهادة صادرة من جهة موثوق بها، راقبت الذبائح بنفسها، ذبيحة ذبيحة، وأسندت الأمر فيها إلى أناس موثوق بدينهم وأمانتهم، وتولوا ذلك بأنفسهم، والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الصادق بن عبدالرحمن الغرياني

مفتي عام ليبيا

07/جمادى الأولى/1437هـ

16/فبراير/2016م

عينة من أسئلة وإجابات المقابلات

أسئلة المقابلة

أنا الطالب رمضان بشير امحمد طالب دكتوراة في جمهورية إندونيسيا أقوم بجمع بيانات أطروحة بعنوان

تنظيم خدمة شهادة الحلال في مجلس العلماء الإندونيسي وأثره على قرار المستهلكين

(دراسة نقدية مقارنة بين إندونيسيا وليبيا)

نأمل من حضرتكم الإجابة عن هذه الأسئلة التي تتعلق بهذه الدراسة:

---

1. كيف تنفيذ الرقابة على الأغذية المستوردة والمواد الأولية الداخلة في صناعتها من حيث الحلال والحرام؟
2. ماهي الجهة أو الوزارة التي تتبعها هذه الهيئة وكيف التنسيق بينها وأهم اختصاصاتها؟
3. ماهي أهم القوانين التي تتعلق بالمركز فيما يتعلق بمراقبة الأغذية وتاريخ صدورها منذ إنشاء المركز؟
4. ماهي خطوات إصدار شهادة الحلال في المستوردات من الأغذية؟
5. كيف يتم التعاون بين المركز وبين وزارة الشؤون الدينية فيما يخص مسائل الحلال والحرام في الأغذية؟
6. هل توجد لجنة من الفقهاء تهتم بمسائل الغذاء والمستوردات من حيث الحلال والحرام في المركز ومما تتكون؟
7. كيف تعمل لجنة الفقهاء في المركز وكيف يتم استثارتها والتنسيق معها وهل توجد أمثلة على غذاء ثم ضبطه مستورد لأنه حرام؟
8. ماهي الصعوبات لديكم فيما يخص إصدار شهادة الحلال؟
9. هل يوجد مقترحات لتنظيم إصدار ختم أو شهادة الشهادة من طرفكم؟

وشكرا جزيلا لكم

Jawaban :

1. Ketentuan Sertifikat Halal berdasarkan Undang Undang No. 33 Tahun 2014 adalah :

Berdasarkan Pasal 7 bahwa kewenangan BPJPH (Badan Penyelenggara Jaminan Produk Halal) bekerja sama dengan Kementerian/Lembaga terkait, Lembaga Pemeriksa Halal (saat ini hanya ada 1 LPH yakni LP POM MUI) dan Majelis Ulama Indonesia

Artinya bahwa BPJPH tidak men-take over kewenangan MUI selaku pelaksana sertifikasi halal sebelumnya, melainkan hanya berbagi peran menangani sertifikasi halal. Yang semula (1) Pendaftaran, (2) Pemeriksaan Halal (3) Sidang Fatwa Halal dan (4) Sertifikasi Halal semua ditangan MUI, maka sejak lahirnya Undang Undang No. 33 Tahun 2014, maka untuk Pendaftaran dan Sertifikasi Halal menjadi tugas BPJPH, sedang audit/pemeriksaan halal dan sidang fatwa halal masih tetap menjadi tugas dan wewenang MUI.

Sedangkan Peraturan Menteri Agama RI Nomor : 982 Tahun 2019, lebih bersifat diskresi mengingat sampai sejauh itu ketentuan tarif Sertifikasi halal belum keluar. Sehingga Menteri Agama memberikan kewenangan kepada LP POM MUI untuk menentukan tarif atau biaya sertifikasi halal, hingga kini. Sambal menunggu terbitnya Keputusan Menteri Keuangan tentang Tarif sertifikasi Halal.

2. Perbedaan antara PMA No. 982 dan UU No. 33 Tahun 2014, hanya terletak pada **tarif**, karena sebagai kelengkapan UU No. 33 Tahun 2014 perlu adanya Keputusan Menteri Keuangan tentang tarif Sertifikasi Halal, maka sambil menunggu keluarnya Keputusan Menteri keuangan tersebut, lahirlah PMA No, 982, tentang layanan halal agar pelaksanaan sertifikat halal tidak stagnan dan atau mandeg
3. Syarat untuk mendapatkan sertifikat halal meliputi :
   a. Surat Permohonan Sertifikat Halal
   b. Mengisi formulis pendaftaran
   c. Aspek Legal
      1) Salinan Nomor Induk Berusaha (NIB)
      2) Memiliki Penyelia Halal (Muslim)
      3) Foto copi KTP
      4) Daftar Riwayat Hidup
      5) SK Penetapan Penyela Halal
      6) Dokumen Sistem minan Halal (SJH)

7) Nama Pelaku Usaha
8) Nama dan Jenis produk
9) Daftar produk dan Jenis bahan yang digunakan
10) Proses pengolahan produk
11) Hasil analisis dan spesifikasi bahan

4. Saya setuju dengan adanya PMA Nomor 982/2019, karena agar layanan halal tetap berjalan, terutama karena kalau tidak ada PMA tersebut, layanan sertifikat halal akan terhenti karena ketidakjelasan biaya sertifikasi halal.
5. Majelis Ulama Indonesia adalah organisasi keagamaan Islam yang anggotanya terdiri dari unsur Organisasi Kemasyarakatan Islam yang ada di wilayah tersebut. Di dalam struktur Keorganisasian MUI membawahi beberapa Komisi, ada komisi pemberdayaan perempuan, ada komisi dakwah, komisi pendidikan, dan Komisi Fatwa. Di Komisi fatwa inilah terhimpun para ahli fiqih, cendekiawan muslim, para pakar yang memiliki standar keilmuan memadai untuk melahirkan fatwa. Tentu yang menentukan mereka bisa masuk dalam komisi fatwa tersebut adalah forum Musyawarah di internal MUI.
6. Kekhusunan Sertifikasi halal di Indonesia, bahwa mengingat mayoritas pemeluk agama Islam di Indonesia bermadzhab Syafiiyah, maka fatwa halalnya pun lebih mengedepankan kaidah kaidah halal yang dianut madzhab Syafii, meskipun tidak menutup kemungkinan menggunakan madzhab yang lain.
7. Kendala yang dihadapi dalam penyelenggaran sertifikat halal, antara lain.
   1) Belum munculnya kesadaran para pelaku usaha untuk mensertifikatkan produknya menjadi produk yang **bersertifikat halal**. Mereka masih beranggapn bahwa tanpa sertifikat halal saja produk mereka tetap laku untuk dijual/marketabel.
   2) Biaya sertifikasi halal masih dianggap mahal bagi para pelaku usaha micro kecil
   3) Masyarakat masih ada yang belum sepenuhnya faham tentang halal dan haram terhadap makanan yang dikonsumsi.
   4) Belum adanya label/logo yang disepakati bersama antara BPJPH dan MUI
   5) Masih adanya duplikasi aplikasi yang dipakai oleh penyelenggara sertifikat halal, yakni **SiHalal** di satu sisi, dan **Cerol** di sisi yang lain
8. (sebenarnya bukan kewenangan kami untuk menjawab)

Harapannya dengan berlakunya UU Nomor 33 Tahun 2014, maka seluruh produk makanan dan barang gunaan yang masuk ke Indonesia harus bersertifikat halal. Kalau di negaranya ada lembaga Halalnya, maka harus bersertifikat halal dari negara tersebut, jika tidak, maka harus disertifikasi di Indonesia. Adapun barang barang impor yang tidak halal harus menyertakan keterangan tidak halal dalam setiap kemasannya, atau kalau produk itu

berbentuk dari unsur babi maka harus ada keterangan gambar babi yang menunjukkan keharamannya.

9. Saya tidak tahu mengapa sampai saat ini belum terbit Keputusan Menteri Keuangan tentang tarif Sertifikasi halal, meskipun konon sudah dibicarakan di DPR RI. Wallahu a'lam
10. Dinamika perjalanan Sertifikasi Halal di Indonesia melalui tahapan :
    1) Undang Undang Nomor 33 Tahun 2014

Belum sepenuhnya berjalan sesuai dengan ketentuan Undang Undang, karena belum ada tarif dan logo, lalu

    2) Muncul wacana penggratisan biaya sertifikasi halal bagi UKM Micro dan Kecil. Lalu
    3) Muncul Undang undang Cipta kerja Omnibus law tentang self declair yang sedikit membuat gaduh, terkait hilangnya substansi halal (menurut versi LP POM MUI Pusat)

Ini semua harus diselesaikan step by step, agar masyarakat tidak semakin tidak faham.

Menurut saya, dalam kaitannya dengan Self Declair tentang ketentuan halal tetap harus lahir dari komisi fatwa MUI. Jangan dari BPJPH.

11. Cerol bagi penyelenggaraan Sertifikat halal masih dibutuhkan, oleh karena dengan cerol, kita dapat melihat dan mengontrol sampai dimanakah perjalan dokumen permohonan sertifikat halal. Disamping itu, melalui aplikasi Cerol dapat untuk melacak apakah sebuah produk betul betul telah disertifikat halal atau belum.

Akan tetapi akan lebih baik jika Sistem Aplikasi SIHALAL dapat diintegrasikan dengan CEROL milik LP POM MUI.